الاثنين 9 آب 2021
العدد 4409 السنة الخامسة عشرة
lundi 9 Août nº 4409 15ème année

24 صفحة
2000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال

حان الوقت لدعم صناعة الدواء المحليّة

- **محمد وهبة**
هل تغيّرت موازين القوى؟
- تصحيح الأجور بين الأمس واليوم
- **حسين سمّور**
استثمارات رياضيّة بلا مردود

ردّ حزب الله يُحبِط خيارات العدوّ:
الانهيار اللبناني استدرج العدوان [3]

(مروان بو حيدر)

مصرف لبنان يتوقّف عن فتح الاعتمادات
نهاية دعم المحروقات!
[5 ـ 4]

فلسطين

«انتقامٌ» معجّل من الخضري ورفاقه
«حماس» ـ السعوديّة: طريق مسدود

8

اليمن

خطوات «تطهير» جنوب السعوديّة:
لا عمل لليمنيّين لدينا

9

تركيا

«العقل الأعلى» يظهر مجدّداً:
واشنطن متّهمة بالحرائق!

10

قضية

(أرشيف ـ مروان طحطح)

قبائل لبنان والفاشيّة الجديدة

إبراهيم الأمين

عندما غادر الجيش السوري لبنان عام 2005، لم يتأخر الناس في إعادة تموضعهم بعد 15 سنة من الاصطفاف («نصف القهري»). صحيح أن القبائل اللبنانية ماهرة في ترتيب مقاعدها ضمن قاعة النظام نفسه، لكن التبديل حصل في القاعة نفسها، إذ غادرها من نصّبتهم سوريا ممثلين عن المسيحيين خلال فترة إدارتها الملف اللبناني بتوافق كامل مع الولايات المتحدة الأميركية والسعودية وفرنسا. وخلال أسابيع قليلة، دخل القاعة نفسها، ممثلون هم أقرب الى حقيقة ما تريده غالبية مسيحية في لبنان. لكن الفكرة الثابتة في كل ما جرى، هي أن الجميع عادوا وانتظموا داخل قاعة النظام نفسه. وفي هذه المرحلة، كان هناك لاعب أساسي، قامت فكرته وفعاليته على ما هو نقيض لهذا النظام، هو حزب الله. لكن البيات عمله في الداخل لم تجعله في موقع الساعي الى تغيير جذري للنظام. وكل ما فعله أنه كان يمنح نفسه عذر الغياب عن القاعة إياها، لاقتناعه بعدم فعاليتها من جهة، ولعدم خشيته من الموجودين فيها بسبب وجود الناظر السوري على باب القاعة. أما وقد تقرر تقاعد الناظر، والإتيان ببديل منه من دون توافق جدي، أضطر حزب الله الى الحضور الكثيف داخل القاعة، لكنه اختلف مع الآخرين على هوية الناظر الجديد.

عملياً، تحقّق تبدّل جدّي لا شكلي في صورة المحتلين لمقاعد النظام. خرجت قوى وجهات وشخصيات ودخل بدائل منها. وهو أمر انعكس أيضاً على الوجود في الباحة الخارجية. وكان الأبرز في كل ما حصل، هو ما شهده الناس في نوعية ومستوى التمثيل عند المسيحيين بصورة أساسية، وبعض التحوّل عند المسلمين، لكن في ما خص خطابهم وليس تمثيلهم. لإنه منذ عام 2005 الى آخر انتخابات، لم يطرأ أي تبدل جوهري في طبيعة التمثيل عند الشيعة والسنة والدروز، كما عند باقي الأقليات. وبعدما استوى الجميع على مقاعدهم المحدثة، أطلقت صافرة العمل من جديد. وفي غضون أشهر قليلة، قامت تحالفات جديدة بين الحاضرين في القاعة، ما خلق إرباكاً وارتفاعاً للأصوات وإشكالات انتهت الى ما صرنا عليه يوم انتخاب العماد ميشال عون رئيساً للجمهورية.

سيظل ضرورياً العمل على مراجعة وفهم حقيقة ما حصل. لكن الانفجارات المتتالية للأزمات في لبنان، دفعت بالجميع الى جدول أعمال بنود جديدة. على أن التحول كان في أن خروج سوريا من لبنان لم يكن خطوة من طرف واحد. لم تخرج سوريا بمبادرة منها ولا بإرادتها. إنما ضمن سياق له بعده الداخلي اللبناني وله عناصره وقوته الخارجية، عربياً ودولياً. لكن بعض الداخل وغالبية الخارج، كان يفترض أن خروج سوريا لا يعني إبعاد ناصر قنديل عن مجلس النواب، بل يعني إخراج المقاومة من المعادلة اللبنانية. والعرض المستمر من يومها الى الآن، يقول بأن الخارج وبعض الداخل، وحضور الطرفين غير عادي داخل قاعة النظام، يعرضان تسوية جديدة لتنظيم العلاقة بين القبائل اللبنانية، لكن بشرط اعتبار حالة المقاومة أمراً لا علاقة له بهذا البلد. وبالتالي، فإن القبائل المسيحية والسنية والدرزية وغيرها، لا تزال تعرض على ممثلي القبيلة الشيعية، أن يختاروا من يشاؤون ليمثّلهم داخل قاعة النظام، إنما شرط إبعاد المقاومة. وطلب الإبعاد لا يتعلق بعدم الدخول الى القاعة نفسها، بل طردها من الباحات الخارجية أيضاً، واعتبارها ملحقاً بالجيش السوري كان يجب أن ترحل معه...

> **مدنيّو 17 تشرين أمام استحقاق التمايز الفعلي عن حشود الطائفيين وعملاء السفارات الساعين إلى إعادة إنتاج الحرب الأهلية وتكرار تجربة التقسيم بحماية الخارج**

وبعد المحاولات الحثيثة بين عامَي 2003 و2006 (منذ غزو العراق إلى ما بعد اغتيال رفيق الحريري) وجدت القبائل اللبنانية أن هذا المطلب يتطلّب علاجاً ليس متوافراً لديها. فاقترَن بمقترح عربي ـ أوروبي ـ أميركي يقول بأن تتولّى إسرائيل تنفيذ المهمة وفق القاعدة الآتية: غالبية القبائل اللبنانية ترفض بقاء المقاومة، مع استعداد لتعديل التمثيل داخل القبيلة الشيعية، بغطاء دولي لعمل عسكري له طابع إنقاذي... فكانت حرب عام 2006.

لا أزال أذكر الى اليوم نقاشات جرت مع من كان يومها في قلب العقل المنظّم لحركة 14 آذار، وهي نقاشات ظلت تقوم على فرضية هؤلاء بأن الحرب محسومة النتائج: سحق المقاومة، وإعادة إنتاج تمثيل مختلف للقبيلة الشيعية.

حصل ما حصل، وفرط المشروع. لكن الشبيبة لم ينتبهوا الى أنهم خسروا الحرب، لا الجولة فقط. إسرائيل لا تزال تحاسب نفسها وتحسب أنفاسها كلما تذكّرت هذه المغامرة، والغرب يطلب «إذناً» لنشر قوات دولية على الحدود الجنوبية في لبنان. لكن في لبنان مَن لا يزال يعتقد بأن العملية فشلت نتيجة سوء في التنظيم ونقص في المثابرة الأميركية والإسرائيلية، تماماً كما هي روايتهم عن سوريا: لقد خذل المجتمع الدولي الشعب السوري. وكأنّ العالم لم يفعل كل ما في وسعه لقلب المشهد هناك وفشل!

ها نحن اليوم أمام الدورة نفسها. 15 سنة بين عام 1975، تاريخ اندلاع الحرب الأهلية وعام 1990 تاريخ إقرار اتفاق الطائف؛ ثم 15 سنة ثانية تحت رحمة التفاهم الأميركي ـ السعودي ـ السوري ـ الأوروبي، انتهت في عام 2005 باغتيال رفيق الحريري وحرب تموز المجنونة؛ وبعد 15 سنة نقف اليوم، عند تاريخ جديد عنوانه انفجار 4 آب... هي 45 سنة من عمر الصراع الجديد بين القبائل اللبنانية، لكن مع استعداد لجولة جديدة. وهذه المرة، ثمة من يعود الى دفاتره القديمة: اتركوني عيش لحالي!

في 17 تشرين، كما في 14 آذار، تمظهرت شعارات كثيرة لحراك شارك فيه من اعتقد أنه يسعى الى تغيير شامل وإلى التخلص من النظام الطائفي وبناء الدولة المدنية. لكن 17 تشرين انتهى الى حشد الجموع في عنابرها القبائلية. تقرّر أن الأمر يكون على شكل قدّاس يقوده شريك فاعل للمنظومة الحاكمة وراعي المنظومة المالية بشقّيها المصرفي والتجاري وقائد ثورة الحياد، بعدما انتصف ذلك النهار بتمرين لفاشيي «القوات اللبنانية» استعداداً لما هو أعظم. والمشكلة هنا أن ما حصل في 4 آب لم يكن، ولن يكون، بعيداً عن حادثتين أكثر خطورة. واحدة قامت بها عصابات القتل في خلدة، وأخرى نفّذتها مجموعة المضلّلين في شويا. والحادثتان جزء إضافي من تمارين القبائل اللبنانية استعداداً لما يعتقدون أنه اليوم الكبير.

تقرير

ردّ حزب الله يُحبط خيارات العدوّ: الانهيار اللبناني استدرج العدوان

علي حيدر

ينسحب مبدأ التناسبيّة الذي حدّده الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، كعنوان حاكم على ردود المقاومة في مواجهة أيّ اعتداء جوي إسرائيلي على لبنان، على العلاقة بين «الأبعاد الاستراتيجية الخطيرة على إسرائيل» لرد حزب الله الصاروخي، بحسب معلّقين مختصين في كيان العدو، وبين مستوى الانتقادات العلنية التي تعرّض لها جيش الاحتلال وأجهزته التقدير الاستخباري. فالجيش وأجهزته مسؤولة عن «تضليل القيادة السياسية» باستبعادها الى حد الاطمئنان، رد حزب الله «التناسبي» والجدي والصريح على الغارة التي نفّذها سلاح الجو على منطقة مفتوحة في جنوب لبنان فجر الخميس الماضي. وكانت تلك الأجهزة تبني تقديرها على الظروف الداخلية التي يشهدها لبنان.

وأظهرت الشروحات التي قدّمها السيد نصر الله، بمناسبة الذكرى السنوية لانتصار حرب عام 2006، حول مخاطر ورسائل الاعتداء الإسرائيلي وخلفيات وأهداف قرار حزب الله بالردّ وطبيعته وحجمه وتوقيته وأسلوبه، حجم الفروق بين عمق الفهم الذي تتمتع به قيادة حزب الله لواقع كيان العدو، وخلفيات خياراته ورهاناته وتقديراته، وبين الخلل الذي تعانيه القيادتان السياسية والعسكرية الإسرائيلية في فهمها لحزب الله ولبيئة المقاومة في ذروة الضغوط الداخلية والخارجية التي يتعرضون لها.

أهمية وخطورة هذا الخلل تكمنان في كونهما تُجسّدان مرة أخرى حقيقة أن العدو قد يُحسن كثيراً وصف الوقائع، انطلاقاً من حجم المعلومات الكبيرة التي لم يعد هناك مشكلة في توفيرها، في ضوء تطور وسائل الاتصال والتواصل. لكن ذلك لا يُحصّنه من الوقوع في الفخ الذي يُحذّر منه كبار الخبراء في عالم الاستخبارات إزاء خطورة وضرورة عدم «إسقاط مفاهيمنا على مفاهيم الطرف المقابل»، لأنها قد تورّط في خيارات تستند الى تقديرات خاطئة ويترتب عليها نتائج مغايرة بالتمام لما كان يتم السعي إليه. كما في الكثير من المحطات السابقة، كانت الرؤية الاستراتيجية التي يتبناها حزب الله عاملاً رئيسياً أيضاً في إنجازات المقاومة وانتصاراتها. وهذه المرة كانت هذه الإنجازات عاملاً إضافياً أيضاً في منشأ الانتقادات التي تعرّضت لها أجهزة التقدير الاستخباري في كيان العدو، وتحديداً في ما يتعلق بالمفهوم الذي استند إليه قرار الاعتداء الإسرائيلي (فجر الخميس) الذي أسهب سماحة الأمين العام لحزب الله في كشف وشرح أبعاده ومخاطره على واقع ومستقبل الوضع في لبنان.

النتيجة المباشرة والفورية لرد حزب الله الصاروخي (الجمعة)، أنه منع العدو من تحقيق هدفه في فك القيد الذي فرضته المقاومة على خيارات العدو العدوانية إزاء لبنان والمقاومة منذ حرب عام 2006. هذا الهدف كان ولا يزال مطلباً ملحّاً لقيادة العدو. لكن، مع ذلك، لم تجرؤ طوال السنوات الماضية على المبادرة الى خطوات عملياتية لتحقيقه، رغم كل التطورات التي شهدها لبنان والمنطقة، باستثناء الاعتداء المحدود في شباط 2014، في منطقة ملتبسة بين لبنان وسوريا، وأحبطها حزب الله في حينه بالردّ في منطقة مزارع شبعا. وبعود هذا الامتناع والتردد الى إدراك كل المسؤولين والقادة الذين تداولوا على مناصبهم في تل أبيب أن أي مغامرة في هذا الاتجاه كانت ستؤدي الى ردّ مضادّ من قبل حزب الله قد يتدحرج الى مواجهة أوسع وأشد خطورة.

مع ذلك، الميزة التي اتسمت بها محاولة العدو الأخيرة، لا تكمن فقط في أصل المبادرة العملياتية، وإنما أيضاً في كونها صريحة ومباشرة، وعبر سلاح الطيران، وفي عمق الجنوب اللبناني. والخطورة الأشد في هذه المحاولة تكمن في كون أحد أبعادها، أيضاً، اختبار بالنار لمفاعيل مجموعة من العوامل المؤثرة في حسابات قيادة حزب الله، بدءاً من محاولة اكتشاف تأثير تطورات الداخل اللبناني على خيارات الحزب وتقديراته في مواجهة إسرائيل، الى مفاعيل رسائل التهويل التي توالى عليها قادة العدو في كل مناسبة، ولاكتشاف أثر الرفع المتواصل لمستوى جهوزية جيش العدو، طوال السنوات الماضية وما إن كانت ستؤدي الى ردع حزب الله أمام خيارين: إما التسليم بهذا المستوى الجديد من الاعتداءات أو الذهاب نحو مواجهة عسكرية واسعة لا يريدها في ظل الانهيار المالي والاقتصادي الذي يشهده لبنان.

وفي ضوء نتائج هذا الاختبار، كان من الطبيعي أن يؤسّس العدو لمسار عمليّاتي يتجاوز المشهد الميداني في الجنوب ليطال لبنان بأكمله. ويتسع نطاق تداعياته الى أكثر من ساحة وعنوان بما في ذلك الوضع الداخلي في لبنان. وأي محاولة لاحقة لاحتواء هذه التداعيات والحد منها ستكون أكثر صعوبة وكلفة، وخاصة أن نجاح العدو في خطته، كانت ستؤدي الى تغذية أوهام المتربصين بالمقاومة، وتبثّ في وعيهم تقديرات ـ أوهاماً، تورّطهم وتورط معهم لبنان في ما هو أخطر من ذلك بكثير. ولا يوجد في هذا التقدير أي مبالغة، والمؤشر الأقوى عليه أن بعض هؤلاء على الأقل، يتمسك أحياناً بحدث أو موقف هنا وهناك، ويبني عليه تقديراته وخياراته، قبل أن يكتشف لاحقاً أنها كانت مبالغة أو من أنواع التفكير الرغبوي.

ليس بعيداً عن هذا السياق، حققت المقاومة أيضاً إنجازاً في معركة الوعي ومغايرة بالتمام لما كان يتم السعي إليه. كما في الكثير من المحطات السابقة، كانت الرؤية الاستراتيجية التي يتبناها حزب الله عاملاً رئيسياً أيضاً في إنجازات المقاومة وانتصاراتها. وهذه المرة كانت هذه الإنجازات عاملاً إضافياً أيضاً في منشأ الانتقادات التي تعرّضت لها أجهزة التقدير الاستخباري في كيان العدو، وتحديداً في ما يتعلق بالمفهوم الذي استند إليه قرار الاعتداء الإسرائيلي (فجر الخميس) الذي أسهب سماحة الأمين العام لحزب الله في كشف وشرح أبعاده ومخاطره على واقع ومستقبل الوضع في لبنان.

> **الحكومة الإسرائيلية الجديدة أصبحت أكثر إدراكاً، ومن موقع التجربة، بأن خياراتها في مواجهة حزب الله ولبنان محدودة وضيقة ومكلفة**

مع ذلك، تجدر الإشارة الى أن المقاومة، في كل السيناريوات، وفي مواجهة كل ما حقّقته وستحقّقه، ستبقى تتعرض لهذا النوع من الحروب التي تحاول توهين الإنجازات التي تحققها، والتشكيك بخلفياتها وخياراتها. واللافت أن بعض خبراء العدو، أكثر موضوعية من بعض الداخل. تجلّى ذلك في مقاربة الباحث في مركز هرتسيليا المتعدد المجالات، وفي منتدى الفكر الإقليمي، أوري غولبرغ، الذي كتب مقالة في موقع «يديعوت أحرونوت»، بعنوان «ماهية حزب الله التي نسينا أن نأخذها بالحسبان» تناول فيها هويته اللبنانية التي تملي عليه مواقفه وخياراته، في سياق الردّ على القراءات التي حاولت الربط بين قراره بالردّ وبين التطورات الإقليمية.

في مقابل كل ما تقدم، كان ردّ حزب الله صريحاً ومباشراً، وبشكل غير مسبوق منذ 15 عاماً. لكن خصوصية البعد الاستراتيجي لهذا الردّ لا تكمن فقط في كونه مقابل اعتداء إسرائيلي سابق، بل في رسائله المستقبلية، التي أوضحها الأمين العام لحزب الله عندما تعهد بشكل صريح وواضح بالردّ التناسبي والمناسب، على أي اعتداء جوي في أي بقعة من لبنان. وفي هذه النقطة بالذات، تكمن خطورة وأهمية تبديد رد حزب الله للتقديرات والرهانات التي ثبت أنها محفورة في وعي القيادتين السياسية والعسكرية في تل أبيب، لجهة أن تسارع الانهيار الداخلي في لبنان يشكل قيداً على حزب الله في الرد على أي محاولة تأسيس لمعادلة جديدة في لبنان تجعله مستبحاً أمام الاعتداءات الإسرائيلية.

لا يقتصر الربط بين الوضع الداخلي اللبناني وجرأة العدو على خياره العدواني، على تقدير ظروف الاعتداء وسياقاته وطبيعته وتوقيته وأسلوبه... بل هو أيضاً مما كشفه العديد من التقارير الإسرائيلية، حيث أظهرت بالدقة حجم الهوّة التي تفصلها عن فهم واقع حزب الله، وخاصة بعدما كشفت صحيفة «معاريف»، وغيرها من وسائل الإعلام الإسرائيلية، عن أن «ردّ حزب الله فاجأ الأجهزة الأمنية كثيراً»، في إشارة الى أن درجة استبعاد رد الحزب كانت ترقى الى مستوى الطمأنينة، انطلاقاً من المعلومات المتوفرة لديهم عن مجريات الوضع الداخلي في لبنان. ونتيجة خطورة هذا الخلل وما قد يترتب عليه في المستقبل أيضاً، دعت الصحيفة الى «فحص معمّق لطريقة تحليل المعلومات الاستخبارية، وفحص إن كانت هناك غطرسة مفرطة في تقدير أن حزب الله لن يردّ». هذا مع الإشارة الى أن المفاجأة لم تقتصر على أصل قرار الرد، وإنما شمل أيضاً حجمه، وينسحب أيضاً بالضرورة على الإعلان عنه في بيان رسمي وتصويره ونشره في وسائل الإعلام.

تؤشر هذه الجولة، وما تخلّلها من تقديرات خاطئة استند إليها العدو، الى حقيقة تنطوي على مخاطر كبيرة جداً على الواقع اللبناني. وهي أن الحملة السياسية والإعلامية الداخلية في لبنان، والضغوط التي يشهدها على المستويات الاقتصادية والمالية، شكلت عامل استدراج للعدو للتورط في خيارات عدوانية. وإن كان ردّ حزب الله السريع والصريح والمقرون بالرسائل والمواقف التي أطلقها أمينه العام، أوقف في هذه المرحلة هذا التدحرج الذي كان سيورط لبنان وكيان العدو في مواجهة عسكرية واسعة.

مع ذلك، وبالرغم من اكتشاف رئيس وزراء العدو نفتالي بينت، وغيره من أجهزة التقدير السياسي والاستخباري، مبالغتهم في الرهان على مفاعيل الوضع الداخلي، إلا أنه عاد وتناولها في ما يشبه التحية والثناء على الأصوات التي تهاجم حزب الله في الداخل اللبناني. إذ اعتبر خلال جلسة الحكومة الإسرائيلية، أمس، أن «هناك صحوة مهمة جداً في الجانب اللبناني، يعبر عنها الكثير من المواطنين ضد حزب الله والتدخل الإيراني في البلاد». وتناغم بينت مع بعض الأصوات اللبنانية، بقوله إنه «في ظل الأزمة الاقتصادية والسياسية الحادة في لبنان، تتجه إيران وحزب الله لتوريط الشعب اللبناني بالجبهة مع إسرائيل»، متجاهلاً حقيقة أن عملية المقاومة أتت رداً على اعتداء جوي في عمق الجنوب اللبناني.

من جهة أخرى، تجدر الإشارة الى أن بينت فشل في ما كان يراهن عليه بأن يثبت أهليّته لقيادة إسرائيل في مواجهة حملات التشكيك التي يتعرض لها من قبل سلفه/ غريمه بنيامين نتنياهو. إذ كان يأمل بأن ينجح في خيار عدواني لم يجرؤ نتنياهو على الإقدام عليه، والتأسيس لمعادلة تهيّب سلفه الإقدام عليها. مع ذلك، فقد ثبت لرئيس الوزراء الجديد، بينت، الذي كان يوجّه الانتقادات لسلفه إزاء سياساته في مواجهة حزب الله ولبنان، أنه عندما يصبح في موقع القرار سيرى الأشياء بشكل مختلف عما كان يراها عندما كان في موقع المعارضة وفي موقع المزايد على سياسات نتنياهو وقراراته.

في كل الأحوال، المؤكد أن هذه الجولة ستخضع للكثير من البحث والدراسة لدى جهات التقدير والقرار في كيان العدو، من أجل استخلاص العبر ومحاولة إصلاح الخلل الكامن في المفاهيم التي ينظرون من خلالها الى المقاومة ولبنان. والقدر المتيقّن الذي أصبح واضحاً لدى قيادة العدو، أن من الخطأ الرهان على تطورات الوضع الداخلي في لبنان لشن المزيد من الاعتداءات على المقاومة وعلى لبنان من دون أن يتلقّوا ردوداً تناسبية. وأن الحكومة الإسرائيلية الجديدة أصبحت أكثر إدراكاً، ومن موقع التجربة، بأن خياراتها في مواجهة حزب الله ولبنان محدودة وضيقة ومكلفة.

(علي حشيشو)

على الغلاف

مصرف لبنان يتوقّف عن فتح الاعتمادات: نهاية دعم المحروقات!

مصرف لبنان رفع الدعم بشكل غير معلن. وزارة الطاقة تؤكد ذلك وكذلك منشآت النفط والشركات المستوردة. حتى تقطير فتح الاعتمادات ليس سوى تأكيد إضافي على نهاية عصر الدعم. المشكلة ان البديل، إن وجد، غير جاهز. لكن ذلك ليس من اولويات المصرف المركزي الذي يتذرّع بشحّ الدولارات، ورفض المسّ باموال المودعين لينفذ إجراءاته. بالنتيجة، لا الكهرباء ستكون متوفرة ولا المحروقات، إلا للاغنياء. وهذا هو المغزى من إجراءات مصرف لبنان. على الناس ان يعتادوا على شراء كل حاجاتهم على سعر السوق. بمايعني ان الإجراءات التي كان يُخشى ان يُنفّذها صندوق النقد الدولي، وان تكون تداعياتها الاجتماعية قاسية، صارت كلها امراً واقعاً. وحدها المصارف لا تزال مستثناة من دفع نصيبها من الخسائر

إيلي الفرزلي

توقّف مصرف لبنان عن فتح الاعتمادات. هذا خبر يتناقله أكثر من عامل في القطاع. في وزارة الطاقة لا تُقال العبارة كما هي. يُفضّل المعنيون أن يبقوا متحفّظين. فيشيرون إلى أنه «تقريباً» أوقف الدعم. الخبر يقع كالصاعقة حتى على من يتوقعونه. المصرف لم يعلن شيئاً. كما لم يبلغ أحد بأي قرار جديد. يكتفي عندما يسأل حاكم مصرف لبنان أو نوابه بالإشارة إلى أنه لم يعد يملك الدولارات القابلة للاستعمال. كيف يصرف ذلك؟ بالتقنين الشديد لفتح الاعتمادات، تحضيراً لمرحلة التوقف الكامل. تجربة المستوردين أنه عندما يضيق الخناق كثيراً، يعود المصرف إلى فتح الاعتمادات، ولكن وفق السياسة نفسها: بالقطّارة. كل ذلك يمهّد لرفع الدعم قريباً، وحتى قبل انتهاء مهلة الثلاثة أشهر، التي أشار إليها القرار الاستثنائي الذي صدر عن رئيسي الجمهورية والحكومة وفيه تقرر، بالتنسيق مع مصرف لبنان، الاستدانة منه بالدولار على سعر 3900 ليرة، لتغطية استيراد المحروقات، لفترة ثلاثة أشهر، ينبغي أن تنتهي في نهاية أيلول. مصادر معنية تقول إن المصرف عندما وافق على ذلك، ربط موافقته بوجود الأموال وبتحضير الحكومة لرفع الدعم. لذلك، هو عندما يتشدد في فتح الاعتمادات، فهو يعلن أنه لم يعد يملك الدولارات، بغضّ النظر عن مهلة القرار.

الأزمة نفسها تحلّ على كهرباء لبنان أيضاً. فتح المصرف آخر اعتمادين لشحنتَي فيول Grade A و«ديزل أويل». بعدها لم تطلب الوزارة أي شحنة، لأنها لا تملك الأموال، بعد نفاد سلفة الخزينة التي حصلت عليها كهرباء لبنان بقيمة 200 مليون دولار. وبحسب المعلومات، فإن وزارة الطاقة لم تطلب أي سلفة جديدة، انطلاقاً من إدراكها، أنه بعد الحملة التي شُنّت على الوزارة بعد طلب السلفة الأولى، فإنه لا جدوى من طلب سلفة جديدة، ستشكل بالنسبة إلى البعض فرصة لتصفية الحسابات السياسية. يبقى أن تقدم أي كتلة نيابية اقتراح قانون بإعطاء السلفة، وهو ما لم يحصل بعد، ربما بانتظار اشتداد الخناق أكثر. النواب الذين ادّعوا البطولة عندما رفضوا زيادة قيمة السلفة، بحجة حماية أموال المودعين، هم أنفسهم، الذين يرون يومياً «ناخبيهم» يعيشون على العتمة، من دون أن يبالوا، فيما أموال المودعين قد تبخرت منذ زمن.

المشكلة هنا، على ما أكد النائب جبران باسيل، لا تتعلق بكهرباء لبنان أو بالوزارة نفسها، بل بمصرف لبنان، الذي يتحكم بمصير الناس وبمصير كل القطاعات. ولذلك، سبق لمؤسسة كهرباء لبنان أن أعلنت أنها مستعدة لرفع الإنتاج فوراً إلى نحو ألفي ميغاواط، إذا تأمّنت الاعتمادات اللازمة لشراء الفيول وإجراء الصيانات المطلوبة للمعامل. لكن في ظل الأذن الطرشاء التي يديرها مصرف لبنان لكل الطلبات، فإن زيادة الإنتاج صارت حلماً بعيد المنال. حجته دائماً أنه لا يملك الدولارات، لكنه مع ذلك لم يتردد يوماً في هدر الأموال على دعم يدرك أنه ذهب لجيوب المحتكرين والتجار، الذين اغتنى منهم كثر. نحو سبعة مليارات دولار يعرف المصرف أن أغلبها لم يذهب إلى مستحقيها. لكنه في المقابل، لا يمانع إطفاء معملَي الجية والزوق على سبيل المثال، بسبب الحاجة إلى 5 ملايين دولار فقط لتأمين الزيوت وقطع الغيار الضرورية. «الطاقة» تؤكد أيضاً أن معملَي دير عمار والزهراني لن يتأخرا قبل الإطفاء، بغضّ النظر عن وجود الفيول. فمنذ أشهر طويلة لم تجرّ لهما أي صيانة، وهما «صارا ينازعان» يؤكد عاملون في شركة «برايم ساوث». ويشير هؤلاء إلى أن المعملين كان يمكن أن يُطفا منذ زمن لو أنهما يعملان بطاقتهما القصوى، لكن نقص الفيول والاضطرار إلى تشغيل وحدات إنتاج وإطفاء أخرى، أدى إلى إطالة عمر المولدات وتأخير الحاجة إلى الصيانة. وكل ذلك يترافق مع كارثة

> الحاجة إلى المازوت ارتفعت من 200 ألف طن شهرياً إلى 400 ألف طن

(مروان بو حيدر)

نهاية أيلول المتمثلة بانتهاء عقد البواخر التركية، حيث يتوقع أن لا تبقيا بعد هذا التاريخ، علماً أن هذا التناقض لا يُغيّره بيان يعلن فيه المصرف كم استهلك من الدولارات. فلو كان الهدف هو فعلاً ضبط إنفاق الدولارات، لكان سلامة استمع إلى نصائح كُثر أكدوا مراراً أن كل ساعة تغذية بالكهرباء من قبل مؤسسة كهرباء لبنان، تؤدي إلى توفير 32 في المئة من سعر المازوت المطلوب للمولدات. يؤكد ممثل الشركات المستوردة جورج فياض أن الحاجة إلى المازوت ارتفعت من 200 ألف طن شهرياً إلى 400 ألف طن حالياً، بسبب التقنين القاسي لكهرباء لبنان. وعما إذا كان مصرف لبنان لا يزال يفتح لهم اعتمادات، أكد أن طلبات الاستيراد الجديدة لم تحصل على الموافقة المسبقة بعد، فيما باخرة واحدة حصلت على الموافقة وينتظر تفريغها (20 ألف طن من البنزين و10 آلاف طن من المازوت).

حالياً، لم يعد ثمة فارق بين دعم المازوت ودعم الفيول. الشح طاول كل شيء. والكارثة تطاول كل القطاعات. قطاع المولّدات الخاصة يسير خلف مؤسسة كهرباء لبنان نحو الانهيار أيضاً. فقد ولى زمن تعويض كهرباء الدولة بكهرباء المولد. في الأساس، وبالرغم من تفاقم ظاهرة إطفاء الكثير من المولدات وتوقف أصحابها عن العمل، من سيبقى بينها سيكون مخصصاً للأثرياء، لأن الكلفة ستتخطى قدرة أصحاب الدخل المتوسط على احتمالها. مشكلة أخرى بدأت تطل برأسها شيء من هذا القبيل.

من جهة أخرى، أشار رئيس التيار الوطني النائب جبران باسيل، في تصريح له عبر مواقع التواصل الاجتماعي، الى أن «كل ساعة كهرباء تنقطع من المعامل تكلّف احتياطي الدولار 32 بالمئة زيادة عن كلفتها من المولّدات الخاصة، وكل ساعة مولّد خاص تكلّف المواطن عشرين مرّة أكثر من ساعة كهرباء الدولة».

وتابع: «كل لحظة عتمة وكل قرش إضافي يتكبّده الشعب اللبناني برقبة النواب الذين كذّبوا على الناس وحرموا كهرباء لبنان شراء المحروقات لتشغيل المعامل التي تحتاج الى الصيانة، والمصرف المركزي يرفض صرف دولارات من أموال كهرباء لبنان لشراء قطع الغيار».

الراعي يطالب بمنع إطلاق الصواريخ و«القومي» يرد

وفيما استمرت قضية حادثة بلدة شويا بالتفاعل، حيث أعادت فعاليات المنطقة التأكيد على دورها المقاوم في مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية، كان لافتاً تشديد البطريرك الماروني بشارة الراعي، في عظة الأحد، على مطالبة الجيش اللبناني بمنع إطلاق الصواريخ من الأراضي اللبنانية. كما كان لافتاً تأكيده أن موقفه هذا «لا ينبع من حرصه على سلامة إسرائيل، بل حرصاً على سلامة لبنان». ودعا إلى «الانتهاء من المنطق العسكري والحرب واعتماد منطق السلام ومصلحة لبنان وجميع اللبنانيّين». وهو إذ وضع الاعتداءات الإسرائيلية والرد على هذه الاعتداءات في الكفة نفسها، فقد شجب تسخين الأجواء في المناطق الحدوديّة انطلاقاً من القرى السنّيّة ومحيطها. كما أكد رفضه إقدام فريق على تقرير السلم والحرب خارج قرار الشرعيّة والقرار الوطني.

وردّاً على الراعي، أشار الحزب السوري القومي الاجتماعي، في بيان له، الى أن «البطريرك بشارة الراعي يصرّ منذ تلو أخرى على التعامي عن الحق في الصراع مع العدو الإسرائيلي، وكأنّ بلادنا اختارت طواعية الوقوع تحت نير الظلم والاحتلال والتهجير منذ قرن حتى الآن». وتابع: «يتعامى الراعي عن مئات المجازر والاعتداءات المتكرّرة من قبل العدو ويضع الحجّة على من حمل السلاح لرفع الظلم الاستيطان والاقتلاع وتزوير التاريخ والدين».

وشدد الحزب القومي على أن «إغفال الظلم وغض النظر المتكرّر عن الحق، يُبشّر بمآرب خطيرة. فلا الهدنة مع العدو آتت بحمايةٍ للبنان، ولا الحياد خيار أصحاب الحق، بل خيار المستسلمين. وبلا شكّ، فإنّ رعاية الفساد والتنعّم بالمغانم بينما الرعيّة تئنّ تحت نير الجوع والعوز، لا تنقذ البلاد من نير التبعيّة، ولا الاستثمار بدماء أبرياء المرفأ يعيد للبنان دوره وحيويّته. بل قوّته، وقوّته فقط هي السبيل الوحيد لاستعادة السيادة والدور والوصول إلى التطوّر والرقي».

في الواجهة

من خلدة إلى شويّا: ماذا يسع حزبَ الله أن يفعل؟

مابين الاول من آب والسادس منه، اجتمع الرئيسان ميشال عون ونجيب ميقاتي مرتين: أولاهما أثبتت انطباعات سلبية عن تعذّر تفاهمهما على توزيع الحقائب وثانيتهما ضخّت جرعة إيجابية محدودة بنفي ميقاتي نيّته في اعتذار محتمل عن عدم تأليف الحكومة

نقولا ناصيف

كلا اجتماعَي 2 آب و5 منه، بين رئيس الجمهورية ميشال عون والرئيس المكلف نجيب ميقاتي، لم يُحرزا تقدّماً ذا مغزى، واستمرّ خلافهما حول الحقيبة المفتاح في المرحلة المقبلة، وهي حقيبة الداخلية. مبرّر هذا الخلاف طبيعي ومتوقّع: توقّف عون عند الشروط نفسها للتأليف التي اختلف عليها مع الرئيس سعد الحريري، وبإزاء الحقيبة نفسها، فيما يبدأ ميقاتي من حيث انتهى سلفه ومن الحقيبة تلك إياها.

الى الآن يميل الرئيسان الى إظهار حوارهما على أنه غير وردي، لكنه ليس بالسوء الذي طبع المدّة الطويلة من تكليف الحريري بلا انقطاع، ولا يتّسم ـ حتى اللحظة على الأقلّ ـ بالمزاج الشخصي ونفور الطباع والعداء السياسي المستجد. مقدار ما يدافع رئيس الجمهورية عن الحصة المسيحية في الحكومة الجديدة ما دام حزبه، التيار الوطني الحرّ، لن يشارك فيها مباشرة أو على نحو غير مباشر ولن يمنح الحكومة الثقة، يدافع الرئيس المكلف عن أكثر من حصة: أولاها حصته هو كرئيس حكومة يملك صلاحية التأليف وله وزراؤه المعترف بهم في حصته شأن ما رافق حكومتيه عامَي 2005 و2011، وثانيتها حصة الحريري في حقيبة الداخلية للسنّة، وثالثتها حصة الثنائي الشيعي في حقيبة المالية، رغم أنه في حكومتَيه السابقتين لم يحلّ شيعي في وزارة المالية، ولم يكن ثمة عرف بتكريسها للطائفة الشيعية: في حكومة 2005، كان وزير المالية مارونياً هو دميانوس قطار، وفي حكومة 2011 سنّياً هو محمد الصفدي. الآن يسلّم ميقاتي بالعُرف الطارئ.

قبل اجتماع الرئيسين في 2 آب، وبعد اجتماعهما في 5 آب، حصل تطوران أمنيان مهمّان، أحالا تفاوضهما غير ذي جدوى، كأنه خارج سياق ما يجري في الداخل: الأول في خلدة في الأول من آب بين عرب المنطقة وحزب الله اتخذ للتوّ بُعداً مذهبياً سنّياً ـ شيعياً، تلاه بفاصل أيام قليلة في 6 آب، التطور الثاني في حاصبيا بين مجموعة من أبناء بلدة شويّا وحزب الله أيضاً اتخذ بدوره للفور بُعداً مذهبياً درزياً ـ شيعياً.

لم يكن الحادثان هذان قليلَي الشأن، غير مفتوحَين على مفاجآت غير متوقّعة، رغم استدراك ارتداداتهما المذهبية في أسرع وقت. مثلما سارع تيّار المستقبل الى التبرّؤ من مسؤوليته، كذلك فعل رئيس الحزب التقدّمي الاشتراكي وليد جنبلاط بطلبه عدم الانقياد وراء ردود الفعل، هو الذي بان في الفترة الأخيرة أكثر الأفرقاء اللبنانيين ابتعاداً عن الاستفزاز والنزاعات، وأولّهم زهداً في التوزير وتفادي التورّط في الخلافات أو الانحياز الى أي من المتناحرين، راغباً في صفر مشاكل مع الجميع حلفاء وخصوماً. مع ذلك، دُقّ ناقوس خطر الاشتباك المذهبي المتنقل ما بين المناطق مصوّباً على حزب الله.

كَمَنَ مصدر الإقلاق الذي تسبّب فيهما

> حادثا خلدة وشويا دقّا ناقوس خطر الاستعار المذهبي

حادثا خلدة وشويّا ـ لكل منهما ظروف مختلفة لا تتقاطع ولا تتطابق ولا صلة مباشرة ما بينهما ـ في أنهما ألقيا الضوء على مسألتَين متلازمتَين:

أولى، تبدو في الواقع متشابهة ما بين الحادثين، ارتبطت مباشرة بالطريق التي يسلكها حزب الله بصفته مقاومة، سواء ما بين بيروت (والمعني أساساً الضاحية الجنوبية) والجنوب، وما بين شويّا ومزارع شبعا المحتلة المطلّة عليها بما يتيح استهدافها عبرها. دلّ الحادثان ـ وما رافقهما من قطع طرق ومصادرة آلية لمقاتلي الحزب في البلدة الدرزية ـ على أن مرور المقاومة على هاتين الطريقين لم يعد حقاً مطلقاً، إن لم يعنِ أن حقّ المرور لن يكون سهلاً في طريق الحزب الى مواجهة إسرائيل.

ليست المرّة الأولى التي تعترض حزب الله عقبة إقفال طريق الجنوب في وجهه، وقد خبر الأمر مراراً في ساحل الشوف وإقليم الخروب، كما في خلدة بالذات أكثر من مرّة، وإن في حادث عابر كالذي وقع أخيراً وأوقع قتلى يُخشى أن يكون مرشحاً الى أن يتكرّر. بيد أنها المرّة الأولى التي يجبه فيها اعتراض طريقه الى الاشتباك مع إسرائيل في قلب الجنوب، وأن يُعلن له على الملأ أنه يعبر بلدة درزية، غير شيعية، لا يوافقه بعض أهلها على هذا السلوك، وفي وسعهم منعه في أحسن الأحوال بشهادة مصادرة الآلية حاملة منصة الصواريخ ومقاتليها، قبل أن يُفرج الجيش عنهم ويعيدهم الى الحزب.

ثانية، تساوي التأثير السياسي بالتأثير الجغرافي أهمية، عبر إظهار واقع وجود أزمة عميقة في علاقة حزب الله بكل من السنّة والدروز، لا تزال تحتفظ في ذاكرتها بالكثير مما وقع في 7 أيار 2008 في بيروت، ثم في 9 منه في الشويفات وعاليه والشوف، وترك ندوباً لا تزال ماثلة في قواعد هؤلاء واستنفارهم وتالي‌بهم المذهبي.

يفضّل البعض تمييز عرب خلدة ـ وإن هم سنّة مجنّسون بغالبية كبيرة منذ عام 1994 بفضل الرئيس رفيق الحريري خزّاناً انتخابياً له ولخلفه من بعده لا يستهان به ـ عن السنّة الذين اعتاد تيّار المستقبل تحريكهم ضد حزب الله في بيروت، كما على الطريق الساحلية ما بين بيروت والجنوب، كما خصوصاً في البقاع الأوسط، في مناطق التماس السنّي ـ الشيعي.

يذهب هذا البعض في حسبانه الى الاعتقاد بسهولة التلاعب بعرب خلدة هؤلاء، واستنفارهم في نزاع سنّي ـ شيعي، دونما قرار مباشر من تيّار المستقبل، أو بتواطؤه أحياناً. في نهاية المطاف، باتوا في صلب أزمة الثقة السنّية ـ الشيعية والاستعار المذهبي المترتّب عليها، المُعبّر عنه بعنف في أوقات ضعف الحريري، وخصوصاً عند إخراجه من السلطة، وتحديداً أكثر عندما يتسبّب حزب الله في هذا الإضعاف، أو في أحسن الأحوال تخلّيه عنه كما حدث أخيراً باعتذاره عن عدم تأليف الحكومة.

من غير اتّساعه بحدّة علنية مماثلة، وتفادي تطوره على نحو مباشر كما في خلدة، لحادث شويّا أبعاد ليست أقلّ خطورة، وإنذار مقلق. للفور انتقلت تداعيات ما حدث في حاصبيا وردود الفعل المتبادلة، على نحو غير متوقع ومحسوب، الى مناطق بعيدة منها كصيدا (بالتعرّض لباعة دروز) أو على طريق بيروت ـ دمشق (بالتعرّض لفانات تقلّ مواطنين شيعة)، عكس بدوره احتقاناً مشابهاً لحالات الغضب السنّية التي اعتادت نقل الاشتباك المذهبي من منطقة الى أخرى.

إذا صحّ أن الدروس المستقاة من تجربة 7 أيار، وتفسير حزب الله لها، وتالياً تبرير دخول بيروت بالسلاح والوصول الى القنطاري وقريطم، ودقّ أبواب عاليه والشوف، وصولاً الى المختارة، على أنه ردّ فعل على استهداف أمنه المباشر، حُمّلت حينذاك حكومة الرئيس فؤاد السنيورة ووزراء جنبلاط الثلاثة المسؤولية، فإنّ ما حدث في خلدة وشويّا يأتي في معزل عن أولئك، لكنه حتماً بفضلهم.

المشهد السياسي

48 ساعة حاسمة حكومياً؟

بالرغم من أن كل أجواء تأليف الحكومة تشي بأن الحدث المنتظر ليس سوى اعتذار الرئيس نجيب ميقاتي، إلا أن مصادر عاملة على خط التأليف تصرّ على أن «الأبواب ليست مغلقة»، وأن التواصل لم ينقطع خلال الأيام الماضية. وإذ أكدت المصادر أن الساعات الـ 48 المقبلة ستكون حاسمة، فقد أوضحت أن النقاش لا يرتبط حالياً بالحقائب السيادية، بل بالحقائب الخدماتية، حيث يجري حسم مسألة توزيع الطوائف على الحقائب. وقد برزت أخيراً مشكلة إصرار النائب السابق وليد جنبلاط على حقيبة الشؤون الاجتماعية، التي فضّلها على حقيبتَي الصحة والطاقة. وفيما يشير متابعون إلى أن رغبة جنبلاط بالحصول على هذه الحقيبة تعود أساساً إلى ما سيكون لها من دور في الفترة المقبلة، ربطاً بالمساعدات المتوقعة، فقد اعتبروا أن ذلك لا يختلف عن رغبة الرئيس ميشال عون في الحصول على حقيبة الداخلية في زمن الانتخابات، علماً بأن مصادر مطلعة على الموقف العوني، تعتبر أن المطالبة بها تعود إلى كون المسيحيين ظلّوا بعيدين عن «الداخلية» و«المالية» لسنوات طويلة، وإلى كون هذه الوزارة سبق أن احتُسبت من ضمن الحصة المسيحية في التشكيلة الحريرية، قبل أن يُقرر ميقاتي إعادتها إلى السنّة.

ورفضت مصادر «أمل» التعليق على رفض عون اسم يوسف خليل للمالية، معتبرة أنها لم تتبلغ أي

بلدية شويا: نحن البيئة الحاضنة للمقاومة

يذكر أن وفداً من الحزب ضمّ عميدَي الدفاع زياد معلوف والإعلام فراس الشوفي، والمنفّذ العام لحاصبيا ماجد الحمرا، زار بلدية شويا، مشدّداً على أهمية المنطقة في الصراع مع العدو وعلى تاريخها الطليعي في المقاومة. بدوره، أكد رئيس البلدية عصام الشوفي أن أهالي شويّا وبلدتَها يؤيّدون عمل المقاومة، وهم لطالما شكّلوا بيئة حاضنة لقوى المقاومة، وقدّموا الشهداء في الصراع مع العدوّ، وأنّ ما حصل بالأمس جرى تخطّيه ولن يتكرّر.

تقرير سرّعت أزمة كورونا وتعطيل البلاد بسببها الدخول في مرحلة جديدة من العلاقة بين المرضى واطبائهم. فاليوم، لم يعد الحضور إلى العيادات هو المكان الامثل لتلاقي الطرفين، حيث صار بالإمكان التلاقي إلكترونياً من خلال الاتصال المباشر عبر الشاشة. وتحت هذا العنوان، نشطت اخيرا مواقع الاستشارات الطبية «بالصوت والصورة» للتخفيف من اكلاف العلاقة بين الطرفين داخل العيادة او في المستشفى. لكن، مع ذلك، تلقى هذه الظاهرة بعض النقد من اهل البيت انفسهم (الاطباء)، خصوصاً ان لقاء «الاونلاين» قد يخطئ في بعض الأحيان في تقدير حالة المريض وبالتالي تشخيصها وعلاجها

الاستشارات الطبية عن بُعد: مرحلة جديدة من العلاقة بين المريض والطبيب

راجانا حمية

غيّرت أزمة كورونا الكثير من «العادات» الطبية، حيث لم تعد زيارة المراكز الاستشفائية وعيادات الأطباء أولوية لدى الكثير من المرضى. فمع الذروة الأولى التي سجلها الفيروس منتصف العام الماضي وإقفال البلاد فترة طويلة، انقطع مرضى كثيرون عن زيارة العيادات والمستشفيات، إما بسبب خوفهم من التقاط العدوى أو بسبب التدابير التي فرضت منع التجوّل. أضف إلى ذلك ما فرضته العيادات والمستشفيات نفسها لناحية خفض الأعداد الداخلة للتخفيف قدر الإمكان من الإصابات. وكلها أسباب حالت دون الوصول إلى الخدمات الطبية اللازمة. غير أن هذه الأسباب

> **تؤمن مواقع الاستشارات تغطية 70 في المئة من الحالات الطبية عبر الشاشة**

القاهرة نفسها فتحت الباب واسعاً أمام استحداث حلول أخرى تعيد الصلة بين المرضى واطبائهم. وفي هذا السياق، بدأت تظهر منذ العام الماضي بعض مواقع الاستشارات الطبية - مثل trak md وdrap me - التي تؤمّن للمرضى فرصة اللقاء مع أطبائهم «أونلاين» لاستشارتهم في عوارض طارئة أو لمتابعة علاجاتهم التي كانوا قد بدأوها سابقاً. وفي الآونة الأخيرة، بدأت تنشط هذه المواقع، مع انتشار هذه الظاهرة، حيث باتت أكثر تنظيماً مع لجوء بعض المستشفيات الجامعية إليها وعدد كبير من مواقع الاستشارات التي بدأت تجمع الأطباء في مكان واحد إلكترونياً، متوخية في ذلك تحقيق هدفين أساسيين: أولهما تخفيف الزحمة داخل المؤسسات الصحية تفادياً لارتفاع أعداد الإصابات بفيروس كورونا خصوصاً في ظل تدهور أوضاع القطاع الاستشفائي وثانيهما تخفيف الكلفة على الطرفين، سواء لناحية «التسعيرة» التي تخضع لـ«التفاهم ما بين الطبيب والمريض»، على ما يقول نقيب الأطباء في لبنان، شرف أبو شرف، أو لناحية تخفيف كلفة الانتظار في العيادة أو على الطرقات، على ما يضيف الأخير.

صحيح أن هذه الخطوة ليست جديدة، إلا أن التطورات الصحية سرّعت الدخول فيها. وفي هذا السياق، يشير أبو شرف إلى أن مواقع الاستشارات بات لها حضورها في لبنان، لافتاً إلى أن النقابة اتخذت قراراً في الفترة الأخيرة بترسيخ هذه الخطوة وشرعنتها، باستثناء بعض الحالات التي تستوجب الحضور إلى العيادة. ولئن كان القرار قد اتخذ في البداية كأحد التدابير لمواجهة فيروس كورونا، إلا أنه بات اليوم واقعاً مفروضاً، خصوصاً أن «التطورات الأخيرة بيّنت أنه ليس دائماً الحضور الشخصي ضرورياً في عيادات الأطباء، سواء الخاصة منها أو تلك التي في المستشفيات». ويلفت أبو شرف إلى أن هذه المواقع يمكن أن تختصر الحضور بنسبة كبيرة، مؤكداً أن «70 في المئة من الحالات الطبية يمكن تغطيتها عبر الشاشة وعبر الاتصال المباشر ما بين الطبيب والمريض». وتحوي هذه الاستشارات خدمات طبية عدة من «تشخيص الحالات إلى وصف العلاجات أو تجديد وصفات العلاج أو المتابعة الدورية للمريض»، يضيف أبو شرف، أما ما يقع خارج نطاق الـ70 في المئة من الخدمات الأونلاين، فيشمل العوارض الحادة والطارئة والعلاجات التي يفترض باصحابها الحضور إلى العيادات.

لكن، على الرغم من ذلك، فضّل البعض من الأطباء عدم الانخراط في تلك التجربة. ولئن كان هؤلاء قد انخرطوا فيها سابقاً مرغمين بسبب ما فرضته عليهم الظروف الصحية التي رافقت انتشار فيروس كورونا، إلا أنهم اليوم يقيّمون تلك التجربة على خلاف ما يراها الآخرون. فما ينتقده هؤلاء في التجربة هو صعوبة تشخيص بعض الحالات أو الخطأ في تشخيصها «خصوصاً أن هناك بعض العوارض لا تكتفي فيها برواية المريض بل تحتاج لإخضاع الأخير للفحص السريري كي تتأكد»، على ما يقول الأطباء. أضف إلى ذلك أنه «في بعض الأحيان يخجل المرضى عبر الشاشة من قول ما يريدون، وهذا ما اكتشفته بالاستشارات عن بُعد، كما أنني كطبيب يهمني أن أسمع المريض، فنبرة الصوت تهمني أيضاً وهو ما لم أستطع أن أختبره عن بُعد»، يقول طبيب آخر. أما ما لا تقوله تلك الشهادات، فهو ما يتعلق بـ«التسعيرة»، إذ إن هذه الأخيرة تخضع لمعيار العلاقة بين الطبيب والمريض، هذه من جهة، أما من الجهة الأخرى، فهي أنها لا تخضع لأي من الصناديق الضامنة، وهذا ما يعطّل الطريق أمام الكثيرين من المرضى الذين لا طاقة لهم بتسديد تكاليف استشارات عن بُعد في تلك الظروف الاقتصادية الصعبة.

«القومي» إلى الشارع

نفذ الحزب القومي وقفات احتجاجية في مختلف المناطق، رفضاً للسياسات المصرفية والهندسات المالية المشبوهة، وللديون التي راكمتها المصارف على الدولة. كما أكد المحتجون رفضهم لخيار صندوق النقد الدولي، و«عدم السكوت عن عصابات الاحتكار التي ستدفع عاجلاً أو آجلاً ثمن محاولات إذلال شعبنا». كذلك عبّر القوميون عن رفضهم لمشاريع التقسيم والفيدرالية، وتمسكهم بخيار المقاومة. وعلمت «الأخبار» أن تحركات «القومي» أمس هي من ضمن سلسلة من التحركات التي يدرس إمكان تنفيذها في الأسابيع والأشهر المقبلة، في إطار العمل الشعبي ضد المنظومة المالية المتحكّمة بالاقتصاد وبمعيشة السكان.

وقد أقيمت التحركات أمس في كل من: عكّار، الضنيّة، طرابلس، الكورة، البترون، كسروان، المتن الشمالي، الضاحية الشرقيّة، المتن الأعلى، المتن الجنوبي، بيروت، طلبة بيروت الجامعيّين، الشوف، صيدا ــ الزهراني ــ جزّين، النبطيّة، صور، حاصبيّا، راشيّا، البقاع الغربي، زحلة، بعلبك، الهرمل ومديريّة الشويفات (منفذيّة الغرب).

تقرير

المدرسة الصيفية تسير بمن حضر

فاتن الحاج

المدرسة الصيفية ستبدأ في 18 الجاري بمن حضر من المعلمين والتلامذة. أعمال التسجيل في المدرسة التي تنجز اليوم أظهرت إقبالاً خجولاً في المدارس المتوسطة والابتدائية، ومقاطعة في الثانويات الرسمية. لم يُغرِ غالبية المعلمين تخصيص مبلغ 20 ألف ليرة مقابل الحصة التعليمية، مع وعد غير مؤكد بدفع ثلاثة دولارات ونصف دولار، وفق سعر السوق السوداء، بدل حضور اليوم الواحد، خصوصاً أن مدة الدورة لا تتجاوز أربعة أسابيع، إذ تنتهي أعمالها في 16 أيلول المقبل. وبما أن المشروع ممول من الجهات المانحة التي ينتظر أن توزع قرطاسية مجانية على التلامذة المشاركين، فليس هناك ثقة لدى المعلمين بتنفيذ الوعود المقطوعة للقبض بالنظر إلى تجربة تعليم تلامذة اللاجئين السوريين والتأخير المستمر لمستحقاتهم المالية.

مهمة المدرسة إعطاء دروس دعم للتلامذة في المدارس الرسمية والخاصة لاستكمال اكتسابهم الكفايات اللازمة للصفوف التي درسوها خلال العام الدراسي الحالي 2020 - 2021، وتشمل كل المراحل الدراسية، ابتداء من صف الروضة الثالثة. انتساب التلامذة اختياري ومجاني إلى المدرسة التي تتولى تدريس 4 حصص يومياً (3 حصص تعليمية مع حصة أنشطة) موزعة على أربعة أيام عمل فقط من الاثنين إلى الخميس. علماً بأن الصف الذي يقل عدد تلامذته عن ثمانية لا يفتح، ويقسم إلى شعبتين عندما يزيد على 18 تلميذاً.

مصادر المديرين أشارت إلى أن التدريس «لن يُقلع» قبل تأمين المقومات التشغيلية من كهرباء ومازوت ومياه وتكييف، لافتة إلى أن المدارس الرسمية غير مهيأة لاستقبال التلامذة في الطقس الحار، والتجربة غير مسبوقة وليست لديها ضوابط واضحة حتى الآن وليس معروفاً ما إذا كانت ستعود بالفائدة التربوية على التلامذة، لا سيما أن الأداء متفاوت بين تلميذ وآخر، ما سيجعل تعامل المعلمين معهم صعباً، بما أن هؤلاء لن يكونوا تلامذتهم بالضرورة، إذ سمح المشروع للمعلم والتلميذ أن يلتحقا بالمدرسة الموجودة في مكان الاصطياف. عدا عن ذلك، توقعت المصادر أن تحدث المدرسة الصيفية إرباكاً لوجستياً قد يؤخر العام الدراسي بسبب ضغط العمل في أيلول، إن لجهة التسجيل للسنة الحالية أو تنظيم امتحانات الإكمال للراسبين في العام الدراسي الماضي.

رئيس رابطة المعلمين في التعليم الأساسي الرسمي، حسين جواد، قلل من حجم الإرباك الذي يمكن أن تسببه المدرسة الصيفية لجهة تعامل المعلمين مع غير تلامذتهم، فالتكيف مع هذا الوضع يمكن أن يحدث في أيام. «وبما أن الدورة اختيارية، فإن نجاحها أو فشلها مرهون بوزارة التربية وليس بالمعلمين الذين تمنى بالمناسبة عدد غير قليل منهم علينا عدم إصدار قرار بعدم الالتزام بالمدرسة الصيفية على غرار ما فعلت رابطة أساتذة التعليم الثانوي الرسمي، إذ ثمة حاجة لدى المعلمين لزيادة مدخولهم في هذه الظروف الصعبة».

لم ترفع الرابطة السقف، بحسب جواد، لاقتناعها بأن مثل هذه المدرسة الاختيارية قد تنجح في محاولة تنمية بعض الكفايات التي لم يحققها التلامذة خلال العام الماضي، وأن العودة الحضورية إلى الصفوف يمكن أن تعزز مهارة التواصل الإنساني التي تراجعت في السنتين الماضيتين، وليعتبروها «كولوني».

> **رئيس رابطة التعليم الأساسي الرسمي: ليعتبروها «كولوني»**

«طبخة بحص»، هكذا وصف عضو الهيئة الإدارية لرابطة أساتذة التعليم الثانوي الرسمي، حيدر خليفة، مشروع المدرسة الصيفية، موضحاً أن مقاطعة الرابطة لأعمال المدرسة ليست بسبب الاعتراض على أجرة الحصة التعليمية، بقدر ما هو بداية تسجيل موقف احتجاجي على الوضع المزري للأستاذ، والذي لا يمكن معه بدء عام دراسي جديد. ونفى خليفة أن تكون هناك حماسة لدى الأساتذة والطلاب بالانضمام إلى الدورة، بدليل أن أحداً منهم لم يسأل عن ظروفها وشروطها.

لكن ألم ينتظر منكم أساتذة التعليم الثانوي الرسمي مثل هذا الموقف في وقت سابق وتحديداً لدى تنظيم الامتحانات الرسمية؟ أجاب خليفة: «تعهدنا للوزارة بإنجاز العام الدراسي الماضي بكل محطاته بما فيها الامتحانات، ولم يكن سهلاً التضحية بتعب الأساتذة والطلاب طيلة السنة». إلا أنه أشار إلى أن 10 في المئة فقط من أساتذة التعليم الثانوي شاركوا في مراقبة الامتحانات وتفاوتت مشاركتهم في التصحيح بين مادة وأخرى، وإن لم تكن هناك مقاطعة مبدئية.

عضو لقاء النقابيين الثانويين حسن مظلوم قال إن «ما وصلنا إليه خطير جداً وهو أن يضطر المعلم أن يفاضل بين كرامته ولقمة الخبز، وأن يلهث وراء حفنة من الليرات أو الدولارات، وأن يكون هناك تطويع لا إرادي له في مشروع فاشل، إذ إن من فشل في إنجاح العام الدراسي لن ينجح في التعويض في أسابيع أربعة».

(الأخبار)

متابعة

ممرّضو «الحريري» يشكون انتقام «الريسة»

قبل نحو شهر، نشرت «الأخبار» تقريراً يتعلّق بالدعاوى القضائية والاتهامات المرفوعة ضد رئيسة قسم التمريض في مُستشفى رفيق الحريري الحكومي الجامعي ورئيس مجلس إدارتها بتهمة «تركيب ملفات» لعدد من الممرّضين والممرّضات غير «المُرضى» عنهم بهدف الطرد التعسفي (https://al-akhbar.com/Community/310777). حينها، رفضت رئيسة القسم و. غ. الردّ والتعليق على الاتهامات المساقة ضدها (من ضمنها دعاوى جزائية بتهمة تزوير توقيع أحد الموظفين والتسبب بخفض فدْته)، فيما نقل بعض الموظفين العاملين في المُستشفى عنها قولها بأنها «ستَدْفع الشاكين الذين تحدّثوا إلى الإعلام الثمن».

تُفيد معلومات «الأخبار» بأن «الريسة» نظّمت ما يُشبه تحقيقاً سرياً لترصّد «المُشتبه فيهم»، «وبما أنها لم تستطع النيل من الممرضين المصروفين الذين صرّحوا باسمائهم، عمدت الى استدعاء أحد الموظفين ـ الذي لا يزال يُقاضيها حتى الآن عبر دعوى مُقدمة ضدها منذ نحو ستة أعوام ـ إلى لجنة تحقيق تفتقر إلى الأهلية، للمثول أمامها بتهمة الإخلال بقوانين الوظيفة العامة»، على ما قالت مصادر إدارية داخل المستشفى متابعة للملف.

المُفارقة أن «آلية» استدعاء الموظف جرت، وفق أحد الموظفين، بطريقة الريسة «المعهودة»، والقائمة على «تشكيل لجنة تحقيق من أعضاء محسوبين عليها يُصدرون قراراتهم أحياناً من دون الاستماع إلى شهادات المُتهمين».

وفي حالة الموظف المذكور، جرى استدعاؤه على خلفية ما نُشر في «الأخبار»، إلا أنه رفض المثول نظراً إلى كونه في حال ربط نزاع مع إدارة المستشفى، وبالتالي يحقّ له قانوناً عدم التواصل مع لجنة التحقيق ما لم يصدر القرار القضائي النهائي، فما كان من رئيسة القسم إلا أن اتخذت قراراً قضى بحسم بدل 10 أيام من راتب الموظف نفسه بسبب «عصيانه»، وهو ما يُعدّ مخالفاً لأدبيات وقوانين المؤسسات العامة.

> **حسم بدل عمل 10 أيام لأحد الموظفين المُشتبه فيهم ممن شكوا إلى الإعلام من دون الرجوع إلى قرار مجلس الإدارة**

وكانت مصادر قانونية قد لفتت في اتصال مع «الأخبار» إلى أن اللجان التي شكّلتها رئيسة القسم غير قانونية «لأنها لم ترجع عند تشكيلها الى مجلس الإدارة وفق ما ينصّ عليه نظام المؤسسات العامة»، وهو ما يُبرّر لجوء الممرضين والممرضات إلى وصف «الريسة» بالإمبراطورة التي تدير الصرح الحكومي وفق تعليماتها الخاصة. ولعلّ ما يُعزّز هذا الاتهام، إضافة إلى قولها لأحد الموظفين المدافعين عن الموظف «المغضوب عليه» إنها إن أرادت لأوقفت عنه الراتب كما لو أنها صاحبة العمل الخاص، شهادات عشرات الممرضات والممرضين ممّن انضموا إلى «حراك» موظفي المُستشفى الذين انتفضوا رفضاً للاستنسابية في توزيع المساعدات المالية التي وصلت إلى المستشفى بسبب جائحة كورونا. إذ، بحسب تلك الشهادات، أدرجت «الريسة» أسماء الموظفين العاملين في قسمها «المُرضي» عنهم فقط، فيما أبقت أسماء عشرات الممرضين الذين لم تشملهم المُساعدات خارج الجدول!

(الأخبار)

تقرير

عمال المرفأ يُعلّقون إضرابهم: هل تدوم التسوية الشفهية؟

حنين رياض

تراجع عمّال شركة BCTC المشغلة لمحطة الحاويات في مرفأ بيروت عن إضرابهم الذي بدأوه في الثاني من آب الجاري، احتجاجاً على عدم رفع رواتبهم التي تآكلت بسبب الانهيار الاقتصادي.

نحو 500 عامل وافقوا على استئناف أشغالهم بعد تسوية شفهية تمت بين المدير العام للجنة المؤقتة لإدارة واستثمار مرفأ بيروت عمر عيتاني ورئيس مجلس إدارة الشركة زياد كنعان من جهة، والعمّال من جهة أخرى. وقضت التسوية بالتعهّد بدفع مئة دولار نقداً بداية كل شهر، و50 دولاراً أخرى في منتصف الشهر لمدة خمسة أشهر. وبما أن هذه التسوية لم تترجم وتوثق في عقود العمل، فإن تطبيقها يبقى متوقفاً على «ضمير» الشركة ورغبتها في الالتزام. وفق عيتاني، فإن شركات الشحن هي التي ستموّل هذه الزيادات وليس الشركة. هذه المعطيات من شأنها أن تعزز مخاوف العمال بشأن عدم ديمومة الاتفاق. يرى محمد، أحد العاملين في الشركة أن أي زيادات جزئية لا تعدو كونها «إبرة مورفين» لإسكات الموظفين، مشيراً إلى أنه «مع كلّ ضغط أكبر يقوم به العمّال ترتفع نسبة الزيادة على الأجور». وقد وعد عيتاني في هذا الصدد بإمكانية زيادة النسبة في الأشهر المقبلة، فيما يؤكد العاملون أنهم مستعدون لاستئناف الإضراب ووقف حركة الاستيراد.

وكان العمال قد أعلنوا بداية الشهر الجاري الإضراب بسبب «موتهم» الثاني بعد الانفجار؛ أوقف جميع العمّال الذي يبلغ عددهم 454 عاملاً تشغيل جميع المحطات من إفراغ الحمولات وتحميلها. أطفأوا كل المحركات والرافعات وتوقّف المرفأ بشكل كامل عن العمل، فيما انضم جزء منهم إلى تحركات الرابع من آب لرفع الصوت ضد الغبن اللاحق بهم.

«أنتم محظوظون لأنكم لم تموتوا يوم 4 آب»، قالها أحد المسؤولين في الشركة لأحد الموظفين عبر رسالة صوتية، في محاولة منه للتخفيف من مصابهم. لم يموتوا صحيح، لكنهم يحملون تداعيات الانفجار كل يوم من عمل مضاعف وذكريات عصية على النسيان.

فلسطين

انتقامٌ معجّل من الخضري ورفاقه

بعد بروز مؤشّرات، خلال الفترة القصيرة الماضية، إلى إمكانية حلحلة السعودية ملفّ معتقلي حركة «حماس» لديها، خصوصاً في ظلّ التحوّلات الأخيرة في السياسة الخارجية للمملكة، جاء تأكيد الأمس القاسية والصادمة، بحقّ أولئك المعتقلين، لتطمس أيّ أمل في هذا الإطار. هكذا، انتقمت الرياض من محمد الخضري ورفاقه، بعدما باءت محاولاتها «قبْض» ثمن للإفراج عنهم، مرتبطٍ بعلاقات «حماس» الإقليمية، بالفشل.

كان رئيس المكتب السياسي لـ«حماس» ناشد الملك سلمان الإفراج عن معتقلي الحركة (أ ف ب)

«حماس» ـ السعودية: طريق مسدود

غزة - **الأخبار**

بعد مرور عامين على اعتقال كوادر حركة «حماس» في السعودية، وفشل الوساطات العربية ومقترحات صفقات التبادل مع اليمنيين للإفراج عنهم، أصدرت محكمة سعودية، أمس، أحكاماً قاسية - وصلت إلى السجن 22 عاماً بحقّ بعضهم - ضدّ 66 فلسطينياً وأردنياً بتهم الانتماء إلى حركة «حماس» و«دعم الإرهاب». وبحسب مصادر فلسطينية، فقد حكمت المحكمة الجزائية السعودية على كلّ من: محمد العابد بالسجن لـ22 عاماً، ومحمد البنا 20 عاماً، جمال الداهودي 15 عاماً، أيمن صلاح 19 عاماً، محمد أبو الرب 18 عاماً، موسى أبو حسين 4 سنوات، شريف نصر الله 16 عاماً، باسم الكردي 7 سنوات، صالح قفة 5 سنوات، وأيمن العقاد 4 سنوات. كذلك، حكمت على ممثّل «حماس» في السعودية، محمد الخضري، بالسجن 15 عاماً، مع وقف التنفيذ لمدة نصف عام نظراً إلى وضعه الصحّي الصعب، فيما برّأت كلّاً من محمد قديح، أدهم غزال، محمد يعيش، محمد أسعد، محمد رواح. وخلال المحاكمة، منعت السلطات السعودية حضور عوائل المعتقلين، باستثناء شخص واحد من كلّ عائلة، وسط حالات من الإغماء والانهيار بين الأهالي، جرّاء الأحكام الصادمة.

> رفضت «حماس» ربط ملفّ معتقليها بقضايا سياسية تتّصل بعلاقات الحركة في المنطقة والإقليم

وجاء إصدار هذه الأحكام بعد وقت قصير من دعوات فلسطينية وأردنية إلى الإفراج عن المعتقلين وإغلاق ملفّهم، فضلاً عن إطلاق رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس»، إسماعيل هنية، مناشدة إلى ملك السعودية، سلمان بن عبد العزيز، لإطلاق سراح الأسرى، انطلاقاً ممّا سمّاها «المواقف التاريخية السابقة للمملكة في دعم الشعب الفلسطيني وقضيّته». وعلى رغم ما بدا أنه استبشار فلسطيني بتقريب موعد المحاكمة، خصوصاً إثر بروز مؤشّرات إلى إمكانية إنهاء هذا الملفّ بعد استضافة قناة «العربية» السعودية رئيس إقليم الخارج في «حماس»، خالد مشعل، قبل أسابيع، إلّا أن الأحكام جاءت صادمة للحركة، التي توقّعت، على الأقلّ، أحكاماً مخفّفة عن معتقليها، بل والحكم بالبراءة على بعضهم. وفي هذا الإطار، تقول مصادر في «حماس» لـ«الأخبار»: إن الوساطات والمباحثات بين الحركة والسعوديين وصلت إلى طريق مسدود نهاية الشهر الماضي، ليجري تعجيل المحاكمة التي كانت مجدولة في تشرين الأول الماضي، بعد رفض «حماس» ربط ملفّ معتقليها بقضايا سياسية تتّصل بعلاقات الحركة في المنطقة والإقليم. وفي ردود الفعل على الخطوة السعودية، أعلنت حملة «الحرية للخضري والمعتقلين الفلسطينيين في السعودية»، ومعها لجنة المعتقلين الأردنيين في السعودية، أنهما ستستأنفان ضدّ الأحكام الصادرة أمس، وذلك بعد 40 يوماً من النطق بالحكم، وفق ما ينصّ عليه قرار المحكمة. وفي الإطار نفسه، وصف القيادي في حركة «الجهاد الإسلامي»، خضر حبيب، في تصريحات صحافية، الأحكام السعودية ضدّ المعتقلين الفلسطينيين بأنها «سياسية وباطلة ولا سند قانونياً لها، وهي طعنة في خاصرة الشعب الفلسطيني وقضيّته، وتسيء للعلاقات التاريخية بين المملكة والشعب الفلسطيني، ولا تصبّ إلّا في مصلحة الاحتلال».

أما حركة «حماس» فاستهجنت، في بيان، الأحكام الصادرة «بحقّ عدد كبير من الإخوة» الفلسطينيين والأردنيين، لافتة إلى أن «هؤلاء لم يقترفوا ما يستوجب هذه الأحكام القاسية وغير المبرّرة، فضلاً عن المحاكمة، فكلّ ما فعلوه هو نصرة قضيتهم وشعبهم الذي ينتمون إليه، من دون أيّ إساءة إلى المملكة وشعبها». ودعت الحركة، القيادة السعودية، إلى «سرعة الإفراج عنهم وإنهاء معاناتهم ومعاناة عائلاتهم التي مضى عليها ما يزيد على السنتين».

حملة دوليّة لإنهاء الاعتقال الإداري

> أعلنت لجنة للأسرى مُشكّلة من قِبَل القوى الوطنية والإسلامية والمؤسّسات الحقوقية المعنيّة بشؤون الأسرى، أمس، انطلاق الحملة الوطنية والدولية للمطالبة بإنهاء الاعتقال الإداري الذي يطال 450 أسيراً فلسطينياً. وفي مؤتمر متزامن بين غزة ورام الله، أعلن عن الحملة الجديدة من أمام مقرّ اللجنة الدولية للصليب الأحمر» في غزة، وكذلك مقرّ الأمم المتحدة في رام الله، بمشاركة الفصائل الفلسطينية والمؤسّسات الحقوقية المعنيّة بالأسرى ومتضامنين.

وقال عضو المكتب السياسي لحركة «الجهاد الإسلامي»، خالد البطش: «من غزة المحاصرة، وفي هذا المؤتمر التزامني بين غزة والضفة (في ما يمثّل) موقفاً موحّداً، نعلن عن انطلاق الحملة الوطنية لكسر ملفّ الاعتقال الإداري وإنهاء هذه المعاناة». وأشار البَطش إلى أنّ «الأسرى الفلسطينيين يعانون من قانون الاعتقال الإداري الذي ورثه الاحتلال من الانتداب البريطاني قبل قرابة 100 عام». وطالب «جميع المؤسّسات الحقوقية على مستوى فلسطين والعالم، باتّخاذ خطوات قانونيّة من أجل وقف ذلك الاعتقال»، داعياً «برلمانات الدول العربية والإسلامية والبرلمانات الحرّة في العالم الغربي إلى الوقوف مع أسرانا»، حاضّاً «الجمعية العامة للأمم المتحدة»، أيضاً، على «عقد جلسة طارئة وعاجلة من أجل إنهاء الاعتقال الإداري إلى الأبد».

وستبدأ الحركة الأسيرة في السجون بخطوات تصعيدية من أجل كسر هذا النوع من الاعتقال التعسّفي، في وقت يواصل فيه 13 أسيراً إضرابهم المفتوح عن الطعام، من بينهم 12 أسيراً رفضاً لاعتقالهم الإداري. ويُعدّ أوّل من بدأ بالإضراب من بين هؤلاء الأسير سالم زيدات من بلدة بني نعيم في الخليل، والمضرب منذ 28 يوماً، لتلحقه مجموعة من الأسرى الذين شرعوا بإضرابات مساندة على دفعات، بحسب «نادي الأسير الفلسطيني».

(الأخبار)

مباني غزة الأثرية... في محاولة لاستعادة الحياة

لم تمنع الحروب المتواصلة على قطاع غزة، من الالتفات إلى المباني الأثرية والحفاظ عليها إن عبر جهود محلّية أو بمساعدة من جمعيات أوروبية وأممية. وذلك بهدف إعادة الحياة إليها والحفاظ على المعالم الثقافية في القطاع

> بالأمس القريب، كان بيت الغصين الأثري الواقع وسط مدينة غزة، أشبه بخرية قبابها وجدرانها آيلة إلى السقوط. أمّا اليوم، فقد أصبح مركزاً ثقافياً. يعود تاريخ هذا البيت إلى عام 1800 ميلادي، ويُعرف حالياً باسم العائلة التي تمتلكه (عائلة الغصين). تروي نشوى الرملاوي، وهي باحثة في علم الآثار: «كان القنصل البريطاني يقطن في البيت مع عائلته، خلال الانتداب البريطاني على فلسطين». وتلفت الرملاوي إلى أن سقف البيت والطابق العلوي كانا منهارَين، ورغم ذلك فإن هيكله كان يعكس حرفية البناء التقليدية في بنائها إلى عصر المماليك والعثمانيين، إذ يعدّ بيت الغصين واحداً من 446 مبنى تاريخياً مُقاماً في القطاع، من بينها 417 في مدينة غزة القديمة وحدها. وعلى رغم ما لهذه المباني من دور كبير في تعزيز الهوية، كما تقول الرملاوي، إلّا أنها مهدّدة بالانهيار أو الهدم لأسباب متعدّدة، أبرزها وجود أزمة سكن متصاعدة في غزة نتيجة الكثافة السكانية، فضلاً عن تداعي مستوى الوعي الثقافي. بدوره، يشدّد رئيس بلدية غزة، يحيى السراج، على أهمية الحفاظ على الأماكن الأثرية ورمزيّتها، التي تعبّر عن البعد الحضاري والتاريخي للمدينة. ويكشف أن المرحلة المقبلة ستشهد تنفيذ مشاريع عدّة لترميم أماكن أثرية في المدينة، أبرزها: مشروع لترميم الجدار الواصل بين كنيسة القديس برفيريوس ومسجد كاتب ولاية، ومشروع ترميم مدرسة الكمالية الأثرية. ويُعلن السراج قرب الانتهاء من مشروع ترميم البنية التحتية في سوق القيسارية (سوق الذهب) وسط مدينة غزة، مؤكداً أنّ المشروع يحسّن من واقع البنية التحتية للسوق الأثري، والذي يعود تاريخ بنائه إلى العهد المملوكي.

في غضون ذلك، تتواصل الجهود لترميم بيت الغصين استغرقت عاماً ونصف عام. وجرى استئجاره من العائلة المالكة لخمس سنوات، مبيّناً أنّ البيت تبلغ مساحته 450 متراً، ويتكوّن من خمس غرف، بالإضافة إلى مساحة صالون واسعة وثلاثة مخارج. ويشير الشاعر إلى أن المرحلة المقبلة ستشهد تشغيل البيت كمساحة ثقافية للمجموعات الفنية والأفراد المبدعين، لعرض منتَجاتهم الإبداعية للمجتمع، مؤكّداً أنّ الترميم شكّل علامة فارقة في إعادة الروح إلى هذا المعلم، الذي أصبح يشكّل مساحة وحاضنة للأنشطة الثقافية المختلفة في القطاع.

لم تمحُ الحروب على غزة آثار العديد من المباني التاريخية، التي يعود تاريخ المحلية من أجل ترميم مزيد من المباني، حيث أُطلقت أخيراً حملة لترميم «بيت الوحيدي»، الواقع في حيّ الدرج في البلدة القديمة في مدينة غزة، كما من المقرّر أن يجري استخدامه لاحقاً كمقرٍّ لإحدى الجمعيات الثقافية، التي فقدت مبناها خلال الحرب الأخيرة على القطاع. وقد سبق ذلك بسبعة أعوام تقريباً، ترميم «مقام الخضر» الواقع في مدينة دير البلح وسط القطاع، وهو ما تمّ بجهود محلية، وبدعم أممي، حتى أصبح «المقام» الآن بمثابة معلم ثقافي. إذ إن مبناه ينقسم إلى قسمين: الأوّل مكتبة، والثاني قبو في الأسفل، بثلاثة أمتار تقريباً، يربط بينهما دهليز ضيّق ذو أدراج، يُستخدم لجلسات الحكواتي. ويُرجّح أن المقام أُنشئ، ابتداءً، ليكون مسجداً صغيراً للصلاة فوق دير القدّيس هيلاريون، أو هيلاريوس، والذي يعود إلى القرن الثالث ميلادي. على أن كلّ ما تَقدّم لا يمنع من الإشارة إلى أن هذه المحاولات لإعادة بعث الحياة في الأماكن الأثرية، وخصوصاً الآيلة إلى السقوط، تبقى محدودة، في ظلّ نقص الإمكانات الناتج من الحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع، للعام الخامس عشر على التوالي.

اليمن

خطوات «تطهير» جنوبيّ السعودية: لا عمل لليمنيين لدينا

بهم. ووفقاً للمصادر، فإن الإجراءات الجديدة تشمل، بالإضافة إلى الأساتذة والمعلّمين والموظّفين في المستشفيات والمنشآت الطبّية، والعمّال في المنشآت التجارية المختلفة.

وعلى رغم عدم صدور إعلان رسمي عن السعودية في هذا الشأن، إلّا أنه بات أمراً واقعاً وفق ما تداوله على نطاق واسع اليمنيون الذين يعيشون أو يعملون في المناطق الجنوبية السعودية، وكذلك أصحاب المتاجر والمحلّات والمراكز التجارية المختلفة، وخصوصاً في منطقة جازان، حيث أكّد هؤلاء أنّ الحكومة أمهلتهم فرصة ثلاثة أشهر من أجل الاستغناء عن العمالة اليمنية، التي ستتمّ تخييرها بين الترحيل إلى أماكن أخرى في السعودية، أو العودة إلى بلادها. ومن شأن القرارات الأخيرة أن تُلحق ضرراً كبيراً باليمنيّين المستهدَفين بها، كونهم سيضطرّون إلى بيع محلّاتهم وممتلكاتهم بثمن بخس والعودة إلى بلادهم. كما من شأنها التسبّب بأزمة معيشيّة جديدة لآلاف الأسر في اليمن، إلى جانب الأزمات الاقتصادية التي يعيشها البلد منذ انطلاق الحرب في 2015. إذ وفقاً لتقديرات غير رسمية، فإنّ كلّ مغترب يمني في الخارج يعول نحو خمس أسر في الداخل اليمني.

وانتقدت العديد من المنظّمات الإنسانية والحقوقية اليمنية القرارات السعودية الأخيرة، معتبرة إيّاها دليلاً على مرّة جديدة. تلجأ السلطات السعودية إلى استخدام العمالة اليمنية على أراضيها، وسيلة لتحقيق أغراض سياسية. هذا ما ينبئ به قرارها، غير المُعلَن رسمياً. ترحيل العمّال اليمنيّين من مناطقها الجنوبية، والذي ستكون له تداعيات خطيرة على هؤلاء والأسر التي يعيلونها. وإذ تشي خطوة الرياض بإصرارها على المضيّ في الحرب الاقتصادية ضدّ اليمن، فهي تستبطن حسابات في شأن مستقبَل الأوضاع في تلك المناطق، ربّما ستتّضح في مقبل الأيام

لقمان عبد الله

> ليست هذه المرّة الأولى التي تستخدم السعودية فيها قضية العمالة اليمنية لأهداف سياسية

«السلوك الاستعلائي والتمييزي» الذي تنتهجه المملكة بحقّ العمالة اليمنية. وبالتوازي مع ذلك، انتشر على مواقع التواصل الاجتماعي وسم «السعودية_تطرد_اليمنيين»، والذي طالب من خلاله البعض سلطات صنعاء بإلغاء الاتفاقية التي فُرضت على اليمن وضُمّت بموجبها المحافظات الجنوبية الثلاث (جازان، عسير، نجران) إلى الأراضي السعودية. في المقابل، شنّ «الذباب الإلكتروني» الموجّه من السلطات السعودية حملة تشهير ظالمة بحقّ العمالة اليمنية، مكيلاً إليها اتهامات غير لائقة، على المستوى الرسمي، لم تفعل حكومة عبد ربه منصور هادي، كعادتها، إزاء قرارات مجحفة سابقة، لم يتوانَ بعض أعضاء تلك الحكومة عن تبريرها، كما حصل إبّان فترة التضييق السعودي على مئات الآلاف اليمنيّين العالقين عند معبر الوديعة، بداية الصيف الحالي. في المقابل، تتحسّب حكومة الإنقاذ، التي دانت الإجراءات السعودية مطالبةً الأمم المتحدة والمنظّمات الدولية المعنيّة بالقيام بدورها إزاءها، لكلّ الاحتمالات. ولذا، فهي وجّهت بتشكيل لجان من الاختصاصات كافة لاستيعاب العائدين، الذين نبّهت صنعاء إلى أنهم يتواجدون في مناطق جنوب السعودية منذ عقود، ولهم ممتلكاتٌ عقارية وتجارية ورؤوس أموال مسجّلة باسماء سعوديّين وفقاً لنظام الكفيل.

تجدر الإشارة إلى أنّ هذه ليست المرّة الأولى التي تستخدم السلطات السعودية فيها قضية العمالة اليمنية لأهداف سياسية. إذ سبق لها أن فعلت ذلك عام 1990 ردّاً على موقف صنعاء المؤيّد للنظام العراقي في اجتياح الكويت. وفي بداية عام 2014، عمدت وزارة النفط اليمنية إلى تنشيط عمليات الاستكشاف النفطية في عدد من المحافظات، ومن بينها الجوف، التي سرعان ما أعلنت شركة النفط اليمنية، «صافر»، وجود نطاقات هيدروكربونية فيها، واكتشافات غازية بكمّيات تُقدَّر بملايين الأمتار المكعّبة من الغاز يومياً. غير أنّ الذي حصل بعد هذا الإعلان، هو إصدار السعودية قانون عمل جديداً، تبيّن أن الهدف منه طرد ملايين العمّال اليمنيين. وعلى إثر ذلك، بدأت الداخلية السعودية تجميع المغتربين اليمنيّين في أماكن عامة بطريقة مهينة ومذلّة، بغية ترحيلهم وطردهم، من دون أيّ مراعاة لحقوقهم. ولم تتوقّف الأزمة عند هذا الحدّ، بل حرّكت المملكة بعض القبائل الموالية لها، والتي تولّت تخريب أنبوب النفط الرئيس في مأرب، وتعطيل خطوط نقل الكهرباء فيها، والتي تغذّي معظم مناطق الشمال. وفي أعقاب تلك الضغوط، التي شملت أيضاً رشو مسؤولين كبار في الدولة اليمنية، أعلنت شركة «صافر»، ومن دون تبرير، «التوقّف» عن استكمال عملية التنقيب في الجوف، مع العلم بأنّ الشركة لم تقترب من المنطقة الحدودية السعودية، وأبقت التنقيب على بعد 40 كلم منها.

كلّ مغترب يمني في الخارج يعول نحو خمس أسر في الداخل (أ ف ب)

مبعوث أممي جديد إلى اليمن: هل يصلح ما أفسده سلفاه؟

صنعاء - **رشيد الحداد**

على رغم غياب التفاؤل بأيّ دور فاعل للأمم المتحدة على مستوى إنهاء الحرب في اليمن، جرّاء الفشل الذي طبع عملها طيلة السنوات السبع الماضية في هذا البلد، فضلاً عن انحيازها في الكثير من القضايا إلى السعودية والإمارات، أعاد تعيين الدبلوماسي السويدي، هانس غروندبرغ، مبعوثاً خاصاً جديداً للأمم المتحدة إلى اليمن، إحياء الأمل بإمكانية إنعاش «اتفاق استكهولم» الموقّع بين الأطراف اليمنيّين في 13 كانون الأول 2018، والذي لا يزال تنفيذ بنوده معطّلاً، سواءً لناحية رفْع الحصار عن مطار صنعاء وميناء الحديدة، أو إنهاء الانقسام النقدي والمالي وإعادة صرف مرتّبات الموظّفين، أو إتمام تبادل الأسرى والمعتقلين. ولقي تعيين غروندبرغ خَلَفاً للبريطاني مارتن غريفيث، ترحيباً من حكومة صنعاء وحكومة الرئيس المنتهية ولايته، عبد ربه منصور هادي، على السواء، فضلاً عن كلّ من السعودية والكويت وسلطنة عمان. لكن رؤيته السابقة لحلّ الصراع في اليمن أثارت مخاوف حكومة هادي وحزب «الإصلاح»، والتي المح إليها رئيس الحزب، محمد البدومي، في تغريدة له في «تويتر»، لفت فيها إلى أنه «منذ أكثر من عشرة أعوام والمبعوثون الأمميون يتقاطرون على اليمن، من دون أن يبدأ أحدهم من حيث انتهى مَن سبقه (...) كلّهم يبدأون من نقطة الصفر (...)»، مُحدّثاً عن «هرولة ملفتة للنظر بهدف نقل الميليشيات الانقلابية من صفتها الحقيقية إلى شرعنتها»، أملاً «ألّا يبدأ (المبعوث الجديد) كما بدأوا».

وكان غروندبرغ، الذي يُعدّ صديقاً مقرّباً لوزيرة الخارجية السويدية، مارجو والستروم، التي نجحت في إيصاله إلى هذا المنصب، قد كشف، قبل طرح اسمه لخلافة غريفيث، رؤيته للحلّ في اليمن، وذلك في مؤتمر حواري عُقد في إسبانيا مطلع أيار الماضي. إذ دعا غروندبرغ، من موقعه كسفير للاتحاد الأوروبي آنذاك، إلى نسيان حيثيات عام 2015، في إشارة إلى القرار 2216 الذي أصدره مجلس الأمن تحت الفصل السابع، كما إلى تجاوز المرجعيّات الثلاث التي تتمسّك بها حكومة هادي ومن ورائها السعودية كإطار لأيّ تسوية سياسية. ورأى المبعوث الجديد، الذي يتمتّع بخبرة تزيد على 20 عاماً في الشؤون الدولية، بما فيها أكثر من 15 عاماً من العمل في حلّ النزاعات والتفاوض والوساطة، أنّ «الأمور على الأرض خلال سبع سنوات تغيّرت، ويجب أن يتمّ الأخذ بها في أيّ حوار قادم، حتى يمكن إحداث اختراق في مسار السلام»، وهو ما أثار حفيظة الرياض وحكومة هادي وحزب «الإصلاح»، الذي يُعدّ المسيطر الفعلي على الأرض في المحافظات الخارجة عن سيطرة صنعاء، باستخدام غطاء «الشرعية». من جهتها، استبقت الولايات المتحدة أوّل زيارة للمبعوث الجديد إلى اليمن، بتصريحات لوزارة خارجيّتها حاولت فيها توجيه مهمّة غروندبرغ مسبقاً، بما يدعم رؤية مبعوثها الخاص تيم ليندركينغ، والتي فشلت في فرضها على قيادة صنعاء. إذ قالت الخارجية، في بيان، أن ما سمّته «الإجماع الدولي حالياً يتمحور حول وقف هجوم الحوثيّين على مأرب».

> «أنصار الله»: تعيين مبعوث جديد لا يعني شيئاً ما لم يكن هناك إعلان صريح بوقف العدوان ورفع الحصار

مطالبةً غروندبرغ بـ«التركيز على المحادثات السياسية»، وصولاً إلى ما وصفته بـ«إغاثة الشعب اليمني».

أمّا صنعاء، فكانت قد طالبت، عبر بيان لـ«المجلس السياسي الأعلى» صادر الشهر الماضي، المبعوث الجديد، بعدم تكرار التجارب الفاشلة لسلفيه، داعيةً إيّاه إلى «القيام بدوره، وألّا يتحوّل إلى ناقل رسائل وينحاز إلى طرف العدوان تحت الضغوط الأميركية». من جانبها، شدّدت وزارة الخارجية في صنعاء، السبت، على ضرورة وضع ملفّي مطار صنعاء وميناء الحديدة على رأس أولويات غروندبرغ، لافتةً إلى أنّ «إنهاء العدوان ورفع الحصار قد يمهّدان للبدء بمفاوضات سلام لتحقيق تسوية سياسية شاملة». وردّاً على إعادة السعودية، لدى ترحيبها بغروندبرغ، الحديث عن المرجعيّات الثلاث كأساس لتحقيق السلام، دعا وزير خارجية صنعاء، هشام شرف، الرياض، إلى «عدم التسرّع في محاولة إظهار موقف القوة مع قرب بدء مهمّة المبعوث الجديد»، معتبراً أن تعي أن السلام في اليمن هو للشعب اليمني، وليس سلاماً تفرضه أو تشترطه السعودية لمصلحة مَن يدور في فلكها أملاً في استمرار لعب دور الوصاية والهيمنة». وفي الإتّجاه نفسه، شدّد الناطق باسم حركة «أنصار الله»، رئيس وفدها التفاوضي محمد عبد السلام، أمس، على أنّ «تعيين مبعوث جديد لا يعني شيئاً ما لم يكن هناك إعلانٌ صريحٌ بوقف العدوان ورفع الحصار، ولا جدوى من أيّ حوار قبل فتح المطارات والموانئ كأولويّة وحاجة وضرورة إنسانية»، مضيفاً أنّ «على دول العدوان أن تدرك ما سبّبه عدوانها وحصارها من معاناة ومن دمار، وأن تعي أنّ استمرار تعنّتها سيكلّفها أكثر وأكثر».

تركيا

«العقل الأعلى» يظهر مجدّداً: واشنطن متّهمة بالحرائق!

مع اتّساع نطاق الحرائق في تركيا، اتّسعت أيضاً رقعة الاتّهامات لتصل إلى الولايات المتحدة. ورئيسها جو بايدن «الذي يواصل الانقلاب» بطريقة أخرى. وفق ما رأى البعض. في مقابل ذلك، اعتبرت المعارضة أن السلطة تتهرّب من واقع ضعفها وتخبّطها إلى اتّهام أطراف أخرى و«عقل أعلى». بالوقوف وراء الحرائق

محمد نور الدين

تواجه تركيا المزيد من المصاعب، مع اتّساع دائرة الحرائق التي غطّت مساحات هائلة من وسطها وساحلها الجنوبي إلى المناطق الغربية على بحر إيجه، ولا سيما منتجعاتها السياحية. وكانت المفاجأة أن الطيران المخصّص لإطفاء الحرائق ظهر كلّه معطّلاً وغير صالح للقيام بمهمّاته، ما اضطرّ أنقرة إلى استئجار متأخّر لأربع طائرات من أوكرانيا، وواحدة من إسرائيل. وبالتزامن مع ذلك، اتّسع نطاق السجالات الحادّة والتي رافقها أيضاً ازدياد أعداد الإصابات بفيروس «كورونا»، إضافة إلى استمرار توجّه تركيا نحو إرسال قوّات إلى أفغانستان، في وقت تغرق فيه تلك البلاد في موجات اقتتال واسعة بين الحكومة وحركة «طالبان» التي تتقدّم وتحذّر كلّ الجنود الأجانب من البقاء، ومن بينهم الأتراك.

وأمام هذا العجز، كانت السلطة جاهزة، منذ اللحظة الأولى، لاتّهام «حزب العمّال الكردستاني» بجزء من الحرائق. لكن مع الوقت، راحت بوصلة الاتّهامات ترسو في مكان آخر، مضيفة متّهمين جدداً بالحرائق. إذ اعتبر الكاتب محمد متينير الذي يعدّ من الأسماء البارزة في «حزب العدالة والتنمية»، أن من يقف خلف الحرائق معروف، وقال في صحيفة «يني شفق» الموالية للحزب: «صحيح أن الحرائق تشتعل في كلّ العالم. لكن الحرائق التي طالت بلدنا، ولا سيما المناطق السياحية، هي نتاج عمل تخريبي... يجب أن نرى العقل الأعلى الذي يقف خلفها». وتابع متينير: «هذه الحرائق هي عبارة عن اعتداء إرهابي موجّه إلى صورة الاقتصاد التركي وحكومة (الرئيس رجب طيب) إردوغان. الهدف هو جعل الغضب يتقاطع مع أضرار كورونا، إلى سيناريو إسقاطه. وهذا يتطلّب خلق مناخ مؤاتٍ لذلك». وأضاف أن «من يظنّ أن سيناريو چو بايدن لإسقاط إردوغان قد طُوي، فهو واهم. الحريق مجرّد ذريعة. يوجد عقل أعلى وراء كلّ ذلك وتجربة جماعة فتح الله غولن موجودة». كما اعتبر أن «سيناريو الفوضى أمامنا وسيناريو (انتفاضة) غيزي أمامنا». ويذكّر مصطلح «عقل أعلى» بما كان يوجّهه إردوغان من اتّهامات لمن يقف وراء أيّ اضطرابات كانت تُدبّر ضدّه، من دون تحديد أصحاب «العقل الأعلى» هذا.

في المقابل، تضع المعارضة اللوم على السلطة، المتّهمة من قِبَلها بأنها عملت في السنوات الماضية على ضرب مؤسّسات الدولة وتفريغها من قدراتها. وفي هذا الإطار، قال محمد علي غولير في «جمهوريبيات» إنه «لو كانت الدولة قوية لصمدت أمام الحرائق وغير الحرائق، ولما كنّا سمعنا بوجود عقل أعلى وراء الكوارث». وراى غولير أن «خصخصة المؤسّسات، بل شخصنتها، كانت في أساس ضعف الدولة وعجزها عن مكافحة الحرائق»، مضيفاً أن «الإمبريالية عدوة الشعوب وتفعل كلّ شيء مضرّ، لكن لو أن الدولة كانت قوية لواجهت كلّ ذلك باقتدار. سلطة إردوغان قوّضت الدولة بمشاريع الخصخصة الهائلة». وأضاف: «كم يبدو ضحكاً منظر إردوغان يوزّع الشاي على السكّان في مناطق حرائق بدلاً من إرسال طائرات لإخمادها، في دعاية انتخابية مفضوحة». وخلُص الكاتب إلى أنه «كلّما تقلّصت حركة العقل والعلم، تكاثرت عمليات البحث عن العقل الأعلى».

في السياق نفسه، صبّ خبراء جام غضبهم على السياسات المتّبعة من قِبَل «حزب العدالة والتنمية» في مسالة تخصيص المؤسّسات العامّة. وراوا أنها تأتي في إطار تدمير المؤسّسات التي أسّسها أتاتورك، حيث يُراد للأتراك أن ينسوا عهداً كان في أساس نهضة تركيا الحديثة. وذكّر المؤرّخ حقي أوبار بأن «أتاتورك عمل كلّ ما بوسعه لكي يُماسِس الدولة. وقد بدأت عملية المأسسة منذ عهد التنظيمات عام 1839، لكنها بلغت ذروة اتّساعها معه. ومن هذه المؤسّسات، هيئة الطيران التركية، ومؤسّسة حفظ الصحة»، معتبراً أن العمل على تصفية هذه المؤسّسات وغيرها، هو جزء من خطّة تصفية الجمهورية التركية، أي تصفية الدولة التركية». وأضاف أوبار «إنّنا بعمليات الخصخصة هذه، إنّما نُخرّب الدولة التركية، ونضرب النموذج الذي عملت على أساسه. ولو كانت مؤسّسة حفظ الصحة ما زالت قائمة، لتجاوزنا بسهولة أزمة اللقاحات في مسألة كورونا، ولم نكن لنرتهن للخارج. ولو كانت هيئة الطيران، اليوم، على ما كان أتاتورك يريدها، لما عجزنا عن مواجهة الحرائق وانتظرنا طائرات إخماد من الخارج».

من جهته، رأى الخبير في الصحة، أحمد صالتيك، أن الدولة تتعرّض، منذ 19 عاماً، للتدمير المتواصل. وقال: «للأسف، فإن ما هو موجود في تركيا، اليوم، هو مشروع حزب العدالة والتنمية. وهو مشروع هدم الجمهورية التركية وتقسيمها وتجزئتها، والثار لاتفاقية سيفر ووضع معاهد لوزان في سلة القمامة». وأشار صالتيك إلى أن «مؤسّسة حفظ الصحة، مثلاً، تأسّست عام 1928، وقدّمت المساعدة حتى للصين، في زمن الكوليرا عام 1938. كما أمّنت اللقاحات للجيش الأميركي، خلال الحرب العالمية الثانية. ومنذ عام 1998، بدأ تدمير المؤسّسة وحجب المساعدات عنها، ومن ثمّ أغلقها حزب العدالة والتنمية بالكامل، عام 2011، وقال إن الدولة في حال الطوارئ تأتي باللقاحات من الخارج». وتابع أن «النتيجة كانت أنّ الدول الإمبريالية امّنت اللقاحات مضاعفة لسكّانها وتركت الآخرين بلا لقاح، ومنهم تركيا التي واجهت أزمة كبيرة بهذا الخصوص، بينما الدول المتحضّرة والمتطوّرة تمضي في طريقها عبر المؤسّسات».

> **بدأت الساحة السياسية تشهد استقالات لوزراء، أوّلهم وزير التربية، ضياء سلجوق**

أمّا المدير السابق لهيئة الطيران المدني التركي، الطيّار الجوّي المتقاعد إردوغان قره قوش، فلفت إلى أن «الديون أغرقت المؤسّسة بسبب الإدارة السيّئة وسياسة الديون، وانتهت المسألة إلى التخصيص». ووافق زعيم «حزب الشعب الجمهوري»، كمال كيليتشدار أوغلو، ما قال قره قوش، مُذكّراً بأن «هيئة الطيران التركي نالت قرضاً بقيمة 80 مليون دولار»، متسائلاً: «أين ذهبت هذه الأموال؟ ومن كان يراقب عمليات الإنفاق؟»، ليجيب: «توجد عملية سرقة وفساد كبيرة». وفي مسالة تقع في قلب أخطاء السلطة القائمة، أكّد كيليتشدار أوغلو أنه إذا تسلّم السلطة، سيعيد اللاجئين إلى سوريا، وسيغيّر سياسة تركيا الخارجية «180 درجة»، معلناً أنّ أول عمل سيقوم به هو إعادة فتح السفارة التركية في دمشق، واستئناف العلاقات الديبلوماسية.

بالتوازي مع ذلك، وبفعل حجم المشاكل الهائل الذي تواجهه تركيا، بدأت الساحة السياسية تشهد استقالات لوزراء، أوّلهم وزير التربية، ضياء سلجوق، الذي عُيّن مكانه مساعده، محمود أوزير. ويَتوقّع مراقبون استقالات أخرى لشخصيات من مَثل وزير الصحة، فخر الدين قوجا، ووزير الزراعة والغابات، بكر باق دميرلي. وربّما تأتي هذه الخطوات في سياق تنفيس الغضب والاحتقان في الشارع. ووفقاً لمصادر صحافية نقلاً عن قيادي سابق في «حزب العدالة والتنمية»، فإن وزراء الخارجية والداخلية والدفاع سيبقون، مع احتمال توزير تعيين حاقان فيدان رئيس الاستخبارات، كما صهر إردوغان، برات البيرق، بدلاً من الذين سيستقيلون.

ووسط هذا التوتّر الداخلي، أجرت شركة «أقصوي» للاستطلاع استقصاءً للرأي العام بشأن من سيربح لو أُجريت الانتخابات الآن. وجاءت النتيجة صادمة لـ«تحالف الجمهور»، أي لحزبَي «العدالة والتنمية» و«الحركة القومية»، إذ بعد توزيع أصوات المتردّدين، الذي قاربت نسبتهم 27 في المئة، نال «تحالف الجمهور» 40,3 في المئة، فيما نال «تحالف الأمة»، المؤلّف من «حزب الشعب الجمهوري» و«الحزب الجيد» 41,6 في المئة. أمّا على الصعيد الحزبي، فنال «حزب العدالة والتنمية» 32,2 في المئة، و«حزب الشعب الجمهوري» 27,7 في المئة، و«الحزب الجيد» 13,9 في المئة، و«حزب الحركة القومية» 8,1 في المئة، فيما حصد «حزب الشعوب الديموقراطي» الكردي عشرة في المئة. وحاز «حزب الحرية والتقدّم» برئاسة علي باباجان 2,8 في المئة، و«حزب المستقبل» برئاسة أحمد داود أوغلو 1,2 في المئة، و«حزب السعادة» الإسلامي 1,3 في المئة. وفي حال اتفاق المعارضة على مرشّح واحد، فإنه سينال أصوات «تحالف الأمة» و«الشعوب الديموقراطي» و«الحرية والتقدّم» و«المستقبل»، أي ما مجموعه 55,6 في المئة، وهذه نسبة عالية جداً.

صبّ خبراء جام غضبهم على السياسات المتّبعة من قبل «حزب العدالة والتنمية» (أ ف ب)

استراحة

كلمات متقاطعة 3806

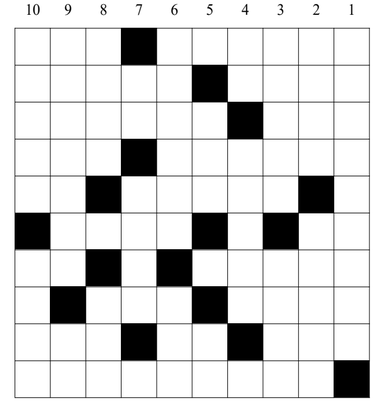

افقيا

1- مدينة إنكليزية – مملكة قديمة في الجزيرة العربية – 2- مدينة عراقية – عاصمتها هونولولو – 3- تسلية ولعب – أسطول ضخم أغرقته العواصف – 4- نحوي ولغوي مصري قديم – إثم وذنب – 5- حسن القد واعتداله – خاصته – 6- للإستدراك – عائلة شاعر أغنية مصري راحل – 7- مدينة في ليبيا – صوت الطفل إذا بكى – 8- إسم ملوك السويد والدانمارك – من الحبوب – 9- رفيق الفار جيري – سرب من الطيور – خصم لدود – 10- مدينة في بوليفيا

عمودياً

1- من الحلوى – 2- رجل دين – مؤلف معجم وناشر فرنسي راحل – 3- يغدر به وينكث بعهده – عاصمة البيرو – 4- عاصفة بحرية – عاصمة مملكة تايلند – 5- أجيب – خنزير بري – 6- سلطان ألف ليلة وليلة – صفح عنه – 7- والدة – جبّار – 8- أغنية لعبد الحليم حافظ – ثمن البضاعة – 9- مارشال إيطالي ورئيس الوزراء بعد سقوط موسوليني – نوتة موسيقية – 10- عودته من السفر – رجل هرم

حلول الشبكة السابقة

افقيا

1- حسين الجسمي – 2- سردينيا – نا – 3- نس – شحرور – 4- يقنات – هوغو – 5- رن – سرت – 6- بتك – سانيو – 7- اربزونا – تك – 8- اف – دربوا – 9- كز – يُسر – لبن – 10- شارل الحلو

عمودياً

1- حسني مبارك – 2- سرسق – تر – رش – 3- يد – تركيا – 4- نيشان – زفير – 5- انحت – سو – سل – 6- لير – ساندرا – 7- جاوه – نار – 8- روسي – بلح – 9- من – غرونوبل – 10- ياقوت – كانو

sudoku 3806

			4	5	8			
2	8	1		7		9		
				9		6	7	8
			1	6			2	
8	1						4	3
	7			4	3			
6	3	4						
		9				5	8	7
			9	1	2			

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3805

9	3	8	7	1	6	5	4	2
5	6	1	4	2	3	7	9	8
2	4	7	5	9	8	6	1	3
6	7	9	2	3	4	8	5	1
8	1	5	9	6	7	3	2	4
3	2	4	8	5	1	9	7	6
7	8	6	1	4	5	2	3	9
1	9	3	6	7	2	4	8	5
4	5	2	3	8	9	1	6	7

مشاهير 3806

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

ريّاع لبناني أولمبي (1950-2002) في رفع الأثقال. حصد على مدى ثلاثين عاماً كمّاً هائلاً من البطولات. نال الميدالية الذهبية عام 1979 في دورة البحر الأبيض المتوسط

3+9+7+2+1 = علامات الوجه ■ 5+6+7+4 = سفينة حربية سريعة ■ 8+10+11 = يلعن ويشتم

حل الشبكة الماضية: **هانديرا بيدي**

إعداد نعوم مسعود

تقرير

انقسام مكتوم في مجلس الدولة المصري

القاهرة ــ الأخبار

يشهد مجلس الدولة المصري غضباً مكتوماً بين 10 قضاة على الأقلّ، ممّن يشغلون منصب نائب رئيس المجلس، بعدما لم يصدّق الرئيس عبد الفتاح السيسي على تعيين أبنائهم ضمن دفعة التعيينات الجديدة الخاصة بخرّيجي عامَي 2016 و2017، والتي اعتُمدت بشكل رسمي الأسبوع الماضي ونشرتها الجريدة الرسمية. وجرى العُرف على قبول جميع أبناء نوّاب رئيس مجلس الدولة، الذين تنطبق عليهم الشروط، للعمل في المجلس، لكن هذه المرّة جرى التخلّي عن ذلك العرف بقرار رئاسي - مقابل تحويل المُبعَدين إلى هيئات قضائية أخرى -، فيما تضمّنت لائحة المقبولين اسم نجل وزير العدل، المستشار عمر مروان، فضلاً عن أسماء لأبناء مستشارين من جهات قضائية عديدة.

وبحسب مصدر مطّلع تحدّث إلى «الأخبار»، فإن استبعاد أبناء القضاة من التعيينات جاء على خلفية أحكام أو قرارات أو آراء صدرت عن آبائهم في الفترات الماضية، خاصة خلال الفترة الواقعة بين 2014 و2015. وأوضح المصدر أن المجلس بات منقسماً إلى فريقَين: الأوّل مؤيّد لقرارات الرئيس على «طول الخطّ»، والثاني ينتقد التدخّلات الرئاسية غير المباشرة في عمل المجلس، ويرغب في تقويضها. وأشار إلى أن كلّ فريقٍ لديه حساباته الخاصة، وأن الأمر لا يزال مكتوماً. ويأتي ذلك بعد فرْض السيسي مسألة تعيين المرأة في مجلس الدولة، والتي لم تكن محلّ ترحيب من شيوخ القضاة، فضلاً عن مخاوف من سعي الرئيس إلى المساواة بين الهيئات القضائية المختلفة، الأمر الذي يعني سحْب العديد من مزايا المجلس المالية والعينية.

وبحسب تقديرات المصدر نفسه، وهو نائب لرئيس مجلس الدولة، فإن نسبة الساخطين على السيسي تقارب 20%، وهي تمثّل القضاة المحسوبين على المستشار يحيي الدكروري، صاحب حُكم «مصريّة» جزيرتَي تيران وصنافير، بالإضافة إلى قضاة آخرين كانوا يأملون في ترأس المجلس بالأقدمية، لكن بعد تعديل القانون الخاص باختيار الرئيس لم يعُد لديهم هذا الأمل بسبب مواقفهم السابقة، خاصة وأن التحرّيات الأمنية عن القضاة تتضمّن سجلّ مواقفهم كاملاً، منذ تولّيهم مناصبهم وحتى الآن.

يُذكر أن الدفعة الجديدة من التعيينات في النيابة العامة ومجلس الدولة خُلت من القاضيات، لكون المُعيّنين حديثاً كانوا خاضوا اختبارات قبل قرار السيسي قبول تعيين المرأة في جميع الهيئات القضائية. على أنه في دفعة خرّيجي 2020 و2021، سيُسمَح بتقدّم الإناث إلى تلك الوظائف للمرّة الأولى.

وفيات

ذكرى

في الذكرى السنويّة الثانية لغياب **الأمينة هيام نصرالله محسن** تتمنّى عائلتها أن يظلّ الحبّ والصراع اللذان بهما أمضت نهج حياة

إشتراكات

إعلانات رسمية ومبوبة

وفيات

www.al-akhbar.com

الأخبار al-akhbar

هاتف 01-759500
واتساب 71-513571
فاكس 01-759597

إعلانات رسمية

إعلان
من أمانة السجل العقاري في جزين
طلبت لميا علي رمضان لمورثها محمد خليل برو شهادات قيد بدل ضائع للعقارات 33 – 40 – 66 – 141 – 523 – 529 – 704 – 736 – 1054 – 1411 – 1457 و1465 ريحان.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب مهدي كريت وكيل غيدا محمد عطاالله لمورثها محمد أحمد عطاالله سند بدل ضائع للعقار 175 برج رحال.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
حسين خليل

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب حسن دهيني لموكلته اميره عكوش سند بدل ضائع للعقار 817 الخرايب.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلبت زينه علي عزالدين لموكلها علي عبدالله عزالدين سند بدل ضائع للعقار 10/3148 العباسية.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
امين السجل العقاري
حسين خليل

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلبت مريم خليل حلال لمورثها نعمه محمد أحمد الزين سند بدل ضائع للعقار 758 شحور.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
حسين خليل

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب ياسر ابراهيم بصل لموكله مازن زهير كرجيه سند بدل ضائع للعقار B16/1047 الدكرمان.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلبت سلام سعيد وكيلة حيدر فواز بصفته مشتري سند بدل ضائع للعقار 143 غسانية بإسم غسان موسى فواز.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب هيثم معروف حبلي سند بدل ضائع للعقار 8/514 عبرا.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلانات رسمية

اعلام تبليغ

تدعو وزارة المالية – مديرية المالية العامة – مديرية الواردات – دائرة تحصيل بيروت المكلفين الواردة أسماؤهم في الجدول المرفق للحضور الى مركز الدائرة الكائن في بيروت – شارع بشارة الخوري – مبنى فيعاني – الطابق الثاني، لتبلغ البريد المذكور تجاه اسم كل منهم خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلام، وإلا يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد انتهاء مهلة المراجعة المشار اليها أعلاه، علماً أنه سيتم نشر هذا الإعلام على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية: http://www.finance.gov.lb

اسم المكلف	رقم البريد المضمون	رقم الانذار	رقم المكلف
الياس مخايل الاسمر	RT000168292LB	4991/ 2020	54545
INFO - SYS OFF SHORE SAL	RT000167164LB	1569/ 2020	3063613
فرن محمود ومحمد وجمال الدين توفيق حاسبيني	RT000168178LB	2154/ 2020	198711
نبيل هدى رمضان	RT000168180LB	2156/ 2020	200626
شركة سيمبيوز ش.م.م	RT000168187LB	2163/ 2020	202947
انطوان الياس فارس	RT000168194LB	2170/ 2020	212465
فضل حسن حمزه	RT000167391LB	1720/ 2020	926233
غسان ابراهيم احمد دبوبش	RT000167389LB	1718/ 2020	920668
ابراهيم عثمان منيمنة	RT000167388LB	1717/ 2020	909448
يحي حسين زلزلي	RT000167387LB	1716/ 2020	897454
شركة دمر للمقاولات الدولية ش.م.ل اوف شور	RT000167385LB	1714/ 2020	878163
الارم ش.م.م	RT000167379LB	1708/ 2020	855910
شركة تيليبكو لبنان ش.م.ل	RT000167378LB	1707/ 2020	853803
حنان عبد الحميد التقي	RT000170364LB	3845/ 2020	109390
اسامة مفيد الزعيم	RT000167207LB	1380/ 2020	192325
مؤسسة ليبان فور للصناعة والتجارة	RT000167209LB	1382/ 2020	193704
OCEANE S.A.R.Lاوسيان ش.م.م	RT000167192LB	1375/ 2020	190831
اينكا ش.م.م	RT000167193LB	1376/ 2020	190877
جان روبرتو زوفيكيان	RT000167031LB	1289/ 2020	181322
زاريه دردريان - ويندو اند وول	RT000167027LB	1285/ 2020	178397
مكشف للخدمات المحدودة - لبنان ش.م.ل	RT000167038LB	1320/ 2020	184877
ام.بي.فاشون (ليبانون) ش.م.م	RT000167227LB	1385/ 2020	221839
سميرة مصطفى المغربي	RT000170449LB	3972/ 2020	569090
شركة المقاولات والاعمال الهندسية ش.م.م	RT000166965LB	1321/ 2020	4565
عباس موسى محمد عاصي	RT000171533LB	4126/ 2020	1056710
ماجد علي بلوط	RT000171536LB	4127/ 2020	362283
ميديا برس ش.م.م	RT000166955LB.	1308/ 2020	4027
التعاونية الصحفية ش.م.ل	RT000166955LB	1307/ 2020	4011
الشركة الهندسية المتحدة ش.م.ل	RT00001666954LB	1304/ 2020	3998
فؤاد عبد الحسن بيطار	RT000171531LB	4124/ 2020	142275
شركة الرخام والمصبوبات الاسمنتية ش.م.ل	RT000166950LB	1300/ 2020	3587
X-PERTS Providers SAL	RT000166944LB	1294/ 2020	3341
شركة فينكس للتجارة الدولية ش.م.م	RT000168675LB	3071/ 2020	250842
شركة بلوط للتجارة العامة ش.م.م	RT000167012LB	1365/ 2020	5973
عماد سهيل زين	RT000169325LB	2973/ 2020	374331
VIA S.A.R.L	RT000169326LB	2974/ 2020	374495
حسان حسنين عبد الله	RT000169142LB	2951/ 2020	370826
سعيد سلمان غبريس	RT000169143LB	2953/ 2020	371372
علي احمد عباس	RT000171825LB	4220/ 2020	221144
حسين احمد عباس	RT000171820LB	4215/ 2020	135680
حسن احمد عباس	RT000171824LB	4219/ 2020	221139
سامي سعيد جعفر	RT000169146LB	2956/ 2020	371682
العيادات الاستشارية بيروت ش.م.ل	RT000167015LB	1367/ 2020	6115
زكية مصطفى محمد جعفر	RT000171720LB	4206/ 2020	1320668
وليد محمد عبد العزيز موصلي	RT000171694LB	4184/ 2020	206539
فاطمة محمود بكار	RT000171662LB	4178/ 2020	676750
داني محمد كمال عيتاني	RT000171728LB	4213/ 2020	1798008
هشام احمد شومان	RT000171489LB	4094/ 2020	2052053
هشام احمد شومان	RT000171541LB	4132/ 2020	3240151
محمد جمال محمد نعيم الذهبي	RT000171749LB	4214/ 2020	222642
مريم محمد ظاهر	RT000171523LB	4117/ 2020	1359396
(شركة مدنية)canadian high school	RT000169879LB	3588/ 2020	1875502
جستكات انترناشيونال ش م ل اوف شور	RT000169892LB	3591/ 2020	1883056
مالك يوسف قصقص	RT000169861LB	3546/ 2020	2023729
ابراهيم عبد الرحمن الحص	RT000171941LB	4252/ 2020	51273
بسام محمد الضاحي	RT000171957LB	4269/ 2020	1007106
زياد فيصل كريدلي	RT000171845LB	4239/ 2020	38130
ربيع فيصل كريدلي	RT000171842LB	4236/ 2020	1369226
غسان فيصل كريدلي	RT000171839LB	4233/ 2020	154960
غازي فيصل كريدلي	RT000171840LB	4234/ 2020	37946
سهام جميل الرواس	RT000171832LB	4228/ 2020	191420
(وليد محي الدين الفران (ورثة	RT000171950LB	4263/ 2020	204572
حسين عقيل شلهوب	RT000170543LB	3986/ 2020	1199830
سامية عفيف فاضل	RT000169410LB	3271/ 2020	584972
وليد محمد عبد العزيز موصلي	RT000169389LB	3259/ 2020	206539
علي ياسين موصللي	RT000169387LB	3257/ 2020	251239
عبد العزيز سليم موصللي	RT000169384LB	3254/ 2020	89900
محمد حسين درويش	RT000171947LB	4258/ 2020	551736
عبد الهادي حسن وهبي	RT000169450LB	3280/ 2020	1782386
عادل محمد ياسين	RT000171938LB	4244/ 2020	910334
رامي رفعت النمر	RT000169537LB	3342/ 2020	80485
دانية انيس ايوب	RT000169540LB	3343/ 2020	36990
زينب يوسف حمادي	RT000171958LB	4271/ 2020	85612
زينب عبد القادر غندور	RT000171977LB	4282/ 2020	573020
عمر محمد الوزان	RT000172381LB	4405/ 2020	393000
غادة يوسف عبد المولى الشعار	RT000171986LB	4290/ 2020	1353024
امين احمد الفيل	RT000171451LB	4059/ 2020	624459
نجاح احمد الفيل	RT000171450LB	4058/ 2020	624490
سميرة جميل علوان	RT000172990LB	4754/ 2020	1094568
مروان محمد الرخا	RT000172993LB	4758/ 2020	189955
محمود خالد المغربل	RT000172991LB	4755/ 2020	1094544
سميره محمد زكي نجا	RT000173004LB	4759/ 2020	636178
زياد جان عسيلي	RT000172914LB	4694/ 2020	1020735
محمد يوسف عز الدين	RT000172894LB	4687/ 2019	19037
خديجة محمد حسون	RT000172862LB	4669/ 2020	1415776
احمد محمد سليمان خليل	RT000172895LB	4688/ 2020	557794
فريال محي الدين حمود	RT000172474LB	4482/ 2020	1267558
ميري صديقة روفايل بوغوصيان	RT000172885LB	4679/ 2020	1093658
احمد ناصر محمد الريس	RT000172014LB	4316/ 2020	1947042
مصطفى محمد قاسم	RT000172502LB	4510/ 2020	837272
شفيق عبد الغني دبيبو	RT000172452LB	4467/ 2020	574604
ناديا صلاح الدين الترك	RT000172391LB	4412/ 2020	577904
حسيبة نجيب بسما	RT00045730LB	12399/ 2020	711418
هدى سعد الدين المصري	RT000172303LB	2020 /4336	2095449
ايمن عصام الداعوق	RT000172431LB	4447/ 2020	2702841
طلال سليمان بيضون	RT000166348LB	556/ 2020	624249
فهمي سليمان بيضون	RT000166333LB	541/ 2020	624234
احمد ماهر صلاح حمور	RT000173148LB	4833/ 2020	595870
عصام عبدالوهاب العقاد	RT000173150LB	4835/ 2020	595883
عبد المجيد صلاح حمور	RT000173147LB	4832/ 2020	604905
كمال عبد الرحمن طقوش	RT000173198LB	4875/ 2020	532892
امين عاطف عيتاني	RT000173210LB	4887/ 2020	60375
محمد فوزي طقوش	RT000173197LB	4874/ 2020	461072
منى فوزي طقوش	RT000173200LB	4877/ 2020	3005908
عفيفة محمد الحلبي	RT000173199LB	4876/ 2020	3005904
علي احمد عز الدين	RT000173167LB	4845/ 2020	919685
رجا عفيف ايليا ايليا	RT000173218LB	4893/ 2020	151102
فؤاد خليل خضري	RT000173229LB	4902/ 2020	637995
عماد مهدي حسن	RT000173063LB	4774/ 2020	501309
وائل حليم حبيبي	RT000172976LB	4747/ 2020	577922
سمر الياس سابا	RT000172971LB	4743/ 2020	227473
شركة ميد ايست تراند اند تكنولوجي عودة وعطوي وشريكيها	RT000172966LB	4738/ 2020	192638
وفاء عبد الرحمن عيتاني	RT000172951LB	4729/ 2020	664849
مصطفى محمد اللوند	RT000173204LB	4881/ 2020	609229
اسامه محمود غملوش	RT000173161LB	4840/ 2020	363457
ابراهيم فرج سمو	RT000173160LB	4839/ 2020	643805
شفيقة توفيق سليم يقظان	RT000173137LB	4822/ 2020	610087
منى معروف الخطيب	RT000173136LB	4821/ 2020	785446
احمد محي الدين الخطيب	RT000173134LB	4819/ 2020	624948
حسن قاسم شحادة	RT000173120LB	4799/ 2020	41655
زكريا محي الدين الخطيب	RT000173135LB	4820/ 2020	415839
الياس محمد دويك	RT000172912LB	4692/ 2020	483922
حسين رؤوف عطوي	RT000172962LB	4737/ 2020	192643
منى احمد الفيل	RT000171474LB	4080/ 2020	624510
خضر احمد الفيل	RT000171501LB	4105/ 2020	624465
مارينا انطوان صباغ	RT000173123LB	4802/ 2020	69926
عاطف سعيد عبلا	RT000173258LB	4928/ 2020	604950
لطيفة سعيد عبلا	RT000173256LB	4926/ 2020	604906
محمد زهير جميل الزرقوط	RT000173250LB	4920/ 2020	982053
ابراهيم فؤاد قليلات	RT000173055LB	4766/ 2020	152515
يحيى خضر فتاح احمد	RT000172978LB	4749/ 2020	38379
وليد فياض الاسعد	RT000173345LB	4968/ 2020	665805
نور الدين صلاح الكوش	RT000173344LB	4967/ 2020	69032
بلال مختار دعبول	RT000172917LB	4697/ 2020	1318723
وليد محمد دعبول	RT000172918LB	4698/ 2020	101321
خضر محمد العيتاني	RT000173342LB	4965/ 2020	430192
محمود محمد دعبول	RT000173098LB	4781/ 2020	101326
خالد بن عبد اللطيف احمد الفوزان	RT000173283LB	4950/ 2020	1909265
نزار ابراهيم بدران	RT000173343LB	4966/ 2020	49153
احمد داود المكاري	RT000173219LB	4894/ 2020	294918
جيزيل لويس الاشقر دياب	RT000173281LB	4948/ 2020	1403469
رغده احمد جراب	RT000173275LB	4944/ 2020	1232566
محمد صبحي احمد جراب	RT000173273LB	4942/ 2020	1232561
ميساء تميم الشيباني النحلاوي	RT000173272LB	4941/ 2020	1467465
ادولف جرجي نعمه	RT000173184LB	4861/ 2020	64903
مها خليل موسى	RT000172484LB	4491/ 2020	1617719
سعد الدين محمد علي الخيمي	RT000167563LB	1794/ 2020	93301
ابراهيم محمد علي الخيمي	RT000167562LB	1793/ 2020	93304
زينا ايلي باز	RT000173173LB	4850/ 2020	52230
جمانة سميح حتحوت	RT000173285LB	4952/ 2020	656761
محمد وائل سميح حتحوت	RT000173286LB	4953/ 2020	657032
ربيع خليل القيسي	RT000173176LB	4853/ 2020	58880
عين الحياة حبيب حمود	RT000173346LB	4969/ 2020	608225
مهى عبد العزيز صادق	RT000172927LB	4706/ 2020	562901
نورالهدى محمود العشي	RT000172929LB	4708/ 2020	574253
طه خالد العشي	RT000172930LB	4709/ 2020	578208
راغده يوسف باز	RT000172934LB	4713/ 2020	595708
زياد يوسف عون	RT000172935LB	4714/ 2020	600067
جورج بشارة شويري	RT000172938LB	4717/ 2020	607141
نبيل نظمي عنتباوي	RT000172468LB	4478/ 2020	682046
هنيدة علي عيسى	RT000172942LB	4721/ 2020	615426
محي الدين كمال عانوتي	RT000173118LB	4797/ 2020	684044
محمد محي الدين عانوتي	RT000173108LB	4787/ 2020	230470
سمير داود وهبي	RT000173648LB	4985/ 2020	401415
صباح يوسف الشدياق	RT000173116LB	4795/ 2020	591186
م.ج. شهاب انتربرايز كومباني	RT000173276LB	4945/ 2020	153927
نبيل فايز حاسبيني	RT000173247LB	4917/ 2020	252501
خالد فايز حاسبيني	RT000173248LB.	4918/ 2020	259387
فيصل عبد الفتاح الطقوش	RT000173262LB	4931/ 2020	1676159
رفيقة امين الفيل	RT000172953LB	4731/ 2020	624444
عزه يوسف شاتيلا	RT000171648LB	4158/ 2020	578823
محي الدين يوسف شاتيلا	RT000171640LB	4155/ 2020	578762
خالد يوسف شاتيلا	RT000171647LB	4164/ 2020	578835
ريما ابراهيم جديد خزامه	RT000171646LB	4163/ 2020	578821
اسماعيل محمد علوش	RT000168511LB	5605/ 2019	33087
مراد منير العريس	RT000168514LB	5602/ 2020	32775
وسام عبد الحسين الحاج	RT000168515LB	5601/ 2020	32630
عادل امين محمد رعد	RT000164512LB	84/ 2020	77801
نبيل انيس ميقاتي	RT000167477LB	1764/ 2020	3056265
عبد الرحمن انيس ميقاتي	RT000167476LB	1766/ 2020	2149014
محمد انيس ميقاتي	RT000167475LB	1768/ 2020	162485
فاطمه انيس ميقاتي	RT000167474LB	1769/ 2020	3152030
نبيله انيس ميقاتي	RT000167473LB	1771/ 2020	3152034
منى انيس ميقاتي	RT000167472LB	1770/ 2020	3152012
منيف حسن جشي	RT000173144LB	4830/ 2020	1176707
سناء احمد الفيل	RT000171503LB	4107/ 2020	624500
عبد الرحمن محمد الفيل	RT000171475LB	4082/ 2020	335389
ندى محمد الفيل	RT000171477LB	4084/ 2020	624598
يحيى محمد الفيل	RT000171493LB	4097/ 2020	410633
رويدا محمد الفيل	RT0000171502LB	4106/ 2020	624584
وداد امين الفيل	RT000171500LB	4101/ 2020	624450
خضر محمد الناطور	RT000172980LB	4751/ 2020	159278
حسين علي يتيم	RT000172947LB	4726/ 2020	32947
محمد بلال عبد الرحمن بيضون	RT000172486LB	4493/ 2020	630633
شركة فراس للتجارة ش م م	RT000172922LB	4701/ 2020	529086
عبد الرحمن حسن حمود	RT000173352LB	4975/ 2020	662544
سمير حسن حمود	RT000173350LB	4973/ 2020	378255
عماد حسن حمود	RT000173349LB	4972/ 2020	1448663
عمر حسن حمود	RT000173348LB	4971/ 2020	1448612
هند يوسف علي خانجي	RT000173347LB	4970/ 2020	614809
علي راشد دعبول	RT000173701LB	4/ 2021	55455
رواد علي دعبول	RT000173700LB	3/ 2021	624811
وائل علي دعبول	RT000173699LB	2/ 2021	624826
محمد علي دعبول	RT000173698LB	1/ 2021	613453
شركة غاتس ش م ل	RT000170083LB	3738/ 2020	2244935
انتغرايتد كومينيكايشن ش.م.ل	RT000169886LB	3567/ 2020	194761
عدنان يوسف السوقي	RT000169758LB	5560/ 2019	16522
انطوان جرجي العضيمي	RT000169756LB	5562/ 2019	18645
سميرة جورج يونس	RT000169755LB	5563/ 2019	19351
حاتم نجيب الجردي	RT000169753LB	5565/ 2019	20563
فيكتور انطوان جباره	RT000169752LB	5566/ 2019	20664
بول جان شربل	RT000169746LB	5572/ 2020	25152
انطوان ميشال فواز	RT000169744LB	5574/ 2020	27331
ابراهيم محي الدين الغزيري	RT000169743LB	5575/ 2020	27455
زاهر عبد اللطيف حيدر	RT000172418LB	4435/ 2020	237705
رامز سعد الدين صبره	RT000172417LB	4434/ 2020	493094
سناء محمد خشفي	RT000172416LB	4433/ 2020	1264251
محمود علي اسماعيل	RT000173726LB	15/ 2021	140343
خالد نسيب عبد الصمد	RT000168952LB	2901/ 2020	363887
بيلتك اوف شور ش.م.ل	RT000305301	6211/ 2019	305301
شركة دامور بيتش كلوب ش م ل	RT000170300LB	3735/ 2020	2429939
باراغون كاتيرينغ ش م ل	RT000170294LB	3728/ 2020	2409689
شركة ميغا سكراب ش م م	RT000170291LB	3725/ 2020	2402741
تبادل الإعلام الإجتماعي	RT000170279LB	3724/ 2020	2402520
داره غروب انترناسيونال ش م م	RT000170268LB	3723/ 2020	2397716
نبو افريقان انوفايشين كوربوريشن ش.م.ل اوف شور	RT000170265LB	3720/ 2020	2386694
مونتاج تي في برودكشن ش م م	RT000170159LB	3679/ 2020	2325863
بلومرنغز ش م م	RT000170136LB	3669/ 2020	2261888
نهاد توفيق رعد	RT000170104LB	3661/ 2020	2253406
فيرلت ش م ل	RT000170094LB	3655/ 2020	2253033
شركة ابو زينه اوف شور ش م ل	RT000170091LB	3654/ 2020	2251373
United Services المتحدة لمقدمي الخدمات ش.م.ل Providers s.a.l	RT000169893LB	3572/ 2020	197903
مؤسسة عون التجارية (محمد عون)	RT000169900LB	3577/ 2020	204017
كارول فريد عبود	RT000169901LB	3578/ 2020	204513
كريم انطوان الحكيم	RT000169905LB	3581/ 2020	222587
جان ابراهيم حرفوش	RT000169906LB	3582/ 2020	225834
سنترا ش.م.ل	RT000169885LB	3566/ 2020	193433
نبيل عبد اللطيف اللادقي	RT000173730LB	18/ 2021	145174
انطوني بطرس سعاده	RT000174177LB	2645/ 2020	1354785
ايلي انطون سعاده	RT000174159LB	2623/ 2020	1349908
فؤاد ابراهيم جمول	RT000174106LB	2582/ 2020	1323331
شركة تريلوغ غروب ش.م.م	RT000168606LB	1852/ 2020	95147

مدير الواردات
لؤي الحاج شحادة
التكليف 636

سينما

يكتبها شفيق طبارة

انفجار مرفأ بيروت بعدسة مخرجين لبنانيّين: الألم وحده لا يكفي!

في فيلم «تاريخ السينما» (1988) لجان لوك غودار، طرح المخرج الفرنسي سؤالاً لا جواب واضحاً عليه: «ما هي السينما؟». إشكالية تاريخية معاصرة تتفاوت الأجوبة عليها من شخص إلى آخر. لكن لا شك في أنّ السينما فنّ، ولا يمكن فصل تاريخ السينما عن التاريخ في السينما، فالفن السابع وسيلة للحفاظ على الذاكرة. لذا ينبغي لكل من يغوص فيه، أن يعي أهميّته ويتمتّع بالكفاءة لأنّ السينما تاريخ، وحياة، واستمرارية وحاجة أساسية. لعبت السينما دوراً حيوياً في الثورات والانتفاضات في حقب متعددة وبقاع مختلفة، وترافقت التغييرات الاجتماعية والسياسية على الأرض، مع تحوّلات وولادات شهدها الفن السابع في كل بلد، بل إنّه أحياناً هو الذي أشعل فتيل التغيير ورسم لهذه التحرّكات صورة المستقبل المأمول.

كانت أفلام روّاد «الموجة الفرنسية الجديدة» أمثال غودار، وفرنسوا تروفو، وجاك ريفيت، وإريك رومير، وكلود شابرول، وآنييس ڤاردا تهزّ فرنسا والعالم. كانت رائدةً في إحداث يقظة سينمائية واجتماعية وثقافية تزامناً مع الثورة الطلابية في الستينيات. في ألمانيا عام 1962، تبنّت مجموعة من المخرجين الشباب «بيان أوبرهاوزن» الذي وعد بسينما ألمانية جديدة. كان شعار البيان «السينما القديمة ماتت، مؤمنٌ بالسينما الجديدة». هذه الموجة سمّيت «السينما الألمانية الجديدة» سرعان ما تبعتها سلسلة أفلام جريئة للمخرجين الجدد أمثال أليكسندر كلوج، ورايнر ڤيرنر ڤاسبندر، ومارغريت ڤون تروتا وڤرنر هيرتزوغ. وفي بريطانيا، وقف مايك لي وكين لوتش من أجل دور أكبر للسينما الحرة. وفي 1959، أي قبل عشر سنوات من الاضطرابات الثقافية الجماهيرية، اختار المخرج تووني ريتشاردسون عنواناً لفيلمه الدرامي عن خيبة أمل الشباب هو «انظر إلى الوراء بغضب». في فلسطين بعد النّكبة، كانت السينما توازي البندقيّة ومن يحمل كاميرا ويوثّق، كمن يحمل السّلاح ويحارب. في اليابان في ستينيات القرن الماضي، قامت مجموعة من صنّاع الأفلام بإحياء السينما اليابانية، فظهرت «الموجة اليابانية الجديدة» في زمن التغيير والاضطراب الاجتماعي والثقافي. أشهر رموزها تاكاشي مانورا وماشاهيرو شينودا وسيجن سوزوكي وهيروشي تشيغاهارا. وفي رومانيا اليوم، جيل من المخرجين ينقّب في تاريخ البلاد المضطرب مثل كريستي بويو، ورادو جود، وكريستان مانغو. أما الفوضى التي أثارتها الأزمة المالية في اليونان عام 2009، فقد أدّت إلى ولادة موجة جديدة في السينما هي «الموجة اليونانية الغريبة» الغرائبية والسريالية التي يمثلها رائدها يورغوس لانثيموس. هؤلاء المخرجون والموجات الجديدة الذين ظهروا بعد الحرب العالمية الثانية، كانوا يعرفون تاريخهم وتاريخ الثقافة والفن في البلاد والتراكمات الفنية التي أتت قبلهم، ويعرفون تماماً موقعهم في هذا التاريخ الفني. كانوا يعرفون أهمية السينما والفن بشكل عام، لذلك كانت أفلامهم وموجاتهم ذات ثقلٍ ثقافي واجتماعي أسهم في إحداث تغييرات كبيرة في المجتمع نفسه.

بالعودة إلى حاضرنا ولبنان، لم تكن السينما يوماً أداةً أو وسيلةً أساسية، خصوصاً بعد الحرب الأهلية. خلال الحرب، لعبت السينما دوراً كبيراً، خصوصاً أنّها كانت تحدوها قضية وأحلام ومشاريع وطنية كبرى. آنذاك، كان مارون بغدادي وجوسلين صعب وغيرهما يؤمنون بدور السينما التي كانت وسيلة لنقل الواقع والتعبير عن أنفسهم وأسئلتهم ومخاوفهم. بمعنى آخر، كانت ضرورية لهم وللمجتمع ككل. بعد الحرب، فقدت السينما اللبنانية الكثير بسبب صنّاع الأفلام أنفسهم والمنتجين. اختلفت الرؤية تماماً وقزّم الفن السابع ليستحيل مجرد وسيلةٍ للترفيه مع استثناءات لا تتعدى أصابع اليدين. مع العلم بأنّ ذلك الزمن كان فرصةً ذهبية لإطلاق موجة سينمائية لبنانية تستنطق ماضي البلاد وتسأل وتحلّل وتبحث في ما حصل. ولكنّ السينما دُفنت تحت تراب التسويات والعفو العام وشعار «عفا الله عما مضى»، والجميع يريد البدء من جديد من دون حتى الرجوع إلى الوراء لفهم الحاضر.

واليوم في لبنان، يحصل الشيء نفسه: تحركات 17 تشرين وانفجار الرابع من آب والأزمة الاقتصادية والمالية واندثار نمط عيش كامل. كلها شرارة مهمة لإشعال موجة سينمائية. لكن للأسف، لم نرَ طوال تاريخنا الفني شخصية «وطنية» للسينما، وما نشهده مجرد محاولات فردية لا تعني شيئاً إذا لم تترافق مع عملية تراكم كمّي ونوعي. وهنا بيت القصيد: ما هي السينما بالنسبة إلى المخرجين وصنّاع الأفلام والمصورين وكتاب السيناريو والمنتجين اللبنانيين؟ لماذا نصنع سينما؟ ما هي حاجتنا إليها؟ هل لدينا شيء لنقوله؟ هل نصنع سينما فقط للذهاب إلى المهرجانات أم لأننا بحاجة إليها فردياً وجماعياً وثقافياً واجتماعياً وسياسياً؟

مناسبة الحديث أفلام أُنجزت بعد انفجار مرفأ بيروت في 4 آب (أغسطس) 2020، وقد طُرحت أخيراً على موقع «أفلامنا» في الذكرى الأولى على المأساة. أفلام بمثابة مساحة للكارثة وللتعبير. أفلام غب الطلب، لا تعني شيئاً على الرغم من جودة بعضها. لا يمكن أن نطلب من أيّ مخرجٍ أن يصنع فيلماً عن شيءٍ معينٍ فقط بسبب ذكرى هذا الحادث أو ذاك. نستعمل السينما في لبنان على أنّها شيء مادي لا يعني شيئاً، لا نمنحها مساحتها ولا دورها الثقافي والسياسي. أفلام اليوم تشبه كثيراً ما نشاهده على التلفزيون، معلّبة سهلة الهضم. السينما أداة تغيير، إمّا أن نحترمها ونعطيها مساحتها أو نتركها ولا ندّعي أنّنا نحبها. لا يمكن تأسيس صناعة سينمائية طالما أننا نتعامل مع السينما كما نتعامل معها اليوم. لا يمكن أن ننتج سينما بـ «المياعة» التي نراها في الأفلام. السينما لا تحتاج إلى مال، فصناعتها اليوم أسهل بكثير، والكاميرات في كل مكان وحتى بين أيدينا. فإما أن نحاول التغيير وطرح التساؤلات من خلالها وإما أن نتركها ولا نتعدّى عليها وندّعي حبّها وفهمها. سؤالٌ أخير بخصوص الأفلام القصيرة الخمسة التي نستعرضها هنا: هل يكفي أن نكون متألمين كي نصنع سينما أم يكون لدينا شيء نقوله عن هذا الألم (الصادق بالتأكيد)؟ جميل أن ندع السينما تعكس الألم، من دون أن نسمعه كموضوع إنشائي. وهذا ما يأخذنا إلى السرد (فويس أوفر) في الأفلام التي نتحدث عنها. فهناك راوٍ في كل هذه الأعمال، وهنا لبّ المشكلة. فـ «الفويس أوفر» من أصعب الأشياء، ويمكن القول بأنّ كريس ماركر هو تقريباً المخرج الوحيد الذي نجح في «الفويس أوفر» في جميع أفلامه. لعلّه ينبغي أن نعلم متى يبدأ السرد وفي أيّ لحظة ومشهد، ومتى علينا الصمت لندع الصورة تتكلم. فالسينما فن مرئي، والكلام الكثير يضعف الفيلم، ويكشف عن ضعف رؤية المخرج السينمائية.

أفلام «بيروت آب 2021»: متوافرة مجاناً على aflamuna.online **حتى 23 آب (أغسطس)**

«اعلان حرب» (6 د ـ 2021)

إيلي داغر

لا انفجار ولكنّنا نشعر به. لا ضحايا مضرّجة بالدماء، ولكن الجميع كالذبيحة. الحياة طبيعية، ولكن كل شيء متضعضع. سلام مهيمن، والكرب واضح. حياة طبيعية، ووجوه لا مبالية في وجه الموت. بيروت على ما يرام، ولكنها ليست بخير. في «اعلان حرب» لإيلي داغر، صباح وليل خانقان يرزحان فوق الصدور. وجوه خائفة. سكوت. ابتعد إيلي داغر عن الانفجار، عن الأهوال والحطام والدماء، هرب إلى الداخل. باطنه، وداخل كل شخص عايش 4 آب. صوّر بيروت في الصباح الباكر وقال: «كل يوم ببلش عادي، متلو متل غيرو (...) ونهاية كل يوم بترتاح انو اليوم انتهى». في «إعلان حرب»، بيروت واهلها موجودون في كل صورة ومشهد. «إعلان حرب» هو الحياة اليومية لبيروت. كعادته، صوّر إيلي داغر المدينة بالكثير من الميلانكوليا تماماً كفيلمه «البحر أمامكم» (2021). نرى بيروت في يوم واحد، من الصباح إلى المساء، وصوت إيلي داغر يخبرنا ويتحدث عن قصة شخصية جداً في الوهلة الأولى، ولكنها عامة جداً.

كأنه يتحدث عن شخص ما بالتحديد ولكنه في الوقت نفسه يتحدث عنا ومعنا كلنا. والأهم أنّه الوحيد الذي رأى المدينة وراقبها وتفحّصها وصوّرها كعادته في فيلميه السابقين «البحر أمامكم» و«موج 98».

«إعلان حرب» فيلم عن أرواح بيروت المعذبة التي تدور في دوامة من الغربة، والوحدة كأنها موتى، بينما لا تزال على قيد الحياة. أشخاص يتخبطون في الفشل، في اليأس، تتضاءل قيمة وجودهم ولكنهم يحاولون استرداد بعض من أنفسهم عبر بعضهم البعض.

أرواح راضية، تسأل لماذا وصلنا إلى هنا؟ تستغني عن الحياة ولكنها تتشبث ببيروت، تستسلم وتسلّم نفسها في أحضان المدينة. هذا عزاؤها الوحيد، حصادها الأوحد في دورة الحياة. هم وبيروت في مكان واحد، في مخاض واحد، اليد باليد في انتظار حميم ومحموم لملاك الموت. والسؤال دائماً «ليش زمطت وغيري لا؟».

«اضطراب» (6 د ـ 2021)

سارة قصقص

مضطرب فيلم سارة قصقص كعنوانه تماماً، مترنح في بعض الأوقات، ومفتعل في دقائقه الست. «اضطراب» فيلم مشوش، تجريبي، صوره فوق بعض والكلمات المسموعة كذلك. دخان احمر يملأ الشاشة، وصوت سارة تخبرنا كيف بدأ نهارها في 4 آب، بداية لا تعني شيئاً. تكمل الفيلم بصور من الانفجار وصوت الذين عاشوه وصوتها يتحدثون فوق بعضهم البعض، تسمعها كشظايا قصص لا يسعنا التركيز في أي منها.

تقسم سارة شاشتها، كما تقسم القصص. حاولت أن تقدم ست دقائق كأنها مصنوعة في نفس وقت الانفجار، ولكن انتهى بها الأمر بالابتعاد بعيداً بسبب كثرة المشاهد والأحاديث. مباشر جداً فيلم سارة، كأنه موضوع انشائي مدرسي عن الانفجار، غير مفهوم. حاولت خلق اللحظة نفسها وغرقت في اصواتها وصورها. زغللة الصورة، اتعبت بصرنا، كثرة الكلمات اتعبت سمعنا، حاولت كثيراً وابتعت عن البساطة، مما اعطى الفيلم الروح المصطنعة وغير الحقيقية، على الرغم من واقعية الحدث. في اللحظات الأخيرة من الفيلم، تحولت النغمة. عادت سارة إلى نفسها. اخبرتنا قصة شخصية جداً، باحت بما في صدرها، عادت إلى طفولتها وقارنت ندوبها بندوب بيروت، وجسدها بجسد المدينة... لتكون اللحظة الوحيدة الصادقة في الفيلم!

«ورشة» (6 د ـ 2021)

جان كلود بولس

فكرة فيلم جان كلود بولس «ورشة» عملية جداً. هذا فيلم شخصي يحكي عن انفجار 4 آب. وضع جان كلود بولي الكاميرا بطريقة تمنح المتفرّجين انطباعاً بأنهم يرون المشهد كشخصية في الفيلم، مما يخلق تأثيراً بأننا منغمسون في الحركة ونشارك مباشرة في الفيلم. كل شيء في الشر يط من وجهة نظر جان كلود، تكون معه في البيت ونمشي سوياً في شوارع مار مخايل مع كلبه. من بداية الفيلم إلى نهايته، نحن مع جان كلود نمشي معه ونسمع كلماته. يحدثنا عن الانفجار وإعادة الاعمار وعن بيروت.

«ورشة» غارق في الأنا. هو ليس فيلماً شخصياً بل هو الأنا الواضحة المتعجرفة. صوّر جان كلود نفسه، بيته، كلبه وتكلم عن نفسه وعن الجميع بطريقة المخاطب. على الرغم من تلقائية الصورة التي استعملها، إلا أنّها جاءت غير مرتبة، ولم تخدم الكاميرا الأسلوب الذي اعتمده في الفيلم. كل شيء لم يكن في مكانه، كالمدينة الذي يصوّرها ربما. أكبر فاجعة في الفيلم هي العجرفة التي تكلم بها جان كلود عن الجميع. سخر من فكرة إعادة الاعمار، حتى إنّه سمح لنفسه بأن يتكلم بلسان الجميع ويقول عن اللبنانيين جميعاً بأنهم تماسيح تتقبّل الذل. جان كلود هاجم شخصياً كل واحد منا في الفيلم، صوّر نفسه كأنه يفهم أكثر من الجميع. لذلك، فـ «ورشة» انقلب عليه، ليكون أجمل ما في الفيلم هو كلبه.

«مينارفا» (7 د ـ 2021)

لوسيان بورجيلي

قبل دقائق من انفجار مرفأ بيروت، تبعث مينارفا لابنها رسالة صوتية تقول له فيها إنها تشاهد دخاناً يتصاعد من مرفأ بيروت. بينما نسمع الرسالة كاملةً، يستحوذ المرفأ المدمر على الشاشة كلها. هكذا بدأ لوسيان بورجيلي («غداء العيد» (2017) – متوافر على نتفلكس) فيلمه «مينارفا». توفيت مينارفا، بعد ثمانية أيام من انفجار مرفأ بيروت، إثر تعرضها لإصابات بليغة. ومن يومها، يحاول ابنها جوزيف تسجيلها كضحية للانفجار، يحاول أن يضع والدته ضمن لوائح الشهداء، لئلا تُنسى. النظام «قتل» فينارفا مرتين: مرة في بيتها المحاذي لـ «البور»، ومرة بعد وفاتها بعدم الاعتراف بها. في فيلمه، يخبرنا المخرج اللبناني قصة جوزيف وميناروا والكثير من الأوراق والشهادات. منذ بداية الفيلم، تخبرنا عينا جوزيف بكل شيء، غضبه في سيارته بينما يبعثر الأوراق ويمسك هاتفه ويتحدث عبره سائلاً: «شو وراق جداد بدنا بعد هلق؟». يؤكد لنا أنه يعيش في العبث الذي يحكم كل شيء، في روتين لا معنى له، ويواجه بيروقراطية قمعية. هنا يتحول الواقع بالنسبة له إلى عالم سوريالي مجرد وخانق نفسياً، بينما تصبح محاولة الفهم محبطة تماماً.

كاميرا بورجيلي لا تفارق جوزيف. عندما يغيب وجهه، تكدّس الكاميرا الأوراق والشهادات التي يجمعها، بينما نسمع كلماته المليئة بالأسئلة. نتعرف إلى مينارفا عبر الصور والتواريخ. وفي مشهد واحد نراها على قيد الحياة، نشعر أننا نعرفها، تشبه أمهاتنا بضحكتها، بينما تحاول نشر الغسيل. قدم بورجيلي في «مينارفا» قصة قصيرة لم تنته، قصة لا نعرفها، شهدنا فصلاً من فصولها فقط. ابتعد عن الانفجار بطريقة مباشرة، وترك جوزيف يقصّ لنا حكايته ويعرّفنا على والدته، قصة لا نعرفها، قصة ذوي الضحايا الذين ما زالوا يعانون في أروقة مؤسسات الدولة وأوراقها وشهاداتها. دولة تطلب من جوزيف اثبات بأن والدته شهيدة!

مع تقدم الشريط، يتسلل الإحباط، تتراكم المعاناة، تتعب قلوبنا ونتوتر مع انتقال جوزيف من ورقة إلى ورقة بينما يصل دائماً إلى طريق مسدود. نترقب بفارغ الصبر تغيّر الأوضاع. ربما لم تتغير إلى الآن، وما زال جوزيف يحاول. نتركه بينما نقول إنه يجب أن يحدث شيء ما لكي يتحرر، وتتحرر معه نفس مينارفا.

«زهور زرقاء عديمة الرائحة تستيقظ قبل أوانها» (6 د ـ 2021)

بانوس ابراهاميان

بالنسبة إلى بانوس ابراهاميان، انفجار بيروت كان بمثابة يوم نهاية العالم. لا عزاء ولا مهرب، فقط مقاطع ومشاهد من بيروت، أو من أجزاء محددة فيها (نهر الكرنتينا الملوث، أسفل الجسور وابراجها...) ومع هذه المشاهد، صوت زهور حمود تخبرنا عن نهاية العالم، وكيف لنا أن نصنع فيلماً عنه. كلمات قليلة ومشاهد واصوات، وفلسفة عن الحياة والموت والانسان والطبيعة. بنغمة تاملية، قدم ابراهاميان فيلمه. نغمة تتماهى مع جو المشاهد والكلمات والاصوات وصمت، كأنه يودع الحياة بنهاية خالية من الاهوال والرعب. صنع ابراهاميان ديستوبيا، بيروت بالنسبة إليه المدينة الفاسدة، لا أحد يمكن النجاة منها إلا البرجوازيون الساكنون في ابراجها العالية. ما شهدناه وسمعناه في الفيلم، لا معنى له... 6 دقائق من لا شيء، فقط كلمات كبيرة مثل ديستوبيا، برجوازيون، نهاية العالم، من دون حتى شرح عن أي من خلفياتها. حشر جمل وكلمات رنانة ولكنها لا تعني شيئاً من دون السياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي. كان إبراهاميان، كتب نصاً ووضع عليه مشاهد وغلّفه بعنوان كبير فقط ليعطي فيلمه عمقاً غير موجود. «زهور ورقاء عديمة الرائحة تستيقظ قبل أوانها» فيلم مصطنع، بلاستيكي، مدّعٍ بعض الشيء ولكنه يبدأ وينتهي وهو في مكانه تماماً.

الأخبار
al-akhbar
الاثنين 9 آب 2021 العدد 4409

دلال عبد العزيز التحقت بحبيب العمر

القاهرة ـ **شيماء سليم**

ودعت القاهرة أمس دلال عبد العزيز التي ووريت الثرى في «مقابر الوفاء والأمل» (مدينة نصر) التي احتضنت أيضاً جثمان زوجها الممثل سمير غانم في أيار (مايو) الماضي. وكانت عبد العزيز قد انطفأت بعد رحلة علاج استمرّت أكثر من ثلاثة أشهر إثر إصابتها بفيروس كورونا، لتلحق بزوجها الذي استسلم للوباء قبل ثلاثة أشهر، من دون أن تعلم هي أنّه رحل. قبل 44 عاماً دخلت الصبية الجميلة دلال عبد العزيز (1960) عالم الفن. الطريق اختارته ابنة مدينة الزقايق عام 1977 لم يكن سهلاً بالنسبة إلى فتاة تنتمي إلى عائلة مقيّدة بعادات وتقاليد الفلاحين المصريين.

الطفلة التي عشقت التمثيل منذ نعومة أظافرها، بدأت ممارسة موهبتها من خلال النشاط المدرسي. بعدها، طلبت من أحد أقاربها الذي كان يعمل في مبنى التلفزيون أن يصطحبها معه لمشاهدة هذا الصرح. وهناك، التقت بالمخرج نور الدمرداش الذي أسند إليها دوراً في مسلسل «بنت الأيام» (1977). رفضت العائلة أن تكمل ابنتها السير على درب التمثيل من دون الحصول على شهادة البكالوريوس، وهي التي كانت على عتبة الالتحاق بكلية الزراعة في جامعة الزقازيق.

بعد التخرج، منحها الدمرداش دوراً في مسلسل «أصيلة» (1980)، الذي تعرّفت في كواليسه إلى الفنان جورج سيدهم الذي شاركت على يده في مسرحية «أهلاً يا دكتور» معه ومع سمير غانم.

لم تكن دلال تتميّز كثيراً عن بنات جيلها، إذ كانت تتمتّع بجمال هادئ خلافاً لليلى علوي أو ميرفت أمين، بينما لم تتمكّن من مضاهاة جرأة إلهام شاهين أو مديحة كامل، كما أنّها لم تقف أمام كاميرات كبار مخرجي السينما لتتعلّم منهم ويطوّرون أداءها ويصقلون موهبتها كما حدث مع يسرا أو نبيلة عبيد. أيضاً، لم ترتبط بمنتج يرفع من أسهمها ويجعلها نجمة مثل نادية الجندي. هكذا، سارت في المنطقة الوسطى التي تناسب تربيتها وشخصيتها. وعندما أحبّت سمير غانم وارتبطت به، كان طريقهما واحداً. فقد

توفيت الممثلة المصرية عن 61 عاماً بعد معاناة مع كورونا

شاركته في الحياة وفي الأعمال الفنية التي يقدّمها، حتى أنّها أبت أن تبقى على قيد الحياة بعد رحيله في أيار (مايو) الماضي.

بعد «أهلاً يا دكتور»، جاءت مرحلة انتشارها في الدراما التلفزيونية. شاركت في مسلسلات عدّة منها: «أبواب المدينة»، «أديب»، «عصفور في القفص» وغيرها. تزامناً، استمرّ نشاطها المسرحي في أعمال كـ «هالة حبيبتي»، «فارس وبني خيبان»، «أخويا هايص وأنا لايص»، «حب في التخشيبة» و«جوازة طلياني»...

على الشاشة الكبيرة، شاركت في عشرات الأفلام، كانت غالبيتها مع سمير غانم (في مرحلة أفلام المقاولات)، بين عامي 1980 و1994، قدّمت أكثر من 100 عمل سينمائي وتلفزيوني ومسرحي، تنوّعت بين الكوميديا والتراجيديا والرومانسية والاستعراض وحتى الأكشن. لكنّ التحوّل الحقيقي في مشوارها الفني جاء في 1994 من خلال دور مهمّ في مسلسل «لا» ليحيى العلمي عن قصة مصطفى أمين، حيث جسّدت شخصية «سلوى وهبي».

ومنذ رمضان 1994، بدأت عبد العزيز تأخذ منحى مختلفاً على صعيد الاختيارات التي راحت تُثبت في كلّ منها حجم قدراتها، حتى أعيد اكتشاف موهبتها وهي تقترب من سن الأربعين.

بعد «لا»، واصلت دلال العمل مع الممثل يحيى الفخراني، فحقّقا ثنائياً لافتاً من خلال «علي بابا والأربعين حرامي»، «للعدالة وجوه كثيرة» و«إبن الأرندلي»، وفي فيلم «مبروك وبلبل»، وفي مسرحية «جوازة طلياني».

في الألفية الجديدة، جذبت الأنظار في إنتاجات عدّة، نذكر منها: «حديث الصباح والمساء»، «الناس في كفر عسكر»، «دوران شبرا»، «الهروب»، «سابع جار» وأخيراً «ملوك الجدعنة» في رمضان 2021.

سينمائياً، ولأنّها كانت امرأة تشبه كل أمهات مصر، فقد اختارها النجوم الشباب لتؤدّي دور الأم في أفلامهم (العالمي، آسف على الإزعاج، سمير وشهير وبهير، لا تراجع ولا استسلام، قلب أمه...). وقبلها، اختارها الزعيم عادل إمام للوقوف أمامه في «النوم في العسل».

كما رفيق عمرها سمير غانم، لم تتردّد دلال عبد العزيز في مساندة ابنتيهما دنيا (36 عاماً) وإيمي (34 عاماً) في حياتهما المهنية، وإن كان ظهورها محصوراً في مشاهد قليلة أو كضيفة شرف.

دلال التي لم يخبرها أحد بأنّ حبيبها رحل عن عالمنا، استسلمت أخيراً لمضاعفات فيروس كورونا وأصرّت على اللحاق به وهي في الـ 61 من العمر... كيف لا؟ وهي التي قال لها سمير غانم يوماً: «ده إنتي أجمل حاجة حصلتلي في الحياة»!

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

ذاك الغد

نعم، أعرف:

غداً، ذات غدٍ ما، سينتهي «ما نحن

فيه».

لكنْ أعرفُ أيضاً:

في غدٍ يليهِ، سيأتي «ما نحنُ فيهِ» آخَر.

وأيضاً أعرف:

في يومِ الغدِ الذي يَلي يومَ الغدِ الذي

يَليه

سيأتي ما هو أشدُّ هولاً وسوءاً.

:

مِن حسنِ حظّنا، نحن الذين نذرفُ

أرواحنا الآن،

أننا لن نكونَ شهوداً.

ساندي شمعون... في «غابة» الشيخ إمام

في 21 آب (أغسطس) المقبل، تضرب ساندي شمعون (1987 ـ الصورة) موعداً جديداً مع الجمهور في «مترو المدينة» (الحمرا ـ بيروت)، حيث تؤدّي مختارات من ريبرتوار الشيخ إمام (1918 ـ 1995) ضمن حفلة تحمل اسم «غابة». تستوحي السهرة المرتقبة اسمها من أغنية «هم هم» التي كتبها أحمد فؤاد نجم. وفيها، تجدّد الفنانة اللبنانية الشابة الموعد مع محبّي «حنجرة اليسار المصري»، بمرافقة فرقة موسيقية مصغّرة مؤلّفة من العازفين: سماح بو المنى (أكورديون)، فرح قدّور (بزق) وأحمد الخطيب (إيقاع).

أمسية «غابة: ساندي شمعون تغنّي الشيخ إمام»: السبت 21 آب ـ الساعة التاسعة والنصف مساءً ـ «مترو المدينة» (الحمرا ـ بيروت). للاستعلام: 76/309363

الفن مرآة لعمارة المدينة

ضمن سلسلة «عن العمارة والفنون» التي انطلقت الأسبوع الماضي، تقيم «عمارة من أجل الإنسان» الجلسة الثانية في 14 آب (أغسطس) الحالي، عبر منصة «زوم»، بالاشتراك مع الإختصاصي في مجال الغرافيكس، المصري عبد العزيز الجندي (1968 ـ الصورة). تحمل الجلسة عنوان «عمارة المدينة في الفن التشكيلي»، يستعرض فيها الجندي بعض الرسّامين والمصوّرين الذين تناولوا عمارة المدن في أعمالهم، قبل أن يتطرّق إلى مراحل تطوّر تناول العمارة التاريخية والشعبية والريفية في أعماله الفنية الخاصة. علماً بأنّ السلسلة الثلاثية تهدف إلى مناقشة مواضيع مرتبطة بالعمارة: سردياتها المتعددة المتشابكة مع فنون ومجالات متباينة.

«عمارة المدينة في الفن التشكيلي»: السبت 14 آب ـ الساعة التاسعة بتوقيت بيروت ـ منصة «زوم».

«واجهات» تروي الفاجعة

طوال شهر آب (أغسطس) الحالي، سيكون مشروع «واجهات» الفني متاحاً للعموم على واجهة مبنى بولس فياض مقابل مرفأ بيروت. في تفجير الرابع من آب 2020، طال الدمار هذا المبنى. وبعد مرور عام، وعدم تلقيه أي مساعدة أو اهتمام رسمي، يريد القائمون عليه التعبير بـ «كرامة وقوة عن السخط والغضب وقلة الفهم والحزن والتضامن مع جميع ضحايا هذه المأساة، والمطالبة بالمساءلة». هكذا، تعاونت عائلة بولس فياض مع صاحبة غاليري «جانين ربيز» نادين بكداش لإطلاق المشروع الذي خصّص الواجهات الثلاث الكبيرة للمبنى المطلّة على المرفأ بلوحات عمودية ضخمة تحمل توقيع 15 فناناً وفنانة من لبنانيّين وعرب مقيمين في لبنان. من خلال هذه الأعمال، يعبّر الفنانون عن أنفسهم ويربطون مشاعرهم بطريقتهم الخاصة. الأعمال معلّقة على نوافذ 70 شركة لم تتوقف أبداً عن العمل في المبنى، على الرغم من الدمار وأعمال إعادة الإعمار. يهدف «واجهات» إلى أن يكون «تعبيراً عن إحياء ذكرى جماعيّة وحميمة لهذه الكارثة التي دمّرت الأرواح والعائلات والأحياء والمدينة بأكملها، وبلداً برمّته». الفنانون المشاركون هم: سامي الكور، علي علوش، يوسف عون، داليا بعاصيري، ليليا بن بلايد، راشد ودواليا بحصلي، إيلي برغلي، فادي الشمعة، عماد فخري، أحمد غدار، جوزيف حرب، ليلى جبر جريديني، سمعان خوام وهنيبعل سروجي.

* «واجهات»: طوال شهر آب ـ مبنى بولس فياض (مقابل مرفأ بيروت).

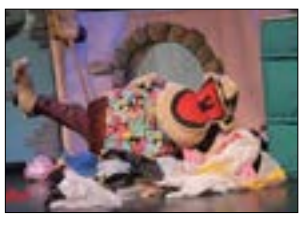

أيّها الصغار... «كفرمنخار» تنتظركم

28 عاماً مرّت على ولادة مسرحية الدمى «شو صار بكفرمنخار؟» (1993)، ولا يزال العمل يستحوذ على اهتمام شرائح عمرية صغيرة (بين 3 و10 سنوات)، وتصلح قصته لكل مكان وزمان. يوم الخميس المقبل، ستعرض المسرحية (قصة وإخراج: كريم دكروب ـ 50 دقيقة)، على خشبة «دوار الشمس». العمل الذي يتكئ إلى تحريك الدمى والموسيقى (موسيقى أحمد قعبور ـ توزيع موسيقي: هاني سبليني)، يسرد قصة قرية «كفرمنخار»، العائمة بالتلوث والأوساخ، ويرفض أهلها تنظيفها. وحين تختفي أنوفهم في النهر، يقرّرون عندها، مرغمين، تنظيف مدينتهم، فتُعاد إليهم أنوفهم، بعد مفاوضات معها.

*«شو صار بكفرمنخار؟»: الخميس 12 آب (أغسطس) الحالي ـ س: 17:00 ـ مسرح «دوار الشمس» (الطيونة). للاستعلام: 71/997959

الإثنين 9 آب 2021 العدد 160
Lundi 9 Août 2021 no160

الأخبار

رأس المال

في العدد

03-02
مجلس الخدمة المدنية يقترح أربعة بدائل من تصحيح الأجور

04
محمد وهبة
هل تغيّرت موازين القوى؟

04
تصحيح الأجور بين الأمس واليوم

05
علي الزين
كفى تنكيلاً بالنقل المشترك

06
حسين سمّور
استثمارات رياضية بلا مردود

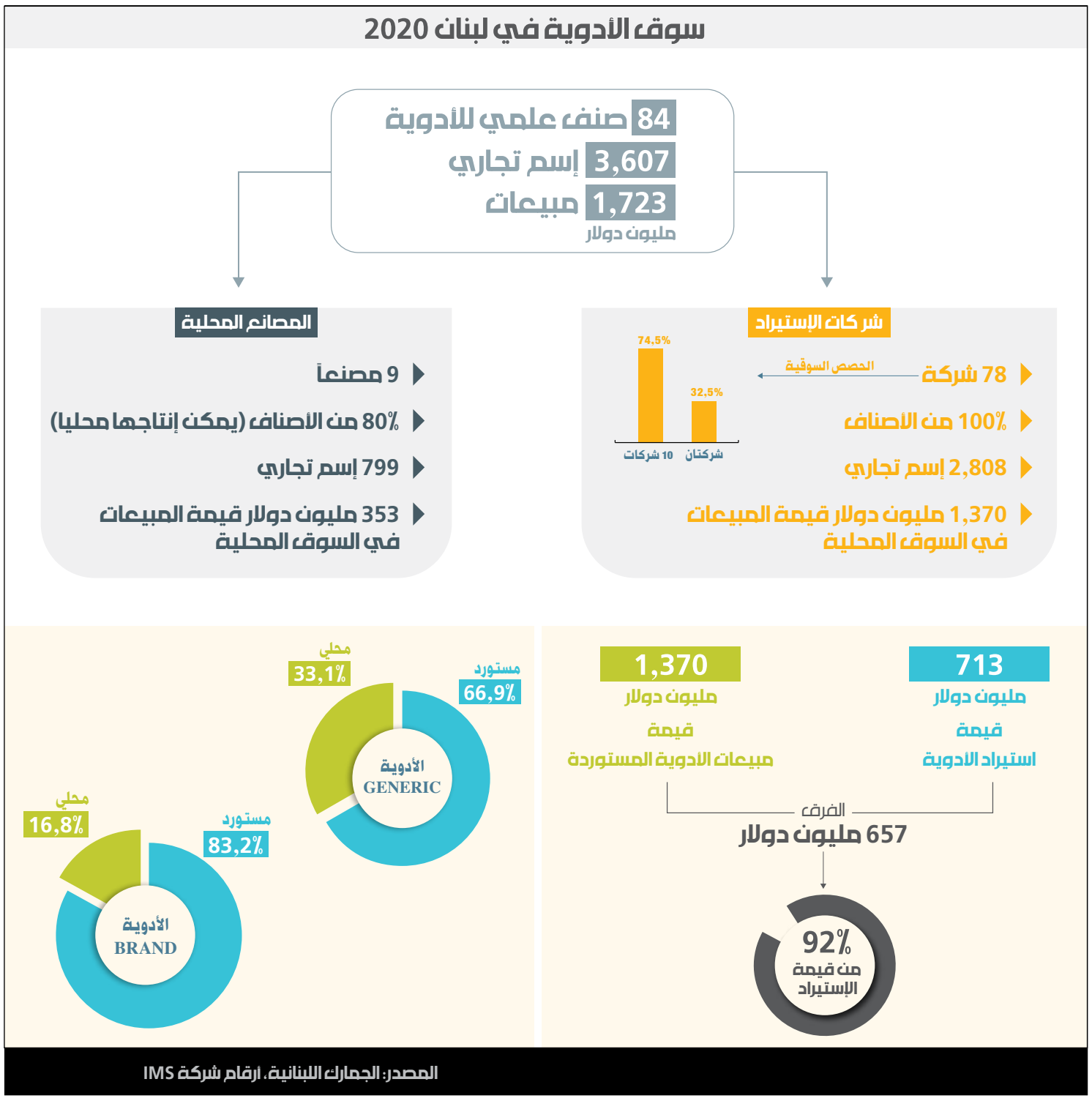

حان الوقت لدعم صناعة الدواء المحلية

حتى 15 تموز 2021 كانت قيمة فواتير الأدوية المدعومة التي لم يسدّدها مصرف لبنان لمستحقّيها، تبلغ 990 مليون دولار، أي أكثر من مجمل استيراد الأدوية في 2020 والبالغ 713 مليون دولار. رغم ذلك، اتّفق حاكم مصرف لبنان رياض سلامة مع وزير الصحة حمد حسن، على أن يتم تخصيص الأدوية بنحو 40 مليون دولار شهرياً، على أن يبقى قسم من الأدوية مباعاً على أساس سعر صرف بقيمة 1520 ليرة، ويتم تحويل نحو 1500 دواء على أساس سعر صرف 12000 ليرة. وبحسب المعلومات فإنّ هذا التمويل متوافر لغاية نهاية أيلول وبعدها سيوقف مصرف لبنان تمويل استيراد الأدوية (المحروقات أيضاً) بشكل كامل، أي أن يتم تحرير أسعارها بحسب سعر الصرف في السوق الحرّة.

وبالتزامن مع خطوة رفع الأسعار الداخلية لاستيراد الدواء، والتي تمهّد للتحرير الكامل، اتّخذ حسن قرارات تتعلق بخفض نسب الأرباح التجارية للصيادلة والمستوردين. لكن ما حصل لاحقاً، هو أن كارتيل الدواء بكل مستوياته رفض الانصياع لقرارات الوزير. المستوردون أوقفوا تسليم الأدوية للصيدليات، بينما هذه الأخيرة أضربت عن العمل اعتراضاً على خفض نسب أرباحها المتأتية من الجعالة المفروضة لحسابها عن مبيع كل دواء. وقيل يومها إن القرار الذي اتّخذ بشأن الاستيراد الطارئ للأدوية، هو الذي فتح الباب أمام «ثورة» المستوردين والصيادلة دفاعاً عن وجود الكارتيل الذي وفّر لهم في السابق، وما زال، الكثير من الأرباح. فالاستيراد الطارئ يسمح باستيراد الأدوية خارج لوائح الاحتكار التي يحملها المستوردون في جيوبهم.

على أرض الواقع، خضع وزير الصحة لضغط الكارتيل وتراجع سريعاً عن قرارات خفض جعالات الصيادلة، وما زال يمحّص في لائحة الأدوية التي تم تسعيرها على أساس سعر صرف يبلغ 12000 ليرة لكل دولار. رغم ذلك لم يعمد المستوردون إلى تزويد الصيدليات بالأدوية. فعلى ما يبدو أن الكارتيل يظنّ أنه أقوى من أي وقت مضى لأنه قادر ليس فقط على تقنين تسليم الدواء في السوق، بل قطعه نهائياً عنها، أي أنه قادر على ابتزاز قوى السلطة وتذكيرها بأنهم شركاء معاً في صناعة هذا الكارتيل وتعزيز قوّته وأرباحه.

المشكلة أن وزير الصحّة حمد حسن تحديداً، لا يدرك أن تحطيم الكارتيل غير ممكن من دون بديل. سلامة لديه معرفة بهذا المجال كونه يمارس احتكار الدولار لتنظيم العمل المصرفي، لكن خياراته بديهية وحاسمة منذ فترة طويلة. فهو يقف أيديولوجياً في كفّة أصحاب الرساميل وشركائهم في السياسة، وهذا يعني قطعاً أنه لا يمكن دعم البديل حتى لا تنهار أي قطعة من المنظومة. هذا بالتحديد ما يجب أن تنضح به قناعة حسن: دعم الصناعة المحلية. فالمعطيات الإحصائية تشير إلى أن مصانع الدواء المحليّة يمكنها أن تغطّي نحو 68% من الأصناف العلمية الواردة في لائحة الـ1500 دواء المسعّرة على أساس 12000 ليرة لكل دولار. وبالتالي فإنه لا بدّ من توجيه الدعم لهذه المصانع لإنتاج هذه الأدوية، لما في ذلك من منافع مباشرة لتوفير الدواء، والحيلولة من دون انقطاعه مجدداً، ومنافع اقتصادية على المدى الأطول تتعلّق بخلق فرص العمل وتوسيع القدرات الإنتاجية للمصانع وإمكانية التصدير...

المفارقة أن المستوردين يرفضون القبول بلائحة الـ1500 دواء، لأن دولارها غير كافٍ لتغطية أرباحهم (!) هم وقحون وجشعون إلى هذه الدرجة. ومثلهم الطبقة السياسية تتصرّف بنفس مستوى الوقاحة والجشع. أليس مصرف لبنان من يموّل بالدولارات سواء كان سعر الدولار ليرة واحدة أو 12000 ليرة أو 25000 ليرة؟ المشكلة أنهم لا يريدون كسر الكارتيل ولا التخلّي عن احتكاره للسوق. فتح السوق على خيارات جديدة والانتقاص من سيطرتهم عليها، سيؤدّي تالياً إلى تقليص أرباحهم وقضمها.

سوق الأدوية لا يجب أن تكون بأي شكل من الأشكال حكراً عل المستوردين. أصلاً يجب أن يكون حصول لبنان على حاجته من الأدوية خارج أي سوق بمعناها الرأسمالي. يجب أن يكون هناك سياسة عامة لتوجيه المصانع ودعمها في مقابل إنتاج الأدوية التي يحتاجها لبنان. هذه هي المهمة التي كان يفترض بالدولة كلّها أن تقوم بها. كان يفترض ألا ينفق مصرف لبنان أكثر من 700 مليون دولار على استيراد الأدوية في 2020، وألا يكون دعم كل المصانع في لبنان بما فيهم مصانع الدواء بمبلغ 100 مليون دولار فقط. استيراد الدواء الذي موّله مصرف لبنان ولّد أرباحاً لأعضاء الكارتيل من مستوردين وصيادلة ومكاتب علمية وسواهم بقيمة تصل إلى 590 مليون دولار، أي ما يوازي 92% من قيمة الاستيراد. بحسب أرقام الجمارك، استورد لبنان أدوية بقيمة 713 مليون دولار في عام 2020، بينما تشير أرقام مبيعات الدواء الصادرة عن شركة IMS إلى أن مبيعات الأدوية في لبنان بلغت 1,37 مليار دولار في عام 2020.

في الواقع، ثمة إمكانية لتعزيز صناعة الأدوية في لبنان، لكن الأمر مرتبط بمدى رغبة الدولة في إعادة توجيه الدعم نحو هذه الصناعة ربطاً بالحاجات الصحية، وربطاً برغبتها في تقليص الأعباء عن ميزان المدفوعات، لا بل المساعدة على تحسينه من خلال تصدير الأدوية إلى العراق وسواها من الدول.

«زيادة أجور القطاع العام متعذّرة»

أربعة اقتراحات بديلة من مجلس الخدمة المدنية

هل يمكن زيادة أجور العاملين في القطاع العام؟ مجلس الخدمة المدنية يرى أن الأمر متعذّر راهناً. ما البديل؟ يقترح المجلس أربعة بدائل: إفادة العاملين في القطاع العام من البطاقة التمويلية، خفض كلفة الانتقال من وإلى مركز العمل، الحفاظ على التقديمات الصحية والاجتماعية وتعزيزها قدر الإمكان، إعادة اعتماد العشرين عاماً من الخدمة الفعلية كحدّ أدنى لاستحقاق المعاش التقاعدي.

مقترحات كهذه، تأتي لأن العودة إلى الوضع السيئ هي الخيار الوحيد المتاح في مواجهة الأسوأ، أي البحث عن الحلول البديلة بدلاً من الحلول الجذريّة. فالعودة إلى الفساد والنهب يوم كان سعر الدولار بقيمة 1500 ليرة، هو أفضل من فوضى الانهيار التي قد تشتدّ قتامة. العودة إلى ترف استهلاك الدواء والمحروقات، والاعتماد جزئياً على مولّدات الأحياء لإنتاج الكهرباء... وكل ما يصنّف من مسببات الانهيار، تحوّل إلى «حلم» بفعل توزيع الخسائر اللاعادل واللاهادف. فإلى جانب تضخّم الأسعار لم تعد السلع متوافرة: طوابير للحصول على البنزين، انقطاع في مادة المازوت، إنتاج الكهرباء في أسوأ حالته لدى مؤسّسة كهرباء لبنان ولدى مولدات الأحياء، الأدوية مقطوعة، الرعاية الاستشفائية مُكلفة وبات مشكوكاً بجودتها، العنف الاجتماعي والسياسي يتصاعد.

دوناً عن كل هذه الموجبات، اختار مجلس الخدمة المدنية التذرّع بعجز الخزينة لتبرير موقفه ضدّ تصحيح أجور العاملين في القطاع العام واقتراح أربعة بدائل لتوسيع متممات الأجر وتقليص الأكلاف المترتبة عليه، ثم استعادة بعضاً مما يسمّيه «الولاء الوظيفي». هو يحاول الموازنة بين «عجز الخزينة» الذي يقع بيد السلطة، وبين «الانتماء الوظيفي» الذي يتضاءل أمام اعتراضات آلاف العاملين في القطاع العام. ففي مقابل انهيار القدرة الشرائية ومفاعيل الانهيار القاسية اقتصادياً واجتماعياً، يمكن تقديم تصحيح ما في التقديمات بعدما بات الدخل المتأتي من العمل في القطاع العام، والذي كان هدفاً بذاته في السنوات الماضية لأنه كان ينطوي على تقديمات سخية، لم يعد اليوم كافياً لتغطية حاجات أسر العاملين في هذا القطاع.

للمجلس دوافع خفية تكمن في معرفته بتفشّي رغبة الهروب من الوظيفة العامة. حالياً، هناك منحى هروب متسارع في الوظائف الأمنية والعسكرية، وهو أمر قد يمتدّ نحو القطاع الإداري الذي ما زال يصيغ موقفه بالامتناع عن العمل. لو أتيح لموظفي القطاع العام إنهاء خدماتهم وعقودهم، لكانت هناك آلاف الطلبات المكدسة أمام مجلس الخدمة. يمكن الاستدلال على حقيقة ما يحصل في الإدارة العامة، بما ورد في تقرير مجلس الخدمة لتبرير توسيع متممات الأجر. فهو قال عن ربط بين «تحفيز» العاملين في القطاع العام وبين «الاستمرار في العمل والإنتاج». ما لا يقوله المجلس أن ولاء العاملين في القطاع العام لوظيفتهم لم يعد متوافراً كما كان في السابق، وأنه إذا كان الأمر سابقاً مشوباً بالفساد، فإن ما يحصل اليوم سيعمّق هذه الهوّة ويطيح بما تبقى من المؤسسات المتهالكة أصلاً.

> **مقترحات مجلس الخدمة المدنية مبنية على انتصار النظام بعد انهياره**

أياً يكن الحال، يمكن تصنيف مقترحات المجلس بأنها محاولة ناقصة لأنها لا تدفع نحو تعديل بعض المسارات الضرورية في صلب النظام، بل هي مبنية على انتصار النظام بعد انهياره! انتصار لفكرة تجارة السيارات على مفهوم النقل المشترك، وانتصار لدكاكين الصناديق الضامنة على التغطية الصحية الشاملة، وانتصار لمنطق الزبائنية على منطق الدولة الراعية. ربما يمكن الاستفادة من هذه المقترحات لإثارة النقاش في مسألة تصحيح الأجور. هي مجرّد معضلة إضافية في سياق مسار خصصته قوى السلطة بقيادة حاكم مصرف لبنان لإطفاء الخسائر وتذويبها بتضخّم الأسعار. استمرار هذا المسار بات يهدّد وجود هذه القوى، لهذا قد نشهد بعض الهدوء على الطريق نحو جهنّم.

مقترحات مجلس الخدمة كانت موجّهة من رئيسة مجلس الخدمة المدنية نسرين مشموشي لرئيس الحكومة المستقيلة حسان دياب. سنعرض أهم ما ورد في هذه المقترحات الأربعة، علماً بأن بعضها كان محور نقاش في اجتماعات عقدت في وزارة المال بحضور ديوان المحاسبة والتفتيش المركزي أيضاً.

الإفادة من البطاقة التمويلية

ستشمل البطاقة التمويلية نحو 750 ألف عائلة لبنانية. أما العاملون في القطاع العام فقد أصبحوا من الفئة الأكثر حاجة للاستفادة منها بعدما خسروا خلال أقل من سنتين 90 في المئة من قيمة مداخيلهم الشهرية وتدهورت قدراتهم الشرائية إلى مستويات غير مسبوقة. الراتب أو التعويض الشهري لهذه الفئة لم يعد كافياً لسدّ أبسط احتياجاتهم الأساسية، بينما غالبية الشركات والمؤسسات الخاصة عمدت إلى تصحيح أجور إجرائها.

سيكون عدد العاملين في القطاع العام الذي يفترض إفادتهم من هذه البطاقة أقل من عدد العاملين في القطاع العام، إذ إن الأسرة الواحدة قد تضمّ شخصين من العاملين في القطاع العام وستخصص لها بطاقة واحدة، أما التمويل فهو يأتي ضمن الآليات والأسس نفسها التي يقوم عليها تمويل البطاقة لمجمل المواطنين وفقاً لتوجهات وسياسة الحكومة في هذا المجال.

يمكن وضع ضوابط لحصول العاملين في القطاع العام على البطاقة التمويلية، وفي هذا السياق نقترح الآتي:

1. تحديد الأسرة للعاملين في القطاع العام ممن يسكنون في مسكن واحد وترتبط بينهم ربطة زواج.

2 - استفادة جميع العاملين في القطاع العام من البطاقة التمويلية عندما يكون دخل الأسرة الشهري أقل من 22 ضعف الحد الأدنى للأجور (14,850,000 ل.ل) أو 24 ضعف الحد الأدنى للأجور (16,200,000 ل.ل).

3 - تقديم طلب الاستفادة من البطاقة التمويلية إلى الإدارة التي ينتمي إليها الموظف العمومي وفق نظام ممكن يربط بالجهة التي ستتولى إدارة نظام تمكين المواطنين من الحصول على البطاقة، على أن يقدّم الطلب أحد العاملين في القطاع العام المنتمين إلى الأسرة الواحدة.

4 - استفادة المتقاعدين أو الذين أُنهيت خدماتهم في القطاع العام من البطاقة التمويلية كسائر المواطنين إذا توافرت فيهم الشروط العامة الموضوعة للاستفادة من البطاقة.

46923
هو العدد الإجمالي للعاملين في الإدارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات الخاضعة لصلاحيات مجلس الخدمة المدنية، والهيئة التعليمية

خفض كلفة الانتقال من وإلى مركز العمل

من الواضح أن التوجه إلى رفع الدعم عن المحروقات كلياً أو جزئياً، سيكبّد الموظف العمومي نفقات لا قدرة له على تحمّلها للانتقال من وإلى مركز عمله، لا سيما عندما يكون سكنه بعيداً من مركز عمله. حالياً تبلغ قيمة بدل النقل المؤقت عن كل يوم حضور فعلي نحو 8,000 ليرة فقط. وفي ظل غياب سياسة نقل عام رسمي حالياً، وعدم وضع منظومة متكاملة لتأمين خدمات النقل المشترك على الأراضي اللبناني بكلفة معقولة، وعدم وجود وسائل نقل عام يستفيد منها المواطنون، لا بد من وضع خطة شاملة لتفعيل قطاع النقل العام على مستوى الوطن وتنظيم هذا المرفق الحيوي ذي التأثير المباشر على مختلف القطاعات الاقتصادية والخدماتية. علماً بأنه توجد العديد من الخطط والدراسات الموضوعة بهذا الشأن منها مع منظّمات وجهات دولية لم يبتّ بها. ففي 2019/7/9 صدر القانون رقم 135 ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 2019/7/11 (عدد 34)، وبموجبه أعطيت الموافقة على إبرام اتفاقية القرض والاتفاقية التنفيذية لمشروع النقل العام لمنطقة بيروت الكبرى الموقعين بين الجمهورية اللبنانية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير. وقد وافق البنك الدولي على إقراض الدولة اللبنانية بموجب المهل والشروط المنصوص عليها في الاتفاقية قرضاً ميسراً بقيمة 295 مليون دولار للمساعدة في تمويل المشروع. من أهداف المشروع اقتناء وتشغيل أسطول من حافلات النقل العام على أساس تكنولوجيا البطاقة الذكية ونظام تحديد الموقع ونظام التحكم عن بعد من خلال شراكة بين القطاعين العام والخاص (يفترض الانتهاء من المشروع في شهر كانون الأول من العام 2023).

لكن في سبيل إيجاد حلول ملائمة وسريعة لتخفيف الأكلاف التي يتكبدها العاملون في القطاع العام عند انتقالهم من وإلى مركز عملهم، ومع الإبقاء على اعتماد نظام المداورة في العمل بنسبة حضور لا يقل عن 50 في المئة نعرض مجموعة اقتراحات للنظر في إمكانية اعتماد إحداها أو أكثر:

1 - زيادة بدل النقل المؤقّت عن كل يوم حضور فعلي والمحدّد بموجب المرسوم رقم 538 تاريخ 2008/10/14 بمبلغ 8000 ل.ل. بحيث يصبح 25,000 ل.ل آخذين في الاعتبار ما أعلنه مصرف لبنان بتاريخ 2021/6/28 لجهة بيع الدولار الأميركي للمصالح التي تقوم بفتح اعتمادات لاستيراد المحروقات كافة والتي تكون قد استحصلت بشأنها على موافقة مسبقة على سعر 3900 ل.ل من جهة، وزيادة سعر مادة البنزين من جهة أخرى.

> **تمكين كل موظف عمومي من عدد محدّد من ليترات البنزين شهرياً بموجب بطاقة لتعبئة الوقود مجاناً**

2 - احتساب بدل النقل المؤقت اليومي على أساس المسافة التي يقطعها الموظف ذهاباً وإياباً من وإلى مكان عمله على أساس الكيلومتر، وأن يحدّد بدل الكيلومتر الواحد بمبلغ يتراوح بين 300 ل.ل و500 ل.ل على ألا يقل الحد الأدنى لبدل النقل اليومي عن 25,000 ل.ل ولا يزيد على 50,000 ل.ل مهما كانت المسافة المقطوعة.

إن هذا الطرح هو الأكثر عدالة، وبرأيي التفاوت في الأكلاف تبعاً للمسافة المقطوعة للحضور إلى مركز العمل، إلا أنه يتطلب تدقيقاً ومتابعة للتثبت من مكان الإقامة.

3 - تمكين كل موظف عمومي من عدد محدّد من ليترات البنزين شهرياً بموجب بطاقة لتعبئة الوقود مجاناً، فيخصص له نصف صفيحة عن كل يوم حضور فعلي أي نحو 11 صفيحة شهرياً في ظل حضور كامل (22 يوم عمل)، وعلى أن يتم تحديد الآلية المناسبة لهذا الطرح من قبل كل من وزارتي الطاقة والمياه والمالية، ويؤمّن للموظف العمومي كمية الليترات المصروفة تبعاً لحضوره اليومي خلال الشهر السابق عبر تطبيق الأسس عينها المعتمد لتأدية بدل النقل الشهري المؤقت في الإدارة التي ينتمي إليها الموظف العمومي وفق نظام ممكن يربط بالجهة التي ستتولى إدارة نظام تمكين المواطنين من الحصول على البطاقة، على أن يقدّم الطلب أحد العاملين في القطاع العام المنتمين إلى الأسرة الواحدة.

4 - تعاقد الدولة مع محطات المحروقات لتأمين كميات من البنزين للعاملين في القطاع العام أسوة بما يحصل مع الجيش وسائر القوى العسكرية وفق آلية يتم التوافق عليها بين وزارة الطاقة والمياه ووزارة المالية وتحدد كلفتها، وتخصص كمية محددة من ليترات البنزين إلى كل موظف عمومي بموجب بطاقات لهذه الغاية.

5 - تأمين وسائل نقل للعاملين في القطاع من خلال تحديد مسارات رئيسية تربط العاصمة بالمدن الرئيسية في الأقضية والمحافظات وبين المحافظات والأقضية بالتعاون مع البلديات التي يمكنها تخصيص محطات وقوف وتسهيلات لوجستية، تأخذ في الاعتبار مواقع المؤسسات الحكومية ومتطلبات المرافق العامة وذلك من خلال آليات أو مركبات يمكن تمويل جزء من كلفة شرائها من واردات تنتج من بيع الآليات والمركبات الحكومية المستهلكة وغير القابلة للسير والتي لا تكبد الخزينة العامة أكلافها تفوق قيمتها أو من خلال هبات كما يحصل مع أسلاك أخرى.

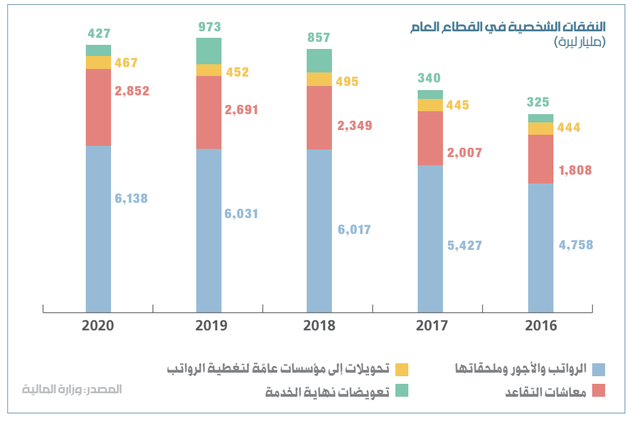

المصدر: وزارة المالية

تقديمات صحية واجتماعية

يتبيّن من القوانين الصادر رقم 46 تاريخ 20217/8/21 ورقم 79 تاريخ 2018/4/18 ورقم 144 تاريخ 2019/7/31، أن نيّة المشترع اتجهت لوضع نظام موحّد للتقديمات الاجتماعية وإعادة النظر بسياسة الدعم في مختلف القطاعات.

لكن هناك جهات ومراجع مختلفة تتولى الحماية الاجتماعية والرعاية الصحية ولكل منها تقديمات وخدمات ومنافع للعاملين في القطاع العام المنتسبين إليها، ومنها: وزارة الصحة العامة، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، صندوق تعاضد القضاة، تعاونية موظفي الدولة، صندوق تعاضد أفراد الهيئة التعليمية في الجامعة اللبنانية، المراجع المختصة لدى القوى العسكرية والأمنية، وغيرها من الجهات الضامنة والمؤسسات العامة والمصالح المستقلة والمجالس والهيئات التي تتولى إفادة العاملين لديها ومن موازنتها الخاصة من فرق التقديمات المؤمّنة من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ومن تقديمات غير مؤمنة. بالإضافة إلى ذلك، إن بعض هذه الجهات تمنح العاملين لديها امتيازات في المنافع والخدمات، كما أن التغطية ونسبة الاستفادة من المنافع والتقديمات يختلفان عن الجهات الضامنة.

في الواقع، إن أحكام المادة السابعة من الدستور، تنصّ على أن كل اللبنانيين سواء لدى القانون وأنهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية ويتحملون الفرائض والواجبات العامة من دون فرق بينهم. وبما أن وضع نظام موحّد للتقديمات الاجتماعية وأنواع المنافع والخدمات التي تخضع للتغطية التي يستفيد منها العاملون في القطاع العام، يسهم في تحقيق المساواة بين المواطنين الذين يخضعون للأعباء ذاتها، وفي تحسين الأوضاع الاجتماعية وتأمين الرعاية الصحية لجميع فئات المجتمع، لا سيما لفئات لم تكن مشمولة بالتغطية، مقابل تحديد معدلات الاشتراكات والمساهمات المتوجبة تبعاً للفئات. وهذا ما يشكّل انعكاساً لدور الدولة الرعائي وتكريساً لحق المواطن بتأمين بيئة اجتماعية وصحية لائقة.

أما إقرار النظام الموحّد، فهو يتطلب أن تضع كل جهة ضامنة على حدة بياناً يتضمن التقديمات الاجتماعية والخدمات والمنافع التي تغطيها وقيمة هذه التغطية أو نسبتها وأكلافها الناتجة من التغطية، ومقارنتها مع وارداتها والنسبة المئوية التي تشكلها من نفقاتها السنوية، إضافة إلى إجراء دراسة مقارنة بين المبالغ المدفوعة والجدوى الاقتصادية أو الاجتماعية الناتجة من التقديمات وفق ما يرد في المادة 33 من القانون رقم 2017/46. كذلك، يتطلب الموضوع دراسة التعريفات وإعادة تحديدها بالتعاون مع وزارة الصحة العامة وسائر الجهات الضامنة ونقابة الأطباء، والنظر في توحيد العقود مع المستشفيات واعتماد نظام البطاقة الصحية التي تتيح لحاملها الدخول إلى المستشفيات والمراكز الصحية المعتمدة والاستفادة ضمن حدود التغطية والنسبة التي يتيحها نظام الجهة المنتسب إليها. كما أنه يقتضي وضع نظام للرقابة الإدارية والفنية على الجهات الضامنة لضبط الاستفادة ضمن حدود الأنظمة التي ترعاها. (سبق لمجلس الخدمة المدنية أن أبدى ما تقدم بكتابه رقم 2018/1358 - 905 الموجّه إلى رئاسة مجلس الوزراء بتاريخ 2021/3/30).

> **من المفيد النظر في إمكانية تأمين موارد تسهّل على الموظفين استخدامها عند الدخول إلى الطوارئ أو المستشفى لتغطية ثمن الأدوية والفحوصات المخبرية**

لكن يجب تخفيف أعباء الأزمة الصحية عن كاهل العاملين في القطاع العام في هذه الظروف الصعبة والاستثنائية والحفاظ على التقديمات الصحية وتعزيزها قدر الإمكان وإشعارهم بالأمان الصحي والاجتماعي أصبح حاجة ضرورية وملحة، لا سيما في ظل واقع المؤسسات الاستشفائية والصحية في لبنان من جهة، وواقع الجهات الضامنة الرسمية من جهة أخرى الذي تأثر بالأزمة الاقتصادية والمالية.

وبما أن العاملين في القطاع العام الخاضعين لصلاحية مجلس الخدمة المدنية يستفيدون بشكل أساسي من تقديمات تعاونية موظفي الدولة والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، بينما تحصل حالياً مناقشات لتحسين التقديمات والتخفيف من كلفة الاستشفاء، إلا أنه ولكل غاية مفيدة وفي سبيل تعزيز وضع الموظف العمومي لناحية التقديمات الصحية والاجتماعية فإنه من المفيد النظر في إمكانية تأمين موارد لاعتماد بطاقة صحية من قبل تعاونية موظفي الدولة ومن قبل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تسهّل على المنتسبين استخدامها عند الدخول إلى الطوارئ أو إلى المستشفى ولتغطية ثمن الأدوية أو الفحوصات المخبرية وصور الأشعة ضمن آليات وضوابط تضعها الجهة الضامنة.

العاملون في المؤسسات العامة الخاضعة لصلاحية مجلس الخدمة المدنية

موظف	متعاقد	أجير
2055	494	90

يعمل في مؤسسة كهرباء لبنان 1056 شخصاً بصفة يد عاملة داعمة (غب الطلب) وفق ما أفاد به مدير عام المؤسسة

20 عاماً خدمة لاستحقاق المعاش التقاعدي

تحدّد المادة 90 من القانون رقم 144 تاريخ 2019/7/31 (الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام 2019) عدد سنوات الخدمة الفعلية التي تتيح الحق بالتقاعد بالنسبة للأسلاك الإدارية على أنه 25 عاماً بدلاً من 20 عاماً مع مراعاة الأحكام الخاصة بالمرأة وبموظفي الفئة الثالثة وما فوق الذين دخلوا الوظيفة العامة في سنّ لا تسمح لهم بالاستمرار بالخدمة مدة 25 سنة، الأمر الذي ينطوي على تعديل للمدة الدنيا لاستحقاق المعاش التقاعدي للموظفين في الملاك الإدارية العام بحيث أصبحت 24 سنة بعدما كانت 20 سنة.

وبما أن المادة 90 أوجدت تمايزاً بين الموظف الإداري والموظفين المنتمين إلى الأسلاك الأخرى (القضائي والتعليم الجامعي)، إذ بقيت المدّة الدنيا لاستحقاق المعاش التقاعدي من دون تعديل في بعض هذه الأسلاك وجرى خفضها إلى 15 سنة لأفراد الهيئة التعليمية في التعليم الجامعي. وبما أن النتائج المرتبة على إنهاء خدمة الموظفين العاملين في الإدارات العامة لجهة إفادتهم من معاش تقاعدي أو تعويض صرف لم تعد مكلفة على الخزينة العامة في ظل تدهور قيمة العملة اللبنانية... لذا، نرى إلغاء أحكام المادة 90 من القانون رقم 2019/144 لجهة المدة الدنيا لاستحقاق المعاش التقاعدي ليعاد العمل بال 20 سنة. هذا الإجراء سيتيح للموظفين الراغبين أو الذين تفرض عليهم ظروفهم بممارسة حقهم في طلب إنهاء خدمتهم من دون أن تتكبّد الخزينة العامة نفقات طائلة كون عدد الموظفين الذين تتراوح سنوات خدمتهم ما بين 20 و25 سنة لن يكون كبيراً، هذا فضلاً عن أن احتساب المعاش التقاعدي يتم على أساس 40 سنة خدمة فعلية وبنسبة 85 في المئة من الراتب الأساسي وبالتالي فإن قيمة المعاش التقاعدي لمن ستنهي خدمته على أساس الـ 20 سنة سيكون أقل من نصف راتبه الحالي.

العاملون في البلديات الخاضعة لصلاحية مجلس الخدمة المدنية

موظف	متعاقد	أجير
403	116	526

العاملون في الإدارات العامة

موظف	متعاقد	أجير
8063	2740	824

العاملون في الهيئة التعليمية

	موظف	متعاقد
تعليم أساسي	11324	9332
تعليم ثانوي	7023	1751
إجرائي		1126
المجموع	18347	12209
المجموع العام للهيئة التعليمية		30556

مصدر الجداول والأرقام: مجلس الخدمة المدنية

«تصحيح الأجور مقابل زيادة الضرائب»

هل تغيّرت موازين القوى؟

محمد وهبة

منذ مطلع عام 2019 ولغاية نهاية حزيران 2021، أي خلال سنتين ونصف، تضخّمت الأسعار 280% بحسب الأرقام الصادرة عن إدارة الإحصاء المركزي. وفي هذه الفترة أيضاً، تضخّمت أسعار الغذاء بنسبة 980%، والألبسة والأحذية بنسبة 1327%، والأثاث والصيانة المنزلية 1457%... رغم هذه التورمات الهائلة، ليس هناك، حتى الآن، أي إشارة بعد في اتجاه تصحيح الأجور. السبب يكمن في أن آليات التصحيح معطّلة بسبب هيمنة قوى السلطة عليها. وهذه السلطة لم تظهر يوماً أنها ستنحاز إلى جانب الشرائح الأكثر هشاشة في المجتمع أو حتى الذين يعدّون متوسطي الدخل وتفضّلهم على أصحاب الرساميل، لذا فإنّ تعطيل آليات التصحيح هو الحلّ الأمثل لها لتجنّب الخوض في معركة توازنات بين مستقبلها السياسي الذي قد يكون خاضعاً لمطالب شعبية بتصحيح الأجور، وبين انخراطها في شراكة تاريخية مع أصحاب الرساميل. المشكلة لا تكمن هنا بالذات، بل في أن القوى المحرّكة أو الدافعة نحو هذا التصحيح هي ساكتة عن هذا الحق مثلها مثل سائر الشياطين. فإذا كان لدى السلطة مبرراً يتعلق بشراكتها وتواطئها التاريخي مع أصحاب الرساميل، فإن باقي هيئات المجتمع غائبة تماماً عن المشهد. طبعاً ليس الحديث هنا عن الاتحاد العمالي العام لأنه أحد أبرز أوجه تواطؤ السلطة مع أصحاب الرساميل، ولا في أي جهة تذعي التمثيل النقابي في القطاع العام باعتبارها وجهاً جديداً لهذا التواطؤ، بل عن باقي الهيئات التي تشكّلت بعد 17 تشرين 2019.

موقف السلطة إلى جانب الشريحة الأعلى من الهرم، يفسّر سلوك الإدارات المعيّنة. فحتى الآن لم يُدعى إلى انعقاد لجنة المؤشر في وزارة العمل، وحتى الآن لم تبادر إدارة الإحصاء المركزي إلى تعديل ميزانية الأسرة التي يُحتسب على أساسها مؤشر الأسعار القياسية. فالأسر التي كانت تنفق ربع مدخولها على الغذاء أو أقلّ، صارت تنفق نسبة أكبر بكثير على سلّتها الغذائية، وبالتالي فإن مداخيلها لم تعُد تغطّي بنوداً كثيرة في سلّتها الاستهلاكية الإجمالية. فما تبقى لها من أجل الصحّة والتعليم والترفيه وصيانة المنزل وكلفة الكهرباء وسواها، صارت حصّة ضئيلة جداً إذاً. يضاف إلى ذلك أن المؤشّر بحدّ ذاته لا يعبّر أصلاً عن الخدمات التي لم تعُد قائمة أو بات صعباً الحصول عليها. بمعنى آخر، إن نوعية الحياة تدهورت إلى مستوى متدنٍ جداً، وهذا ما لا يمكن إصلاحه عبر تصحيح الأجور وحده. هكذا تظهر أهمية تصحيح الأجور.

صحيح أن عملية التصحيح هي عملية اجتماعية مرتبطة بموازين القوى في النظام، لكن المسألة الأساسية أن لا أحد يحاول إحداث خرق في هذه الموازين. ففي ظل تداعيات الانهيار ومفاعيله القاسية على الأسر والمؤسسات في لبنان، ما زالت عملية توزيع الخسائر هي السائدة حالياً بقيادة حاكم مصرف لبنان رياض سلامة ومجلسه المركزي وبتغطية واضحة من نواب الأمّة في مجلس الزعماء. هذا التوزيع للخسائر يضرب حالياً الأجور بشكل مدمّر. يؤدّي إلى تراجع القدرة الشرائية بالتزامن مع تقلّص في كعكة الإنتاج وذلك مردّه الأساسي تعددية سعر الصرف وانعدام استقراره، ما يعني أنه سيكون صعباً فرض الاستقرار على ضفّتي بنية العمل في لبنان: أجور الأجراء، المؤسسات.

رغم ذلك، أشيع أخيراً من باب التسويق السياسي لتكليف الرئيس نجيب ميقاتي بتشكيل الحكومة، أنه بالاتفاق بين ميقاتي وسلامة سيتم العمل على: رفع سعر الصرف رسمياً، تصحيح الأجور. فعلى اعتبار أن هذا الأمر قد يحصل، فهل يمكن التعويل على خطوات كهذه:

- من يسوّق لهذا الأمر ينظر إليه من وجهة السياسات النقدية - المالية. ينظر إليه بقلب بارد متحجّر. لأن من مفاعيل رفع سعر الصرف رسمياً، أنه يؤدي إلى زيادة في قيمة الحاصلات الضريبية من ضريبة القيمة المضافة والرسوم الجمركية وغيرها، أي سيزداد

> **إن عملية توزيع الخسائر كما هي قائمة اليوم تكبّد الشرائح الأضعف في المجتمع الكلفة الأكبر عبر تدمير أجورها لكن المفارقة في ان قوى السلطة تستند إلى نتائج افعالها لفرض معادلة «تصحيح الاجور مقابل زيادة الضرائب»**

الدولار الجمركي، وسيتم احتساب ضريبة القيمة المضافة على أساس سعر الاستيراد بالدولار الجمركي. وسيتم استيفاء رسوم العقود مثل التسجيل العقاري، بالسعر الجديد. طبعاً يفترض دراسة الأثر على الموازنة ولا سيما أن انعكاس زيادة سعر الصرف ستكون كبيرة على مجموعة من النفقات الملحوظة في الموازنة من أبرزها كلفة الرعاية الصحية وكلفة الصيانة وتسديد الديون الخارجية (بعد التفاوض مع حاملي هذا الدين)... لكن المفعول النقدي الناتج من خطوة كهذه هو أن الضريبة ستمتص تضخّم الكتلة النقدية المتأتية من تصحيح الأجور، وهذا صحيح نسبياً، إلّا أنه بين وقت تصحيح الأجور وزيادة الضريبة ستترتفع الأسعار ويتكامل سريعاً قسماً مهماً من هذا التصحيح قبل أن تتمكّن الضريبة من امتصاص التكلفة النقدية المتضخمة.

- يراد من خطوات كهذه، إيهام الناس بأن مصلحتهم تكمن في القبول بمعادلة: «تصحيح الأجور مقابل زيادات ضريبية». بينما الواقع يشير إلى أن هذه المعادلة تفرضها قوى السلطة لأنها لم تعُد تشعر بأن وجودها مهدّد كما شعرت به في الأسابيع التي تلت 17 تشرين 2019، أي أن موازين القوى ما زالت إلى جانبها. وليس هناك ما يجبرها على أن تقوم بأيّ تعديل لامتصاص أي نقمة شعبية. بالعكس، يكفي أن تروّج السلطة أثناء كهذه قبل الانتخابات النيابية، وأن تقوم بتوزيع البطاقة التمويلية، أو حتى أن تعد بها كبرنامج انتخابي، وأن تواصل رفع الأسعار الداخلية بطريقة تدريجية حتى يستوعبها الناس ويقبلها مهما كانت انعكاساتها خطيرة على حياتهم.

- في الأصل، إن عملية توزيع الخسائر كما هي قائمة اليوم تكبّد الشرائح الأضعف في المجتمع الكلفة الأكبر عبر تدمير أجورها، ثم تبني قوى السلطة على نتائج أفعالها من أجل فرض معادلة «تصحيح الأجور مقابل زيادة الضرائب».

- إن توحيد سعر الصرف هو بحدّ ذاته ضريبة قائمة مؤجّلة. فالتوحيد لا يمكن أن يتم بمعزل عن سعر السوق الحرّة، بل سيكون أقرب مستوى إلى سعر السوق، وبالتالي فإن عقود العمل، وعقود التجارة، وعقود الإيجارات ستخضع لهذا التعديل مباشرة وستشكل الضرائب حصّة أساسية ووازنة من هذه العقود. لكن استقرار سعر الصرف، ولو كان ينطوي على كلفة كبيرة، إنما هو مدخل تمهيدي وإجباري لوقف التدهور المتسارع. وهذه الضريبة المؤجّلة لا يمكن النظر إليها بمعزل عن تصحيح في بنية النظام بكامله، وليس فقط في بنية السياسة النقدية وأثرها الضريبي المرتقب. فمن أبرز الدلائل على ذلك، أنه في الوقت الحالي لا يمكن لأي مؤسّسة تأمين الاستقرار الوظيفي طالما أن تقلبات سعر الصرف ضمن هوامش واسعة ومسار تصاعدي متواصل منذ نحو سنتين. فالمؤسسات محتارة بتسعير منتجاتها في ظل هوامش التقلبات التصاعدية الكبيرة في سعر الصرف، ولا يمكنها أن تعلم إذا كانت ستنتج أصلاً في ظل انقطاع الكهرباء والتسارع في زيادة كلفة إنتاجها عبر المولدات الخاصة، ولا يمكنها تأمين أي استقرار وظيفي لأجرائها الراغبين في الهجرة أصلاً في ظل هذه البيئة المشتعلة.

في الواقع، كان يفترض أن يكون الانهيار في سعر الصرف عاملاً مساعداً لتحسين بيئة الإنتاج المحلّي وخفض كلفتها، وبالتالي قد يعوّض بعضاً من انكماش كعكة الإنتاج، إلّا أنه في ظل تصاعد الأكلاف التشغيلية وانعدام استقرار الخدمات العامة، لم يعُد انخفاض كلفة الإنتاج عاملاً مساعداً على استقرار المؤسسات، وبالتالي فإنّ سياسة الأجور، ضمن المنطق الاقتصادي يجب أن تكون متناغمة مع إجراءات جذرية لكل ما يحصل في السوق وإلّا فإنّها ستتحوّل إلى عامل محفّز لتضخّم الأسعار يسهم في تأجيج الحلقة الثلاثية للتضخم المفرط: ارتفاع سعر الصرف، تضخّم الأسعار، ضحّ النقود.

- هناك مشكلة أساسية تتعلق أيضاً بتوزيع الخسائر. اليوم تتكبّد الأجور والرواتب الحصة الأكبر من كلفة توزيع الخسائر. الأداة المستعملة هي التضخّم المحفّز بتعددية أسعار الصرف. لذا، يجب عزل أي تأثير لأي تصحيح للأجور، عن التضخّم، وهذا ما يمكن فعله عبر زيادة الأجر الاجتماعي، أي تقديم التغطية الصحية الشاملة بالمولة بالضريبة، والتعليم المجاني، والنقل المشترك. ثلاث خدمات أساسية تكون كافية لتقليص عجز ميزان المدفوعات بدلاً من زيادة القدرة الشرائية الاستهلاكية التي تزيد عجز ميزان المدفوعات.

- إن زيادة سعر الصرف رسمياً بهدف زيادة الحاصلات الضريبية سينعكس على ميزانيات الصناديق الضامنة، لكنه لن يكفي لتغطية التعرفات الاستشفائية الجديدة. فالمشكلة الاساسية ستبقى قائمة: الحاجة إلى الدولارات لتمويل استيراد المستلزمات الطبية والأدوية والبنزين لاستعمال السيارة وانتقال الأفراد والبضائع، والمازوت لتوليد الكهرباء في الأحياء وفي مؤسسة كهرباء لبنان وتشغيل المصانع، والغاز للاستهلاك المنزلي.

هكذا سيُرفع الدعم بلا «مقاومة»

منذ فترة أبلغ مصرف لبنان، من يهمه الأمر، أنه خصص نحو 400 مليون دولار لتمويل الاستيراد المدعوم من محروقات وأدوية وسواها، وأن هذه الكمية تكفي لغاية نهاية أيلول وبعدها سيتوقف عن التمويل نهائياً. وفي السياق نفسه، جرى الترويج بأن رفع الدعم قد بدأ تدريجياً بدليل رفع أسعار المحروقات على أساس سعر صرف 3900 ليرة بدلاً من 1520 ليرة لكل دولار، وأسعار الدواء أيضاً التي أصبح 1500 منها على سعر صرف يوازي 12000 ليرة.

هل هذا الأمر يعدّ رفعاً تدريجياً للدعم؟ في الواقع، ليس هذا الكلام سوى حيلة يستعملها مصرف لبنان والقوى السياسية لغصب الناس على قبول رفع الدعم!

الدعم مؤلّف من شقين: مصرف لبنان يموّل الاستيراد المنوي تخصيص الدعم بالعملات الأجنبية التي يحملها في محفظته، تسعير هذه العملات الأجنبية بحسب السعر المُتّبع نظامياً، أي الـ1507,5 ليرات وسطياً. في إطار هذين الشقين من معادلة الدعم، ما زال العمل بالشقّ الأول مستمراً، أي أن مصرف لبنان ما زال يموّل بالعملات الأجنبية استيراد المحروقات والدواء وأمور أخرى، ولم يتخلَّ إلّا عن تمويل السلع الغذائية. وفي الشق الثاني، جرى رفع سعر الصرف عن السلع المموّلة بهذه العملات الأجنبية، أي رفعت الأسعار الداخلية لأسعار السلع المدعومة بما يماثل زيادة الضريبة عليها. الهدف من هذا الإجراء لا يتعلق برفع الدعم، بل بإجبار المستهلك على التخلّي عن السلع الأكثر كلفة وتقليص استهلاكه منها حتى يُتاح لمصرف لبنان تقليص تمويل استيراد من العملات الأجنبية التي يحملها في محفظته. الهدف أن يخفف مصرف لبنان من سرعة تناقص احتياطاته بالعملات الأجنبية. الأمر هنا لا يتعلق برفع الدعم، بل بتدجين الناس على استيعاب وقبول فكرة رفع الدعم. هذا ما يحصل عملياً وهو ما ينطوي على مخاطر كبيرة لجهة اتّساع فجوة اللامساواة. فالأثرياء والمؤسسات والسياسيون يطالبون اليوم بوقف الدعم نهائياً حتى يتاح لمن لديه قدرة على استهلاك السلع بحريّة من دون طوابير البنزين أو بحث عن المازوت والدواء. الفقراء لن يكون لديهم أحد في مواجهة كارثة من هذا النوع، وليس هناك أي إجراءات قد تتخذها السلطة لتخفيف كلفة التضخّم المفرط ومنع وقوع المزيد من الناس تحت خطّ الفقر الغذائي أو منع المزيد منهم من السعي نحو الهجرة. سينتهي الأمر بالتسوّل: تسوّل الدولة للدولارات، وتسوّل الناس لقمة عيشهم أو فيزا هجرتهم. قد ينتهي نحو تزايد العنف أيضاً.

رسم بياني

تصحيح الأجور بين الأمس واليوم

منذ اندلاع الحرب الأهلية ولغاية نهايتها، لم يتوقف تصحيح الأجور في لبنان انسجاماً مع تضخّم الأسعار وتعويضاً عن تدهور القدرة الشرائية. المفارقة أنه بعد أكثر من سنتين على اندلاع الأزمة، وتضخّم الأسعار بنسبة هائلة، لم يبادر أحد إلى الحديث جدياً عن تصحيح الأجور. المقارنة بين الفترتين تظهر الآتي:

- في الثمانينيات استمرّ التعامل مع الليرة اللبنانية باعتبارها وحدة لقياس عمليات التبادل السلعي لأنها كانت غير معطّلة، أو غير مشوّشة كما هي اليوم. ففي ظلّ التعددية السائدة اليوم لا يمكن التعامل مع سعر الصرف باعتباره وحدة للقياس. أن يكون كذلك هو شرط أساسي لنهوض الاقتصاد.

- في السابق كان ميزان المدفوعات متوازناً إلى حدّ ما، خلافاً للعجز الكبير الذي يغرق به اليوم. توازن ميزان المدفوعات يعني أن الدولارات المتدفقة مقارنة مع تلك التي تخرج منها، كانت كافية لتمويل الاستيراد، بينما اليوم يعاني لبنان من عجز متراكم وكبير في الحاجة إلى العملات الأجنبية وليس من أجل استيراد السلع، بل من أجل استيراد السلع الأساسية والضرورية للحياة.

في إطار هذه الفروقات يمكن فهم لجوء السلطات رغم الحرب الأهلية إلى تصحيحات طبيعية وتلقائية للأجور بينما اليوم هي منشغلة في تذويب الخسائر بتضخيم الأسعار وتحميل الكلفة للأجور والمدخرات الصغيرة والمتوسطة ولمستقبل الحياة في لبنان.

مصدر الإحصاءات: مؤسسة البحوث والإستشارات ومصرف لبنان

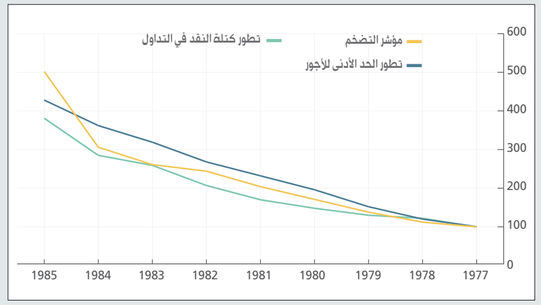

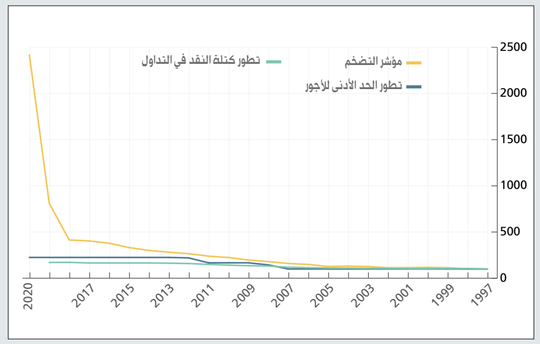

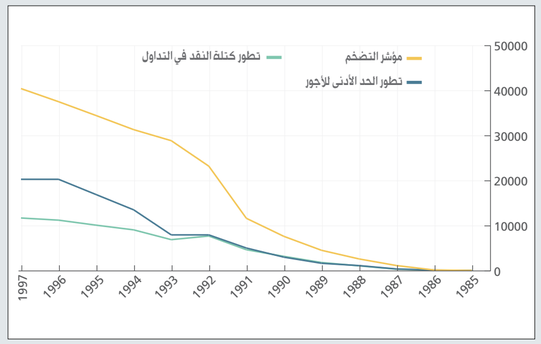

كفى تنكيلاً بالنقل المشترك

علي الزين *

انجل بوليغان ـ المكسيك

بعد صيام أشهر عن اقتراح أيّة حلول، تمخّض المعنيون بقطاع النقل في لبنان فولدوا اقتراحاً كارثيّاً ينكّل بقطاع النقل المشترك من خلال زيادة عدد اللوحات الحمراء (المخصّصة للنقل المشترك) في السوق بنحو 20 ألف لوحةٍ إضافية. فالاقتراح يأتي تحت عنوان معالجة تداعيات الأزمة على قطاع النقل، بينما هو في الواقع يعيد إنتاج القطاع على صورته السابقة، أي تحويله إلى منفعةٍ زبائنيّةٍ خاصة. الاقتراح جاء على يد بعض «الخبراء» ونقابات سائقي النقل المشترك (لجنة الأشغال العامة والنقل والطاقة والمياه في مجلس النواب (جمع كل هذه القطاعات في لجنة واحدة معجزة بحد ذاتها) برئاسة النائب نزيه نجم (تيار المستقبل) وعضوية نواب من جميع الكتل النيابية «كلها يعني كلها». كلهم، كانوا شركاء في تكوين شكل القطاع الراهن، وفرة في اللوحات العمومية، غياب شبه كامل للتنظيم، بلا أيّ رؤيةٍ اقتصادية واجتماعية. لعلّهم يطلبون أن يبقى القطاع على حاله، بينما لبنان يغرق في أزمة تتطلّب النهوض نحو مستقبلٍ جديد.

للوهلة الأولى يبدو أنّ اقتراحاً من هذا النوع قد يخفّض استعمال السيارة، وبالتالي يخفّف استهلاك البنزين المستورد بالدولارات النادرة التي يملكها لبنان في حسابات المصرف المركزي بالعملات الأجنبية، لكنّ المستغرب أن يأتي الاقتراح في ظلّ قرارٍ غير منفّذ منذ نيسان 2000 والقاضي بسحب 10 آلاف لوحةٍ من التداول. فبدلاً من سحب هذا العدد من اللوحات، يعمد القيّمون على القطاع إلى زيادتها بنحو 20 ألفاً. للمفارقة، إنّ القرار الصادر في نيسان 2000 لم يكن سوى محاولةٍ لتصحيح القانون رقم 384 في تشرين الثاني 1994، والذي أجاز وضع عددٍ كبير من اللوحات في التداول وسمح لكلّ صاحب لوحة عمومية بتملّك لوحةٍ أخرى مجاناً من دون أي دراسة لحاجات السوق أو لتوزيع عرض النقل المشترك على المناطق. فبموجب هذا القانون ازداد عدد اللوحات في حينه، من 10650 لوحة إلى 33290 خلال سنتين فقط (1996-1998)، ما أدّى إلى إغراق السوق بسيارات الأجرة التي تعمل بشكل عشوائي في كل المناطق. ولا يخفى على أحد أن صدور هذا القانون لم يأتِ رأفةً ولا اهتماماً بالنقل المشترك بمقدار ما كان طريقةً لشراء الدّمم والتبشير بالاستزلام السياسي والزبائنيّ.

اليوم، مع الاقتراح المطروح، تستعيد القوى نفسها أو غالبيتها، في خضمّ الأزمة الاقتصادية وبحثها المستمرّ في إنعاش الزبائنية والمحسوبية، اقتراحاً زبائنياً يثير الكثير من التساؤلات: بناءً على أي معطيات نوقشت هذه الفكرة؟ هل يعلم من اقترحها ما هو عدد مركبات النقل المشترك وتوزّعها وقدراتها الاستيعابية ونسب استعمالها؟ كيف ستوزّع اللوحات على سيارات الأجرة والباصات والفانات؟ وفق أي آليةٍ سيتم تسعير وبيع اللوحات وتوزيعها على المناطق؟

وفق التجارب السابقة يمكن الاستنتاج يقيناً بأنّ أحزاب السلطة ستوزّع اللوحات الصدرة وفق الاقتراح، على قاعدة الانتماء الحزبي والمناطقي من دون أيّ اعتبار لحاجات السوق والعرض والطلب. الفائدة التي ستعود على أحزاب السلطة تتمثل في شراء ولاء من سيحصل على هذه اللوحات. كلّ حامل لوحة سيحصل على تغطية صحية من الضمان الاجتماعي بموجب القانون ما يمثّل «خدمة» قيّمةً في هذه الظروف الصعبة. وبالتالي سيتعزّز الولاء السياسي الزبائنيّ ويصبح حاملو اللّوحات بمثابة أصوات انتخابية لمن «ساعدهم» في الحصول على اللوحة. كلّ ذلك يأتي على حساب خراب النقل المشترك. فهل فكّر هؤلاء، بما سيحلّ بمن سيتملّك لوحةً عموميةً متوهّماً أنّها «باب رزق» إذا تبيّن بعد فترة أنّها استثمارٌ غير مثمر، وخصوصاً إذا ظلّت كلفة استعمال السيارة تنافس كلفة استعمال النقل المشترك وتهيمن على نموّ الحصّة السوقية المتوقعة للنقل المشترك؟

> **تحاول قوى السلطة استعادة نفوذها الزبائنيّ من خلال ضخّ 20 ألف لوحة عمومية إضافية في السوق**

ومن المعلوم أيضاً أنّ قطاع النقل المشترك محتكر من شبكات زبائنية تحكم ألبّات عمله. هي جزءٌ من منظومة قوى السلطة وتعمل من أجل بقائها. هذه الشبكة مؤلفة من أفراد أو شركات أو جماعات تملك عدداً كبيراً من اللوحات وتشغلها أو تؤجّرها. لذا، من الواقعية الاستنتاج بأن هذه الشبكة ستنقضّ على شراء أعدادٍ كبيرة من اللوحات المطروحة حديثاً وخصوصاً في ظلّ الضائقة المالية وعدم قدرة شريحة كبيرة من الناس على تحمل تكلفة شراء لوحات جديدة.

إذا ابتعدنا قليلاً ونظرنا إلى نظام النقل بكليّته سيبدو لنا جليّاً بأن هذه الفكرة أتت خارج أي خطةٍ شاملة للنقل البري، ما يدلّ على سوء نوايا مقترحيها. أصلاً مقترحيها هم في صلب منظومة السلطة التي حوّلت قطاع النقل العام إلى سوقٍ لتداول ريع اللوحات. والاقتراح يظهر أن قطاع النقل هو آخر اهتمامات هذه السلطة، ويكشف عن عجزها وفشلها في التّعامل مع الأزمة ونتائجها. فعلى المدى القصير، إن إقرار هذا الاقتراح لن يمرّ بدون مشاكل حيث لن يقبل مشغّلو النقل المشترك الحاليّون، بهذه السهولة، مزاحمتهم على ركّابهم (على قلّتهم) أو بزيادة المنافسة في سوق ضيّقة بينما هم يرزحون اليوم تحت وطأة منافسةٍ غير شرعية تقدّر بنحو 20 ألف مركبةٍ مخالفة (أرقام تقديرية)؟ ما الذي سيحلّ بمشغّلي نحو 73 ألف مركبة (نحو 53 ألف مركبة حالياً زائداً 20 ألف لوحة وفق الاقتراح الأخير) بحال تمّ إقرار أي مشروع نقل مشترك؟ ألا يستوجب الأمر سحب اللوحات من العمل أو استبدال نطاق عملها؟ ألم يكن الأجدر بالقيّمين على القطاع، العمل على سحب ثلث أسطول النقل المشترك الذي يعمل بطريقةٍ مخالفة، وتحسين شروط عمل وتشغيل النقل المشترك الحالي، وتنفيذ مشاريع حقيقية لتوفير انتقال الأفراد والبضائع بدلاً من حلول الترقيع ذات الآثار السلبية؟

إن السّير بهذا الاقتراح من عدمه، لا يلغي حقيقة أن هذه السلطة، تدين نفسها بنفسها. فمن المستحيل على أيّ كان، تصديق أنّ من دمّر النقل المشترك وأرسى اعتماداً كبيراً على السيارة، استيقظ فجأة ليصبح مهووساً بإقرار خطوةٍ تهدف إلى تحسين النقل المشترك. فالوضع المأساوي للنقل المشترك، جُوبِه خلال أزمة النقل الحالية، بمضاعفة إهماله. من أبرز نتائج هذا السلوك الطلب من البنك الدولي تحويل مبلغ الـ295 مليون دولار التي كانت مخصّصة لقرض الباص السريع، إلى البطاقة التموينية. الإصرار على التنكيل بهذا القطاع في ظل الأزمة لن يحول دون الوقوع بما وقعت فيه فنزويلا. فقد كان لدى هذا البلد نظام نقل مشترك أفضل نسبياً مما هو عليه في لبنان، لكنّه أصبح بعد انهيارها ضعيفاً جداً، وأصبحت تنقلات السكان تعتمد بشكلٍ كبير على المشي لمسافات طويلة جداً يومياً (قد تصل لثلاث ساعات)، أو على شاحنات صغيرة استُبدلت فيها البضائع بالركاب بعدما أصبح شبه مستحيل على مشغلي مركبات النقل المشترك، الخاص والعام لا سيّما المترو، تسديد كلفة تشغيل وصيانة المركبات. في نهاية المطاف تحولت هذه المركبات إلى خردة. وفي لبنان لا نبدو بعيدين عن هذا المشهد رغم أننا نملك سيارات ثلاث مرات أكثر من فنزويلا (نسبة لعدد السكان) وذات قطاع نقل مشترك أضعف نسبياً من النظام الفنزويلي.

* باحث مختص في أنظمة النقل وعادات التّنقل

غالبية الدول التي رغبت في استضافة أحداث رياضية كبيرة أملاً بالاستفادة الاقتصادية، أنفقت مبالغ ضخمة على بنية تحتية متخصصة بالرياضة لا تحقّق مردوداً دائماً بل يمكن تصنيفها في خانة الخسائر. الأرباح الوحيدة المتاحة في هذا المجال هي للدول التي لديها بنية تحتية فاعلة لا يستوجب توسيعها الكثير من الاستثمارات لتصبح ملائمة للأحداث الرياضية الكبيرة

فخّ الأحداث الرياضية
استثمارات بلا مردود؟

حسين سمّور

ترصد الدول التي تخطّط لاستضافة دورة الألعاب الأولمبيّة، أو أيّ أحداث رياضيّة كبيرة مماثلة، ميزانيّات ضخمة لبناء منشآت رياضيّة. لاحقاً تكتشف هذه الدول أنّها أنفقت مبالغ كبيرة على منشآت تشغيلها منخفض وكلفة صيانتها كبيرة. ففي النتيجة يكون المردود منخفضاً أو حتى خاسراً. هذا الرهان ينطوي على مخاطر أخرى متّصلة بتقليص الإنفاق على البنية التحتيّة العامة التي يحتاجها البلد على المدى المتوسط والطويل في مقابل التركيز على القطاعات الخدماتية التي يفترض أن تخدم هذه الأحداث الرياضية. يظهر كل ذلك عندما ينتهي الحدث، إنتاجيّة مدتنية مقابل كلفة تشغيل وصيانة مرتفعة. الأحداث الرياضية الكبرى قد تكون مشروعاً خاسراً للدول، لا بل إن بعض هذه الدول عزّزت عن المنافسة على استضافة أحداث كهذه حتى تتجنّب هذه الخسارة.

تبديد المال العام

قبل نحو 30 سنة كان معدل كلفة استضافة دورة الألعاب الأولمبية الصيفية 9,7 مليار دولار. اليوم تضاعفت نحو ثلاث مرات لتصبح 28 ملياراً. هذه الكلفة تتأثر ارتفاعاً أو انخفاضاً، تبعاً للاستثمارات التي سبق أن قام بها البلد المضيف في مجال البنية التحتية الرياضية، ما يخفّف عنه أعباء إنفاق استثماري إضافي على بنية تحتية جديدة مخصصة لاستضافة الحدث الرياضي من دون أن يكون لديه حاجة لها، أي لا ضمانة بأنها ستحقق أيّ مردود خارج المدى الظرفي والآني. رغم ذلك، تتهافت الدول على أحداث كهذه، فالبابان مثلاً أنفقت نحو 175 مليون دولار لإنجاز ملف تقديم طلب استضافة الألعاب الأولمبية الصيفية من ضمنها نحو 150 مليون دولار رسوماً للجنة الأولمبية الدولية. وفي العموم، تنفق الدول أكثر من 150 مليون دولار على ملفّاتها تمهيداً لإنفاق مليارات أخرى كاستثمارات. انكلترا مثلاً، أنفقت أكثر من 14 مليار دولار لاستضافة دورة الألعاب الصيفيّة منها نحو 4,5 مليارات دولار من المال العام (من أموال الضرائب). القسم الأكبر من هذه الأموال خُصّص لإنشاء بنى تحتية رياضية مقابل نسبة ضئيلة من الإنفاق على البنية التحتية العامة. الصين أيضاً أنفقت نحو 40 مليار دولار بحسب أرقام غير رسمية. اليونان أيضاً كان له نصيباً بشعاً كونه أعلن إفلاسه لاحقاً بسبب مديونيّته المرتفعة للاتحاد الأوروبي. ففي عام 2004 أنفق اليونان نحو 15 مليار دولار. رغم ذلك هناك دول أنفقت أقلّ بمردود أفضل، ففي عام 2000 لم يتجاوز إنفاق استراليا أكثر من 5 مليارات على استضافة الأولمبياد بسبب جهوزيّة منشآتها وبنيتها التحتية. تخصيص مبالغ كبيرة من المال العام على نفقات من هذا النوع ليس أمراً مرغوباً. ينظر إلى هذه الاستثمارات من زاوية مدى جدواها للمجتمع والاقتصاد. فهي أموال جمعت من الضرائب المفروضة على الأفراد والشركات، وبالتالي فإنّ إنفاقها على خدماتهم يقع ضمن إطار ردم فجوة اللامساواة. لذا، إنّ استخدام هذه الأموال في مجالات مجدية هو الهدف الذي تقوم عليه حملات رفض استضافة الأحداث الرياضية، ولا سيما تلك التي تتطلب منشآت لا تحقق مردوداً مستقبلياً.

> قبل نحو 30 سنة كان معدل كلفة استضافة دورة الألعاب الأولمبية الصيفية 9,7 مليار دولار واليوم تضاعفت نحو ثلاث مرات لتصبح 28 ملياراً

انجل بوليغان ـ المكسيك

كلفة استضافة الألعاب الأولمبية

برشلونة (1992)	دورة الالعاب الصيفية	9,7 مليار دولار
ليلهامر (1994)	دورة الالعاب الشتوية	2,2 مليار دولار
أتلانتا (1996)	دورة الالعاب الصيفية	4,2 مليار دولار
ناغانو (1998)	دورة الالعاب الشتوية	2,2 مليار دولار
سيدني (2000)	دورة الالعاب الصيفية	5 مليار دولار
سالت لايك سيتي (2002)	دورة الالعاب الشتوية	2,5 مليار دولار
أثينا (2004)	دورة الالعاب الصيفية	2,9 مليار دولار
تورينو (2006)	دورة الالعاب الشتوية	4,4 مليار دولار
بكين (2008)	دورة الالعاب الصيفية	6,8 مليار دولار
فانكوفر (2010)	دورة الالعاب الشتوية	2,5 مليار دولار
لندن (2012)	دورة الالعاب الصيفية	15 مليار دولار
سوتشي (2014)	دورة الالعاب الشتوية	21,9 مليار دولار
ريو دي جينيرو (2016)	دورة الالعاب الصيفية	13,7 مليار دولار
بيونغ تشانغ (2018)	دورة الالعاب الشتوية	12,9 مليار دولار
طوكيو (2021)	دورة الالعاب الصيفية	28 مليار دولار

المصدر: statista

إنفاق هائل على العلاقات العامة

بعض الدول تدرك وجود مردود اقتصادي متدنٍ، لكنها تنظر إلى الأمر من زاوية سياسية، إذ تعتبر أن الاستضافة هي بمثابة حملة علاقات عامة. هنا أيضاً ينظر إلى تبديد المال العام على حملة علاقات سياسية مربحة. فبعض هذه الدول تزيد ديونها الخارجية من أجل تغطية متطلبات الاستضافة. هذا النوع من الديون هو الأخطر على الدول. طبعاً لا يمكن النظر إلى كل الأحداث الرياضية من الزاوية نفسها، لكن الأولمبياد هو إحدى هذه الزوايا المثيرة للقلق. اليابان مثلاً فازت باستضافة دورة الألعاب الأولمبية الصيفية للعام 2020 في إطار هدف سياسي واضح؛ رئيس الوزراء شينزو آبي، كان يرغب في تكرار تجربة رئيس الوزراء الياباني الأسبق نوبوسوكي كيشي، الذي أشرف على أولمبياد عام 1964، وأعاد من خلاله وضع اليابان على الخريطة الدولية. في حينه، أظهرت اليابان تقدّمها التكنولوجي مقارنةً بباقي دول العالم. لكن خطّة آبي باءت بالفشل. فبحسب تقرير نُشر في مجلة «فوربس» بتاريخ 2021/7/27، فإن خطّة آبي للنهوض الاقتصادي «تلقت ضربات كبيرة خلال هذه الفترة، ولم تستفد من الألعاب الأولمبية لتحقّق النهوض في اليابان». وبحسب كاتب التقرير ويليام بيسك، فإنّ الضربة الكبيرة التي تلقّتها اليابان كانت جائحة «كورونا» التي لم تكن متوقّعة. بسببها تأجّلت الألعاب الأولمبية سنة كاملة (من صيف 2020 إلى صيف 2021)، كما أفقدت اليابان أكثر من 40 مليون سائح مرتقب حضورهم لمشاهدة المنافسات. كذلك تأثرت الخطة المفترضة بفضيحة هروب الرئيس السابق لتحالف عملاقي السيارات نيسان - رينو، اللبناني كارلوس غصن، بالإضافة إلى فضيحة أخرى في شركة «توشيبا»، وفق التقرير. وخلال هذه السنوات أيضاً وبسبب الاستثمارات في البنية التحتية الرياضية الخاصة بالأولمبياد، ارتفعت فاتورة الاستيراد في اليابان بمعدل 0,2%، انعكس سلباً على الاقتصاد الياباني.

ثمة مثال آخر عن الاستضافة السياسيّة منها الألعاب الأولمبية الشتوية في سوتشي 2014 إذ أنفقت الحكومة الروسية عليها نحو 50 مليار دولار (الرقم الرسمي الذي نشر قارب الـ30 ملياراً)، لكي يبرز صورة روسيا في العالم، ويعطي انطباعاً للغرب أن روسيا قويّة وعادت إلى مكانها الطبيعي على جميع الصعد.

مسار الاستدانة

هذا النوع من الأحداث، أو المغامرات ذات الطابع السياسي يوقع الدول في فخ المديونية. اليابان لم تكن تحتاج إلى الوقوع في هذا الفخّ كونها تحتلّ الموقع الأول في الدَين نسبة إلى الناتج المحلي، لكنّ الإغراء دفعها إلى تكرار سلوكها، أي المزيد من الاستدانة. فبحسب دراسةٍ نشرتها جامعة أوكسفورد، كانت الكلفة التقديرية لألعاب طوكيو تبلغ 15 مليار دولار، إلاّ أن جائحة كورونا والإنفاق الكبير على القطاع الصحي، بالإضافة إلى حجم المنشآت والتأجيل حتى عام 2021، فاقم كلفة الإنفاق على الأولمبياد لتبلغ 25 مليار دولار. وبحسب «فوربس»، حاولت الحكومة اليابانية أن تضخّ تريليوني دولار من أجل تحفيز الاقتصاد لمواجهة الانكماش، إلاّ أنّ ذلك لم ينجح. في الواقع، إنّ خسائر اليابان ستكون كارثيّة مقارنةً مع الكلفة التقديرية التي كانت تبلغ 7 مليارات دولار على الاستثمارات، وذلك من دون احتساب تراجع مردود السياحة المتوقعة من هذا الحدث.

اليابان ليست وحدها على هذا المسار. تشير «أوكسفورد» إلى أنّ جميع الدورات الأولمبية التي نُظّمت من عام 1960 تخطّت الميزانيّات المفترضة بنحو 172%. فالخسائر لا تتعلّق بالكلفة المباشرة على إنشاء البنية التحتية والنفقات الجارية خلال الاستضافة، بل في الخسائر اللاحقة التي تكمن في صيانة المنشآت الجديدة من بنى رياضية وخدمات عامة مخصصة لاستيعاب ملايين السياح والمتنافسين من جسور وطرقات ومطارات وفنادق... البرازيل مثلاً، ما زالت تعاني من كلفة استضافة مونديال 2014 ودورة الألعاب الأولمبية 2016، لجهة صيانة المنشآت والملاعب. فقد تبيّن في بطولة كوبا أميركا أنّ هذه الملاعب ليست بحالة جيدة أبداً بسبب الإهمال. البرازيل لم تتمكّن من تخصيص مبالغ كافية لصيانة هذه المرافق. صحيح أنّ الأولمبية الدولية، سوّقت بأنّ دورة ريو دي جينيرو خلقت أكثر من 16 ألف فرصة عمل للبرازيليين، إلاّ أنّ هذه الفرص كانت مؤقّتة. وما أُشيع عن أنّ إنفاق الحكومة البرازيلية لن يتخطّى الـ3 مليار دولار، تبيّن أنه كلام خاطئ إذ إن النفقات تجاوزت 12 مليار دولار، أسهم في تدهور الاقتصاد البرازيلي المتأزم أصلاً منذ 2012. كما أنّ العديد من الفنادق التي أُنشئت خصّيصاً للأولمبياد، أقفلت أبوابها نتيجة غياب الفعاليّات والأحداث الرياضية الكبيرة عن البرازيل منذ عام 2016.

تجنّب الخسائر

الخسائر الاقتصادية الكبيرة للدول الناتجة عن استضافة الألعاب الأولمبية، او غيرها من الأحداث الرياضية الكبيرة، أدّى إلى عزوف دول كثيرة عن تقديم طلبات للاستضافة. الخروج قبل ثلاث سنوات رضخت للمطالب الشعبيّة بعدم الترشح إلى أولمبيادَي 2024 و2026 الشتويّ والصيفي، وكذلك فعلت بولندا وألمانيا وسويسرا والسويد وأوكرانيا، لأنّها لم تتمكن من تبرير جدوى المشاركة في التنافس على الاستضافة. فرنسا في المقابل، تتجه لاستضافة أولمبياد 2024 بسبب جهوزيّتها المرتفعة على جبهة البنية التحتية الرياضية. 95% من المنشآت جاهزة بعد استضافة «يورو 2016»، كما أنّ القطاع الخاص سيقدّم نحو 10 مليارات دولار من كلفة الألعاب، أي أنّه لن يتم تحميل الخزينة الكثير من الأعباء.

في الواقع، بدأ الأمر يؤخذ في الحسبان. فبسبب الخسائر الكبيرة التي تقع بها الدول، تتّجه الأولوية الدولية إلى إجراء إصلاحات في ملفّ الاستضافة تؤدي إلى خفض الأكلاف والاكتفاء بالملاعب الموجودة في كلّ دولة، وعدم طلب بناء منشآت جديدة.

تجارة بيانات المستخدمين
أوروبا تصفع شركات التكنولوجيا

ماهر سلامة

في مطلع السنة الجارية، قدّرت «ستاتيستا» أن عدد مستخدمي مواقع ومنصات التواصل الاجتماعي يبلغ 4,2 مليارات شخص حول العالم. هؤلاء ناشطون بشكل مستمر على هذه المنصات، لكن فايسبوك صرّحت في وقت سابق من هذه السنة بأن عدد مستخدمي المنصات التي تملكها بما فيها موقع فايسبوك يفوق 3,5 مليارات مستخدم، أي أكثر من نصف سكان الكرة الأرضية. كل هؤلاء المستخدمين، هم عبارة عن أدوات توليد السلعة الأساسية التي تبيعها هذه الشركات التكنولوجية العابرة للحدود: بيانات المستخدمين. تخايلوا، أن كل حركة يقوم بها أي مستخدم، منذ لحظة تسجيله على أي موقع أو منصة يدخل تلقائياً في عملية توليد السلعة. البلد، العمر، الأصدقاء، التعليقات، إبداء الرغبات والمواقف والتعليقات، عمليات البحث بكل مستوياتها... والكثير الكثير أيضاً من البيانات التي تجمعها هذه الشركات وتستغلها لتوليد السلعة التجارية الأكثر إدراراً للأرباح. بهذه السلعة، أصبح مساهمو شركات التكنولوجيا في طليعة أثرياء العالم. المشكلة الأساسية أنهم يقومون بهذا الأمر «عنوة» أو «خلسة»، يستبيحون كل بيانات المستخدمين كما لو أنها تقع ضمن ملكيتهم للشركة ويستعملونها لتقديم خدمات إعلانية.

أوروبا سنّت تشريعات لحماية هذه البيانات من التسليع. رغم ذلك، يبدو أن الشركات لم تستجب بشكل فعال تجاه هذا الأمر. قد يعود ذلك إلى كون الإيرادات التي يولّدها استغلال البيانات أكبر من الغرامات التي تحظى بها الشركات. ربما يعود الأمر أيضاً إلى كون إثبات حصول انتهاك لهذه البيانات أو استعمالها لأغراض تجارية، ليس سهلاً. ففي هذا المجال، لا تتورّع الشركات عن القيام بكل عمليات الاحتيال والالتفاف ونصب الفخاخ للتملّص من ادعاءات الأفراد. غير أن هذا الأمر لا يعني أنه لا يمكن إدانة هذه الشركات مطلقاً.

ففي ضوء التشريعات الأوروبية، ثبت لدى الهيئة الوطنية لحماية البيانات في لوكسمبورغ أن شركة «أمازون» خالفت القانون الأوروبي لحماية البيانات. فرضت الهيئة غرامة على الشركة بقيمة 887 مليون دولار. وقد صدر الحكم في 16 تموز الماضي، كما ورد في تصريحات «أمازون» إلى هيئة الأسواق المالية في أميركا. اللافت أن هذه الغرامة هي الأكبر في إطار القانون الأوروبي لحماية بيانات المستخدمين منذ بدء تطبيقه في أيار 2018. وبحسب «وول ستريت جورنال»، فإن «الاتهامات تتعلّق بممارسة التعدّي على الخصوصية والتعامل مع البيانات الشخصية». الجهة المدّعية هي مجموعة فرنسية متخصصة في الدفاع عن الخصوصية اسمها «La Quadrature du Net»، وقد وجّهت اتهامات لشركة «أمازون» مبنية على طريقة حصول الشركة على موافقة الأفراد على عرض الإعلانات أمامهم. بمعنى آخر، اتهمتهم بالغشّ للاستحصال على موافقة المستخدمين.

> فرضت الهيئة الوطنية لحماية البيانات في لوكسمبورغ غرامة على أمازون بـ 887 مليون دولار

يأتي هذا الحكم على «أمازون» بعد نحو شهر ونصف شهر على حكم صادر عن محكمة العدل الأوروبية يتيح محاكمة شركات التكنولوجيا «من قبل أي سلطة حماية بيانات في الاتحاد الأوروبي، وليس فقط من قبل الجهة المنظّمة الرئيسية، أي محكمة الاتحاد الأوروبي». أهمية ذلك، أن الحكم يغلق، جزئياً، ثغرة في القانون الأوروبي لحماية البيانات كانت الشركات تحاول النفاذ منها لتكريس أحقيتها بالتلاعب واستغلال بيانات المستخدمين. فالقانون الأوروبي لحماية البيانات الصادر في أيار 2018، حصر مقاضاة الشركات المتهمة بالمخالفة باختصاص محاكم الدول التي يقع فيها مقرّها الرئيسي. وبما أن معظم مقارّ شركات التكنولوجيا العالمية في دبولن ـ إيرلندا، فإن هذا القانون حصر أمر مقاضاتها في يد القضاء الإيرلندي. وقد تذرّعت «فايسبوك» بهذا القانون للتهرّب من تطبيق قرار صادر عن هيئة مراقبة حمايات البيانات البلجيكية في شباط 2018، أي قبل ثلاثة أشهر من صدور القانون، بمنعها من تتبع بيانات المستخدمين تحت طائلة غرامة بقيمة 250 ألف يورو عن كل يوم تأخير. الهيئة البلجيكية اشتكت في 2015 من أن «فايسبوك» تقوم بجمع بيانات عن الأفراد لأغراض إعلانية من دون موافقتهم، بمن فيهم الأشخاص الذين ليسوا حتى على شبكة التواصل الاجتماعي، وفي شباط صدر القرار الذي يمنع «فايسبوك» من تتبع بيانات المستخدمي، إلا أن الشركة امتنعت عن تطبيقه بذريعة أن بلجيكا لم يعد لديها سلطة قضائية عليها. لكن رفعت بلجيكا شكواها إلى محكمة العدل الأوروبية التي أصدرت حكماً في 15 حزيران 2021 يوسّع الصلاحيات ليشمل السلطات الحمائية في أي بلد أوروبي آخر. هذه المعركة لم تكن معركة بلجيكا وحدها، بل كانت باسم كل الدول الأوروبية ومواطنيها، كما هي أيضاً على الضفّة الأخرى منها، أي أنها لم تكن معركة «فايسبوك» وحدها، بل نيابة عن كل شركات التكنولوجيا التي تتموضع مقارّها الأساسية في إيرلندا. هذه الأخيرة متهمة من الجمعيات المدنية في أوروبا بالتواطؤ مع الشركات. لكن هل هذا الحكم الصادر عن محكمة العدل الأوروبية يعدّ حسماً للنزاع بشأن استخدام بيانات المستخدمين؟ هل هو رادع؟

لا يمكن تقديم إجابة حاسمة في صراع كهذا، وخصوصاً أن محكمة العدل الأوروبية وسّعت مفهوم الاختصاص الأوروبي للبت بهذا النزاع وربطته بـ«ظروف معينة» من دون أن تحدّدها، أي أنها أبقت نوعاً من الاستنسابية لتحديدها وكأنه حكم صادر تحت الضغط. لكنّ حكماً كهذا يمثّل تشدداً في التعامل مع خصوصية البيانات في أوروبا. فإلى جانب «أمازون» و«فايسبوك»، كان هناك حكم مماثل صدر في 2019 ضدّ «غوغل» التي فرضت عليها غرامة بقيمة 50 مليون دولار لأنها خالفت قانون حماية البيانات الأوروبي. فرغم الطابع التقني المعقّد نسبياً لمسألة الحماية والتتبع، إلا أن التعامل مع حيتان التسليع التكنولوجي ليس أمراً بسيطاً. استخدام بيانات المستخدمين وتحرّكاتهم المعلنة او التي لا تظهر للعلن، لأغراض تجارية ومن دون موافقتهم الصريحة، لن يكون أمراً عابراً في أوروبا.

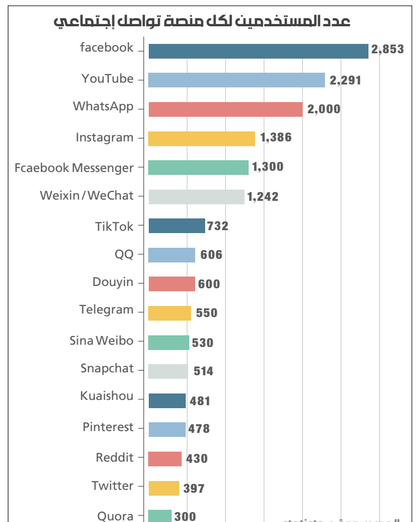

التعقّب التجاري

المتاجرة التي تقوم بها شركات التكنولوجيا الكبيرة على حساب المعلومات الخصوصية للأفراد، تعتمد على سحب تاريخ البحث الخاصّ بكل مستخدم، إضافة إلى الأحاديث التي يجريها، والمنشورات والصور التي يعجب بها، وحتى الأماكن التي يوجد فيها من خلال تعقّبه عبر تقنية الـ GPS الموجودة في كل الهواتف الذكية. تستخدم هذه المعلومات من قبل شركات الإعلانات لتوجيه إعلانات مخصّصة لكل مستخدم تأتي بحسب البيانات المذكورة. فعلى سبيل المثال، إذا قام شخص بالبحث على إحدى منصّات التواصل عن كومبيوترات محمولة، تقوم هذه المنصات بإغراق صفحته بإعلانات عن الكومبيوترات المحمولة. ويظهر هذا الأمر غياب أي نوع من الخصوصية في ما يتعلّق بأنشطة المستخدمين على هذه المنصات.

أولوية اوروبية

تم تفعيل قانون حماية البيانات في أوروبا في عام 2018، بعد 6 سنوات من بدء العمل عليه كفكرة. في عام 2012 اقترح المشرعون في الاتحاد الأوروبي تحديثاً شاملاً لقواعد حماية البيانات والخصوصية في الاتحاد. وبحسب هؤلاء «الهدف من هذه مجموعة من القواعد القانونية هو استعادة سيطرة المواطنين على بياناتهم الشخصية، وتبسيط البيئة التنظيمية للأعمال. ويعدّ إصلاح إجراءات حماية البيانات عاملاً تمكينياً رئيسياً للسوق الرقمية الموحدة التي منحتها المفوضية الأوروبية أولوية وأهمية خاصة. وسيسمح هذا الإصلاح للمواطنين والشركات الأوروبية بالاستفادة الكاملة من الاقتصاد الرقمي». وقد اتفق على اللائحة العامة لحماية البيانات (المعروفة أيضاً باسم GDPR) بعد أكثر من 3 سنوات من المفاوضات بين مختلف مؤسّسات الاتحاد الأوروبي. وتمت الموافقة على مجموعة القوانين هذه في نيسان 2016، لتدخل حيّز التنفيذ بعد فترة انتقالية بلغت مدتها عامين أي في عام 2018.

مقال

تصدّع صورة الهيمنة

الأمجد سلامة

خلال الأسبوعين الماضيين اشتعلت وسائل الإعلام العالمية بأخبار تبادل الرسائل العلنية الدبلوماسية (وغير الدبلوماسية) بين إيران من جهة والولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة من جهة أخرى، حول حادثتي استهداف ناقلات نفط في مياه الخليج ومياه بحر عمان. في الشكل حُصر التحليل بالمفاوضات النووية بين إيران والولايات المتحدة، ولكن في المضمون ارتفاع نسق ونوعية هذه الاستهدافات يمسّ صورة هيمنة الولايات المتحدة، على منظومة الاقتصاد العالمي الموحد، بشكل جدّي.

فضاءات جديدة

يعرّف ديفدي هارفي الإمبريالية الرأسمالية على أنها «اندماج متناقض» لمكونين: «سياسات الدولة والإمبراطورية» و«العمليات الجزيئية لتراكم رأس المال في المكان والزمان». يشير المكوّن الأول إلى الصراع المدفوع بـ«منطق القوة الإقليمي» - وهو المنطق الذي يسعى إلى السلطة بهدف السيطرة على إقليم موارده البشرية والطبيعية. أما العنصر الثاني، فيشير إلى تدفق «القوة الاقتصادية» من خلال فضاءات متواصلة، من وإلى الكيانات الإقليمية. وهذا يكون من خلال الممارسات اليومية للإنتاج والتجارة، ومن خلال تدفقات رأس المال وهجرة اليد العاملة ونقل التكنولوجيا، إضافة إلى المضاربة بالعملة ونقل المعلومات. ولكن كيف يمكن «لمنطق القوة الإقليمي»، الذي يميل إلى أن يكون ثابتاً في الفضاء، أن يستجيب للديناميات المفتوحة والانسيابية لتراكم رأس المال اللامتناهي؟

يشرح جيوفاني أرّيغي أن هذا يكون من خلال عملية «خلق الفضاء»، وهي عملية ضرورية، ليس فقط لبقاء الرأسمالية في ظروف الأزمات، بل أيضاً لتشكيل وزيادة الانتشار العالمي للرأسمالية كمنظومة عالمية. ويفسّر هارفي هذه العلاقة، من خلال نظريته عن «الإصلاح المكاني الزماني». فمراكمة رأس المال تعتمد بشكل أساسي على وجود بيئة ملائمة من المرافق المبنية بشكل خاص لتشكّل رأس مال ثابتاً مغروساً في الأرض (كالمرافئ والمطارات وسكك الحديد والمدارس)، في مقابل رأس المال الثابت المتنقل (كالسفن والشاحنات والآلات). وعلاقة هذين النوعين من رأس المال الثابت إشكالية، إذ إن تراكم رأس المال يميل للسعي نحو تقليص الحواجز المكانية سعياً إلى إزالتها؛ بالتالي تقويض الامتيازات الاحتكارية المرتبطة بمواقع محددة في الفضاء الجغرافي. وينتج من ذلك أن يفرض تراكم رأس المال، عن غير قصد، تكثيف المنافسة عبر الفضاء الجغرافي، ما يضرّ برأس المال الثابت المغروس في فضاء جغرافي محدّد. وذلك لأن تراكم رأس المال - بشكل لا نهائي بمستوى يفوق ما يمكن إعادة استثماره بشكل مربح في الإنتاج وتبادل السلع ضمن الأنظمة الإقليمية القائمة - يتسبّب في تراكم مخزونات السلع غير المباعة، والتي لا يمكن التخلص منها إلا بخسارة. يؤدّي ذلك إلى قدرة إنتاجية معطلة، إضافة إلى ظهور سيولة تفتقر إلى منافذ الاستثمار المربح، فينتج حالات كساد وانكماش. فيكون الحلّ لهذه المعضلة هو خلق فضاء جديد، يتم دمجه في نظام التراكم القائم، ليشكّل بذلك حلاً لأزمة التراكم المفرط. ويتلو ذلك امتصاص هذه الفوائض للتراكم الرأسمالي، أولاً من خلال «التأجيل الزمني» للأزمة، ثم من خلال التوسيع المكاني لنظام التراكم.

هذه العملية هي التي نقلت مركز منظومة الاقتصاد العالمي الموحّد من دولة أو كيان غربي إلى آخر، بشكل متكرّر، منذ تأسيسها. بحسب أرّيغي، فإنه من خلال عملية التراكم المفرط و«الإصلاح المكاني الزماني» تمرّ المنظومة بدورات متشابهة ولكن ليست متطابقة. وتخلق كل دورة منها، فضاءً جديداً ذي مقوّمات ورأس مال ثابت مزروع في الأرض مختلف عمّا سبقه. ومنذ أول مركز تراكم في مدينة جنوى- حين كان مركز المنظومة في أيبيريا- وانتقاله إلى المقاطعات المتحدة (هولندا) ثم المملكة المتحدة (بريطانيا)، كان كل فضاء جديد يُخلق يغيّر آليات رأس المال الثابت وعمله. ولكن أرّيغي يشير إلى أنّه خلال كل تلك التغيرات، بقي انتقال المركز إلى الطرف الأقدر على استغلال التراكم الرأسمالي، الناتج من عمليات الاستعمار والهيمنة على طرق التجارة، لتسييله إلى تراكم مفرط من خلال العمليات المالية، وتمويل حروب القارة الأوروبية. ويبدو هذا واضحاً في الأمثلة التاريخية، سواء تمويل جنوى للقوتين الإيبيريتين (إسبانيا والبرتغال) أو تحول أمستردام، ثم لندن، إلى أسواق المال الرئيسية لبقية الدول الأوروبية بهدف الاقتراض من أجل تمويل التوسع الاستعماري أو الحروب على أراضي القارة.

كان المركز يخسر ريادته وهيمنته على المنظومة حين يضطر إلى الانتقال من عمليات تمويل الحروب، نحو خوضها. فالهيمنة على منظومة الاقتصاد العالمي الموحّد قائمة على الهيمنة البحرية، لأن خوض الحروب- على فضاءات جغرافية وإقليمية واسعة جداً- أقل كلفة في البحر، كما يقول أرّيغي. إذ إن الجيوش البرية التي تحتاجها هذه الهيمنة ما لا يمكن أن يموّله أي نوع من التراكم الرأسمالي. وما حصل مع هولندا، هو أنّها أضحت غير قادرة على مجاراة حجم توسعها البحري ودعمه بقوى برّية، سواء في القارة الأوروبية أو في المستعمرات، ما أدّى إلى خسارتها للهيمنة على المنظومة. والأمر نفسه حصل مع بريطانيا، التي كانت تعتمد على الهند لتجنيد العسكر وتمويل الجيوش التي خاضت كل حروبها الاستعمارية في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. ولكن المملكة المتحدة استنُزفت في الحرب العالمية الأولى، فكان حجم الحرب أكبر مما يمكن للهند أن تؤمّنه من فوائض. فانتهت الحرب بأن أصبحت بريطانيا تعتمد كلياً على أسواق نيويورك وشيكاغو لتمويل إنفاقها. وهكذا انتقل المركز التراكمي، ومعه مركز الهيمنة على المنظومة، إلى الولايات المتحدة، التي خلقت فضاءً إضافياً لتدمجه بالفضاء التراكمي القائم أيضاً.

تأمين الحماية

منذ الحرب العالمية الثانية أرادت الولايات المتحدة الانتقال إلى شكل جديد من الهيمنة، أي إلى حكومة عالمية تسيطر على عمليات توريد كل الموارد الأولية والمصنّعة بشكل يضمن استمرارية التراكم الرأسمالي المفرط وعملية تسييله، كما يسرد أرّيغي. لذا، خلقت فضاء جديداً يدعم هذه «الحكومة»، لتحافظ من خلاله على هيمنتها على المنظومة.

بحسب تشارلز تيلي، فإنه لضمان نجاح الحكم في احتكار وسائل العنف المركّزة على المستوى الوطني، لا بدّ من وجود التآزر بين أنشطة الإنتاج- الحماية وصنع الدولة وصنع الحرب والاستخراج. ولتتمكن الولايات المتحدة من بناء حكومة عالمية موحّدة، تحتكر وسائل العنف المركّزة على المستوى العالمي، هناك شرطان ضروريان: أولاً، طمس المعالم الفاصلة بين صناعة الدولة وصناعة الحرب، بالتالي لا يصعب التمييز بين المجالات الداخلية للدول وبين المجالات المشتركة في النظام الدولي. فتصبح الحروب الأميركية، بعد الحرب العالمية الثانية، أعمالاً بوليسية وليست حروباً. ثانياً، بما أن «قدسية السيادة» لا تزال ملكاً للدول، فإن الحكومة العالمية، إن أرادت العمل خارج أطر السيادة، ستواجه صعوبات أكبر في تقديم نفسها كمنظم «للحماية المشروعة» بدلاً من منظم لعمليات «الابتزاز للحماية». لذا كان ضرورياً وجود الأمم المتحدة كإطار للعمل. وضمن هذا الإطار ظهرت الحرب الباردة كمشروع «للحماية المشروعة»، لسببين:

السبب الأول هو أنه قدم درعاً ضرورياً ضدّ خطر لم تصنعه الولايات المتحدة. في النصف الأول من القرن العشرين، كانت بؤرة التصعيد والعنف في أوروبا التي احتاجت بشدّة للحماية من تكرار صراعات مماثلة. هذا ما قدّمته الولايات المتحدة بصفتها الحامية الشرعية لنظام عالمي قادر على منع تكرار حروب على هذا المستوى.

السبب الثاني هو أن الولايات المتحدة قدّمت حماية فعالة بسعر لا يمكن منافسته. فقد كان روزفلت، ومن بعده ترومان، يقترحان تمويل «توفير الحماية» في جميع أنحاء العالم من خلال فائض رأس المال الذي تراكم في الولايات المتحدة خلال الأعوام الثلاثين الفاصلة بين بداية الحرب العالمية الأولى ونهاية الحرب العالمية الثانية. ومع نهاية الحرب العالمية الثانية لم تكن توجد أي مؤسسة دولية- وكلها حديثة النشأة في حينه- أو دولة تمتلك الموارد اللازمة، لمنافسة السعر الذي تقدّمه الولايات المتحدة مقابل الحماية. بالفعل، كان التحدي الحقيقي أمام إدارة ترومان، يتمثّل في إقناع الكونغرس- ذو الميول الإنفاقية المتحفظة- باستثمار فائض رأس المال الأميركي في إنتاج الحماية على مستوى العالم. في حينه، قام ترومان، وإدارته، بتضخيم التهديد الشيوعي، لصناعة عدو يبرّر الإنفاق.

في مطلع السبعينيات بدأ هذا الوضع يتغيّر، بحسب أريغي. فتبيّت حرب فيتنام أن الحماية الأميركية لم تكن موثوقة كما ادعت الولايات المتحدة، وكما كان يتوقع «زبائنها» ممن اشترى الحماية. ففي الحربين العالميتين الأولى والثانية، زوّدت الولايات المتحدة الآخرين بالائتمان والطعام والأسلحة؛ ووقفت تشاهدهم يستنزفون بعضهم البعض مادياً وعسكرياً. ثم تدخّلت في القتال، متأخّرة، لضمان الحفاظ على النتائج التي تحققت لمصلحتها ولتحقيق المزيد منها. بينما في فيتنام، كان على الولايات المتحدة أن تقوم بمعظم القتال بنفسها في بيئة معادية اجتماعياً وثقافياً وسياسياً؛ في حين أن «زبائنها» الأوروبيين والآسيويين جمعوا قوتهم كمنافسين اقتصاديين، وفي الوقت عينه راكمت الشركات الأميركية العابرة للحدود الأرباح في الأسواق المالية خارج الحدود الإقليمية. كل هذا حرم حكومة الولايات المتحدة من عائدات الضرائب التي كانت بأمس الحاجة إليها وفقد الجيش الأميركي صدقيته، وانهار معيار الذهب الذي ربط عملات العالم بالدولار.

> في ظل تآكل الهيمنة أضحت الولايات المتحدة مهجوسة بتعزيز صورة الردع العسكري من دون تكبّد خسائر كبيرة في الأرواح وفي الحساب الجاري

انجل بوليغان ـ المكسيك

تلاشي الهيمنة

وفي ظل تآكل الهيمنة أضحت الولايات المتحدة مهجوسة بتعزيز صورة الردع العسكري، ولكن من دون تكبّد خسائر كبيرة في الأرواح وفي الحساب الجاري. فنبذت الأممَ المتحدة كمصدر للشرعية للهيمنة الأميركية، وفق أرّيغي. وعززت ميزان الرعب مع الاتحاد السوفياتي من خلال تصعيد كبير لسباق التسلح. وكذلك أشركت مجموعة كبيرة ومتنوعة من «المتنمرين المحليين» (بما في ذلك صدام حسين) و«الأصوليين الدينيين» (بما في ذلك أسامة بن لادن) في تسهيل تراجع العالم الثالث والقوة السوفياتية. وهكذا بدأت الولايات المتحدة في فرض ثمن على الحلفاء مقابل حمايتهم، وفي الوقت نفسه لإنتاج الأخطار التي ستوفر الحماية ضدها لاحقاً. وبدأت بعملية امتصاص تريليونات الدولارات، التي بدأت الحكومات الأجنبية ضخها في خزائن حكومة الولايات المتحدة. فكان أن ظهر أن الحماية الأميركية لم تكن منخفضة السعر. وتحولت من «الحماية الشرعية» إلى عملية «ابتزاز للحماية».

في المحصلة، يبدو أن التحدّي العسكري لهيمنة المنظومة يأتي من مكان غير متوقع. فالتحدي الحقيقي- على مستوى تراكم رأس المال- للولايات المتحدة، والمنظومة بأسرها، هو من الصين. وعليه توقع الكثير من رواد نظرية المنظومات العالمية أن التصعيد العسكري سيكون بين الصين والولايات المتحدة. إلاّ أن اختيار الأخيرة لغرب آسيا لاستعراض صورة ردع حاسمة- سواء من خلال المتنمرين أو من خلال الممارسة المباشرة للقوة العسكرية الأميركية- جعل من هذا الإقليم المسرح الأساسي للبرهان على أن «الحماية الشرعية» انتهت، وأنّ ما تمارسه القوّة المهيمنة على المنظومة هو ابتزاز مكلف جداً للحماية، ولكن من دون وجود حماية حقيقية. وحتى أن أميركا أصبحت غير قادرة على حماية رأس المال الثابت (المغروس والمتنقل) ضمن فضائها. ما يضع واجب تحويل الفوائض الرأسمالية، إلى الولايات المتحدة لحمايته، في مواضع تمحيص ومراجعة. ببساطة، صورة الهيمنة الأميركية تتلاشى، من غرب آسيا، وحتى الهيمنة على البحار أصبحت موضع سؤال أمام ما يحصل حول مدخلي مضيق هرمز.

المصادر:

«الإمبريالية الجديدة»، ديفيد هارفي
«آدم سميث في بيجينغ»، جيوفاني أرّيغي
«صنع الحرب وصنع الدولة كجريمة منظمة»، تشارلز تيلي